٤١٥

ف. ج الفوائد الضيائية ، تأليف عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي نور الدين (٨١٧-٨٩٨هـ) . لعلها من القرن الثاني عشر الهجري .

٣٤٥ ق ١٥ س ٢٠×١١,٥سم

٣٩١٠ نسخة جيدة ، خطها نسخ ممتاز ، مجدولة بالحمرة ، طـبع.

الأعلام ٤ : ٦٧ ، الظاهرية (نحو) : ٤٠٠

١- النحو ،لغة عربية أ- الجامي ،عبد الرحمن بن أحمد -٨٩٨هـ ب- تـ[illegible]اريخ النسخ ج- شرح على كافية ابن الحاجب.

Y.31.

لا إله إلا الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً
محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

خيار
٥٠

٣٩١٠

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

الرقم: ٣٩١٠ م ٧٨٣١

العنوان: الفوائد الضيائية

المؤلف: لعبد الرحمن بن أحمد الجامي

تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٣٤٥ ق [illegible]

ملاحظات: مر ٤١

ف. ج

مبحث الكلمة ص ١
مبحث الكلام ص ٦
مبحث الاسم ص ٨
مبحث الاعراب ص ١٥
مبحث العامل ص ١٧
مبحث المثنى ص ١٩
مبحث المذكر ص ٢٢
مبحث العدل ص ٢٥
مبحث الوصف ص ٢٨
مبحث التأنيث ص ٢٩
مبحث المعرفة ص ٣١
مبحث العجمة ص ٣١
مبحث الجمع ص ٣٣
مبحث التركيب ص ٣٥
مبحث الالف والنون ص ٣٦
مبحث وزن الفعل ص ٣٧
مبحث المرفوعات ص ٤٢
مبحث [illegible] ص ٤٥
مبحث اذا اتصل ص ٤٦
مبحث حذف الفعل ص ٤٦
مبحث واذا تنازع الفعلان ص ٤٨
مبحث مفعول ما لم يسم ص ٥٢
مبحث المبتدأ ص ٥٤
مبحث الخبر ص ٥٥
مبحث قد يتعدد الخبر ص ٦٢
مبحث المنصوبات ص ٦٧
مبحث حذف الفعل ص ٦٩
مبحث مفعول به ص ٧٢
مبحث المنادى ص ٧٣
مبحث ترخيم المنادى ص ٨٣
مطلب اعلم ص ٩٢
مبحث التحذير ص ٩٦
مبحث مفعول فيه ص ٩٧
مبحث مفعول له ص ٩٩
مبحث مفعول معه ص ١٠١
مبحث الحال ص ١٠٣
مبحث التمييز ص ١١٢
مطلب اعلم ص ١١٣
مطلب اع ص ١١٥
مطلب اعلم ص ١١٨
مبحث المستثنى ص ١٢٠
مبحث خبر كان ص ١٢٩
مبحث اسم ان ص ١٣١
مبحث خبر لا ص ١٣٨
مبحث المجرورات ص ١٣٩
مطلب اعلم ص ١٤٠
مبحث التوابع ص ١٥٣
مبحث النعت ص ١٥٥
مبحث العطف ص ١٦٣
مبحث التأكيد ص ١٦٧
مبحث البدل ص ١٧١
مبحث عطف البيان ص ١٧٤
مبحث المبني ص ١٧٥
مبحث المضمرات ص ١٧٧
مبحث اسماء الاشارات ص ١٨٧
مبحث حروف الكنايات ص ١٨٤
مبحث الموصولات ص ١٩٠
مبحث اسماء الافعال ص ١٩٥

ت

يا الله يا حفيظ ...

ح ا ا م [illegible] ا ا ا ا ح ق

من كتب هذا الشكل في كتابه امن من الفقر

ا ا ا ه ا م ا ا ا ا ا ه ٥

من كتب هذا الشكل في كتاب ظهر كتبه يحصل العلم بلا موانع بعون الله تعالى

ج ا ا ا ا [illegible] د د ح ق

[illegible]

دعاء قبل الدرس

اللهم اخرجني من ظلمات الوهم واكرمني بنور الفهم اللهم افتح علينا خزائن ...

مبحث الاصوات ١٩٨	مبحث المركبات ٢٠٠	مبحث الكنايات ٢٠١	مبحث الظروف ٢٠٧	مبحث المعرفة ٢١٤
مبحث العلم ٢١٦	مبحث النكرة اسماء العدد ٢١٧	مبحث المثنى ٢٢٦	مبحث المجموع ٢٢١	مبحث المؤنث ٢٢٥
مبحث جمع التكسير ٢٢٦	مبحث جمع القلة ٢٢٦	مبحث المصدر ٢٢٧	مبحث اسم الفاعل ٢٢٩	مبحث اسم المفعول ٢٤٤
مبحث الصفة المشبهة ٢٤٤	مبحث اسم التفضيل ٢٤٩	مبحث الفعل ٢٥٩	مبحث الماضي ٢٦٠	مبحث المضارع ٢٦١
مبحث الناصبات ٢٦٤	مبحث الجازمات ٢٧١	مبحث الشرط والجزاء ٢٧٤	مبحث فعل ما لم يسم فاعله ٢٧٨	مبحث افعال القلوب ٢٨١
مبحث الافعال الناقصة ٢٨٦	مبحث افعال المقاربة ٢٩٢	مبحث فعل التعجب ٢٩٦	مبحث افعال المدح والذم ٢٩٩	مبحث الحرف ٣٠٢
مبحث الحروف المشبهة بالفعل ٣٠٩	مبحث حروف العطف ٣١٩	مبحث حروف التنبيه والنداء والايجاب ٣٢٤	مبحث حروف الزيادة ٣٢٥	مبحث حروف التفسير ٣٢٧
مبحث حروف المصدر ٣٢٧	مبحث حروف التحضيض ٣٢٨	مبحث حروف التوقع ٣٢٨	مبحث حروف الاستفهام ٣٢٩	مبحث حروف الشرط ٣٣٠
	مبحث حرف الردع ٣٣٦	مبحث تاء التأنيث ٣٣٦	مبحث التنوين ٣٣٧	

مبحث نون التأكيد ٣٤١

فرغ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه محمد وعلى آله واصحابه
المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوايد وافية بحل
مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه
بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله
سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها
بالفوائد الضيائية لانه سبب هذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله وساير المبتدئين بها من

من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب اعلم ان الشيخ رحمه الله يصدر
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها
هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به
على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به
مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد لله
من غير ان جعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفهما كيف
يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها
جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه
فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس
كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما
بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها التيام

ولا يلتام ما جرح اللسان ۞ والكلم بكسر
اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تع اليه
يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على
الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض
الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية
يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها
على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة
النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت
التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان
او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد
وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان
لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة
لانه قد يتلفظ الانسان في بعض الاحيان به
وكلمات الله تع داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع
وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير
داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر
وضع الوضع تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس
الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فقيل يخرج عنه وضع
الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا
صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيحة ولا يبعد

ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة
الى قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل
اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول
او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي وتمامه المعنى مأخوذا
في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به
المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع
وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ
وضعها لغرض لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه
انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو
اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع
بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة الجملة
والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ

الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة
لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس
ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة
فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع
له خاص فليس ههنا مفهوم كلي هو الموضوع
له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه
انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي

قتيلاً كلمه مقتول مجاز

ان يركب فيه تجوز كما يركب قبل الوضع في مثل قوله
عليه السلام من قتل قتيلاً فله سلبه او مرفوع على انه
صفة للفظ ومغناه ما لا يدل جزءه على جزء معناه
ولا بد من بيان نكتة في بيان ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والآخر مفرداً وكان النكتة فيه التنبيه
على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي
بخلاف الافراد واما نصبه وان يساعده رسم الخط
فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى
فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع
وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن
له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه
على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً

مصدر دخول مفتوح

كلامية زيد قائم ضرب زيد غير كلامية غلام زيد

واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله
علماً داخلاً فيه مع انه ليس معرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان
الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله
خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ونحو مثل
قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة داخلاً فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم
يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون
الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع
تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة
الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل

كدلالة لفظ دیز للمسموع من وراء الجدار على وجود

اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع

الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في

المفصل وهي اى الكلمة اسم وفعل وحرف اى منقسمة

الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اى الكلمة

لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها

اى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها

ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام

كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من

صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى

محتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها

لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك

في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو

ما لا يدل على معنى في نفسها الا فعرتن وانما نهما

فانهما محتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء

والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي بهذا

القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في

طرف اى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان

في الكلام عمدة وهو لا يقع كما ستعرف القسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها

ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها

في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي

والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها

يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من

صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى المدلول في الفهم

عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو

ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو

لاستقلاله على اخويه حيث يتركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم
بذلك اى بوجه الحصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد
كل واحد منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه
قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على
معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة
بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران

بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن
الفعل بعدم الاقتران فعلم حد كل واحد منها
معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها
فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولقد در المص حيث اشار
الى الحدود وها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله
وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على
نفاوة مراتب الطبايع الكلام فى اللغة ما يتكلم
به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة
ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما
اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم
فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة
منهما من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين
الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة

او حكماً الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة
فعوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات
الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمنه الكلمتين
خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت
الاسناد والمركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قايم او
انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما
اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت
الكلمتان اعم من ان يكون كلمتين حقيقة
او حكماً دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم
او قام ابوه او قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها
مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قايم الاب ودخل
فيه ايضا جسق مهمل وديز مقلوب من زيد مع

مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه
في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر
في ان نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام بخلاف
كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح
في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه
ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص
ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقاً ولم يقيده بكونه مقصوداً
لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخباراً او اوصافاً
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هنا
هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند
المص ايضا اخص من الجملة ولا ينافي اي لا يحصل لكه

اى الكلام الآتى ضمن اسمين احدهما مسند والآخر
مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند
وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى
العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة
اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم
فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين
اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف وهى الباقية
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى
اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية
ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل
والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى
الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان
مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه
فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا

قوله ذلك اى الكلام الذى يتركب من كلمتين الخ ... اشارة الى الكلام
او الى تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل
لان الكلام مسبوق للكلام وبعده ولانه
قوله لا يتأتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد
تعريفه كما ان قوله وهى اسم وفعل وحرف
تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة
الحصر للعناية بشأنه لانحصار التركيب
العقلى من الاثنين برتقى الى ستة منه

فانه لا يصدق عليها لان
الاسناد فيهما وتبعية لا بد
المقصود بذاته عبد الغفور

قوله الا فى ضمن اسمين ... من قبيل
حقيقة وحكما وذلك ليشمل نحو زيد قائم
تحقق العامة فى ضمن العاصى فلا يرد
اتحاد الظرف والمظروف واثناء قدم
باعتبار ... لاستحقاق جزئية
التقدم منه

زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب
الفعل والاسم الذى هو المنوى فى ادعو الاسم
ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه
اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء
على لفظ الموصول قال المحشى رحمه الله فى الايضاح لشرح
المفصل الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى
معنى اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر
اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار
فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها
ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل
فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه
انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين
حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا
قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك
قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه او به

لانه يحكم عليه وبه صح

بل دلالت ايله درس
بحوث بلالت ايده مكى
تعريف واقع اولان تعلل
زمان مسلمه در وضع حسبله
فعلك تعريفلدن داخلدر
استعمال حسبله داخلدر

عنه ١

ومعقول هو مدرك تبعاً وآلة بملاحظة غيره
فلا يصلح لشيء منها فالابتداء مثلاً اذا لاحظه
العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية
ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة
اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم
ان للاسم والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين
السير والكوفة مثلاً وجعله آلة لتعرف حاليهما
كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
محكوماً عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه بخصوصه وان لا يدل عليه الا بضم
كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد

المتعلقة

اي من جزئيات معنى الكلي

واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث
انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك لان المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً وبالذات ويلاحظ
في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون
محكوماً عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل
بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوماً عليها
او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظاً قصداً
لكي يمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون
آلات بملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا

تحقيق ثاني

علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفس استقلاله
بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه

وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير
المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي
هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون
على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس
الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة
ايراده بكلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في
نفس الكلمة ولهذا جزم المص هنا بكون رجوعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق حد الاسم جامعا ولاحق
الحروف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو
وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد
ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من

من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة
لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي اي
على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها
فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا
على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة
في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة
للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر الاصلية

الثلثة

سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل
مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان ٥١
لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقات مصدر
قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو
صه او عن الظروف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا
وعليك زيدا فليس شيء منها الدالة على احد
الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح
في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح
في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من
مقصود
الارادات ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض

بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي
جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له
كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب
بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام
التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار
اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه
سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل
والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت

اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما
اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه
تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراد الاسم فان آلة التعريف لا يدخل الضماير
فان حرف صح
واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك
سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول
سائر بمعنى غير او باقي
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر
في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص
بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان
يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف
الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني

اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم
ويجيء في آخر الكتاب تعريفه وبيان اقسامه
على وجه يظهر اختصاص ما عدا التنوين الترنم به
جهة صح
ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها
الاسناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في
الاول والتحقق في الآخر وكلاهما منتفيان في
الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا
اليه يلزم خلاف وضعه والاضافة اي كون الشيء
منها صح
مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا وجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص
والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء
تقسيم

مضافاً لان الفعل والجملة قد يقع مضافاً اليه كما في
يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال ههنا بتأويل
المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير
حرف الجر مطلقاً يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد
فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظاً
وهو اى الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا يخلو اما ان يكون
مركباً مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل
اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو
المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه
مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذى هو قسم من الاسم
المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيباً يتحقق
معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك
زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلاً
من الاسماء المعدودة نحو الف وباوتا زيد عمرو

فالمعرب دیمکله هودیمش
اولسه نه لازم کلور
هودیمش ایمتی ...
اولسق لازم کلور ایکن
ایچون فالمعرب دیدی

عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيباً
يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنى عند المص الذى لم يشبه اى لم
يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل
اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة
بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف فبهذا
القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه
مشابهاً لمبنى الاصل كما يجئ فى بابه ان شاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع
فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان
ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد
التركيب بل فى المعرب اصطلاحاً فاعتبر العلامة مجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو
الظاهر فى كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية

الذى صنفه المفصل فى النحو
وهو المعرب جار
انما هو ...

حصول الاتحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه وانما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة
وهي معربة وانما عدل المص عما هو مشهور عند
الجمهور من ان الاعراب المعرب ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم
يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو
ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما
يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا
فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه
مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة
بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه وجب ان يعرف اولا

اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف مما يختلف آخره
فيلزم تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا
بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة
احكامه كما فعل المص رحـ وحكمه اي من جملة
احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث
هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو
آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او
صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل
بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض
بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني
ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف

بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب
على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على
المصدرية اي يختلف اختلاف لفظا او تقديرا
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى
ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا
وبفتي قلبت الياء الفا فصار للاعراب تقديريا
والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت
احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه
ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة
احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة
الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه

مفعول مطلق

في هذه الصورة مختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في
العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير
المث بهتلبني الاصل مع عامل ابتداء ويترتب
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول
العامل قلت هذا الحكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه
فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكرها فليكن هذا
الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواص آلة الاعراب ما اي حركة او حرف
اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا
او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد
بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي
ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسبب المفهوم من قوله
به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل

اي حدوث الاعراب

اي يختلف آخره باختلاف العوامل

تعريف الاعراب

والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج
حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف
هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من
حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب
جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة
اي هذا الغرض
عليه وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال اليس هذا
اي التنبيه
من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق
اي هو قوله جعلته
بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى
الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه
اي من معناه
متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره
ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على
صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تقدير مثل
معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء

الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذوه جماعة
واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية
للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة
لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك
اي معنا
موقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع
اي معاني تلك
اصل الاعراب للدلالة على المعاني ووضع بحيث
اي لوجود
يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما
الاسم
جعل الاعراب في آخر المعرب لان نفس الاسم يدل
على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة
متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال
عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من
اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية
للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت على ان
يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
اي معنى الاعراب

اي رفع ونصب جر

اي باختلاف الاعراب

سمّي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض
اي بالاعراب
وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب
وجرّ هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية
اصلاً بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها يستعمل
في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على
قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة
كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما فيشمل الملحقات
بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجرّ
حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها
كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع

فاعلية مفعولية اضافة

محرم
كخبر باب انّ وخبر لا لنفي الجنس واسم
ما ولا المشبهتين بليس ايضا
كالحال والتميز والمستثنى المنصوب
وخبر باب كان واخواته واسم باب انّ

الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل
للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها
خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه
علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او
معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي
معنى من المعاني المتعورة على المعرب المقتضية للاعراب
فجاء في جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت
عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب
علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل
معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
اي الاسم المفرد المنصرف الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا
غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي
الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
اي معرفة

في لفظا

مبحث العامل
ما سنده فيمي معنى يتقوم يه تعلق
ايدر بحوه تعلق ايدر درسك
عاملك شاننه تظيم دن ايمون

كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من
الاسم على الاصل من وجهين احدهما انّ الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
وثانيهما انّه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
والاعراب فيهما بالحركات في الاحوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمّة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا
اى حالة النصب والكسرة جرّا اى حالة الجرّ
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرّا على الظرفية
بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة
ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون
بالالف والتاء واحترز عن المكسّر فانه قد علم
بالضمّة رفعا والكسرة نصبا وجرّا فانّ النصب

فيه تابع للجرّ اجراءً للفرع على وتيرة الاصل الذي
هو جمع المذكر السالم فانّ النصب فيه تابع للجرّ
كما يجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمّة رفعا والفتحة
نصبا وجرّا فالجرّ فيه تابع للنصب كما سيذكر
نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لانّ الحم قريب المرأة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك
والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء
الاربعة منقوصة واوية وفوك وهو اجوف
واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف
مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو
الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى
اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو

رفعاً والالف نصباً والياء جراً ولكن لا مطلقاً
بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات
نحو جاءني أخيّك ورأيت أخيّك ومررت بأخيّك
وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً
بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة
ولم تكن مضافة اصلاً فاعرابها بالحركات نحو جاءني
اخٌ ورأيت اخاً ومررت باخٍ فينبغي ان تكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة
الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها
ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها بكونها مضافة الى الكاف بالواو
رفعاً والالف نصباً والياء جراً وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب

اعراب بعض الآحاد ايضاً كذلك لئلا يكون
بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة ثم انما
اختاروا اسماء الستة لان اعراب كل من المثنى
والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلته محل اعراب اسماً
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الافراد سماعاً
بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا
كلتا ولم يذكره لكونه فرعاً كلا مضافاً اي حال كون
كلا وكلتا مضافاً الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه
يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف

لا المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو
الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما
ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتا وثنتان فان
هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها التثنية
ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يجيء جمع المذكر
السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون فيدخل فيه سنين وارضين مما لم يكن واحده
مذكرا يجمع بالواو والنون وبالملحق به وهو اولو جمع ذو

ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
التسع وهي ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين
لانه ثلثة معادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلثة معادير الثلثة وعلى هذا قياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين
في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل
اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرع للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة
التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف
اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان
له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل
اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل
واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس فرفع

اي على قياس عشرين وثمانين

اي المثنى والجمع

اي المثنى والجمع

اي المثنى والجمع

اي رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما
... بالالف وجرهما بالياء

المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى
بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان
وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال
الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل
الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع
لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقدير
اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف

الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في
الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة
بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فان الالف المقصورة
في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل
ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او
مخالفة فلذا ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم
في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل
عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم
الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ

اي في صورة كون الالف محذوفة فيها كعصًا ومذكورة كالعصا

اي الكسرة في حال كون العامل جارا

اي الاسم المعرب لفظا بالحركة اذا اضيف الى الياء

اي ببعضها [illegible]

اي بعض الاحوال بان كان باب غلامي في حال الرفع والنصب تقديري لا في حال الجر قوله

ثقيلاً على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور
ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ
او غير محذوفة كالقاضي رفعاً وجراً اي في حالتي الرفع
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف
تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
رفعاً يعني الاعراب في نحو مسلمي تقديري انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء
والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي
الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديرياً بخلاف
حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان

فان الياء المدغمة ايضاً ياء وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديرياً في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم
ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق
الاعراب لفظاً بل صار تقديرياً واللفظي ما الاعراب
الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه
الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته
يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي
عرف غير المنصرف والحق بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي
اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما
فيه اثر الحكم ذكره من علل تسع او علة واحدة منها
اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما
اي مقام ما بين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور

بيت الاول
موانع الصرف تسع كلما
اجتمعت موانع الصرف
بيت الاول
موانع المصرف تسع كلما
اجتمعت ثنتان منها
فالصرف متصوب

منها

التسعة لاكل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع
لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل
في عطف ما بين العلتين من الواو الى ثم للحجز والمحافظة
على الوزن والنون زايدة من قبلها الف ووزن
الفعل وهذا القول تقريب فقوله زايدة منصوب
على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زايدة
وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتداء
وخبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه
زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما
بالالف والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله
زايدة والظرف متعلقا بالزيادة لاريد بزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا
قلت جاءني زيد راكبا مع قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما

اى هذا القول

في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او
القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي
لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او
القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال
بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى
ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل
المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال
للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال التانيث
وزينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد
طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال العجمة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب مثال
للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال

للوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما
ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية
فاذا وقع فى اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل
من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قايم ثم قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل
كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا عليه
ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه

فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى
لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى صرفه جعل
فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا
صرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر
والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد
بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير
فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن
الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف
فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه
عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله • صبت على مصايب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا • واما الثانى فكقوله
• اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره • هو المسك ما كررته
يتضوع • فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين

يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف تخرجه عن
السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز
عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشتمله قوله للضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد • حبيب
اله العالمين محمد • بشير نذير هاشمي مكرم • عطوف
رؤف من يسمى باحمد • فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات
الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف
ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب
المنصرف الذي بجنبه اعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا
مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف

لتناسب اغلالا

حرف غير المنصرف لتناسبه وما تقوم مقامهما اي العلة
الواحدة التي تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان
مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما
احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر
فيه الجمعية حقيقة ككالب واساور واناعيم او حكما
كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيتهما التانيث لكن لا مطلقا
بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة
وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا
حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار
التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين
المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم يقو قوة لزوم الوضع فالعدل مصدر مبني

بحث العدل

واوزان العدل اربعة اقسام فعال وفعل ومفعل وفعال

للمفعول اى كون الاسم معدولاً خروجه اى خروج الاسم اى
كونه مخرجاً عن صيغته الاصلية اى عن صورته التى
تقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا
يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة للمشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان
المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغيير انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض
بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل
يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى
مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها
غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته
فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا
نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو

القياس فيهما اعنى افواسا وانيابا بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير
ان يعتبر جمعهما اولا على افواس وانياب واخراج اقواس
وانياب عنهما وقال بعض الناظرين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض
ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز المعدول عن سائر
العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز
لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة فى تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرفة ولم يجدوا فيها
سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها
لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه
غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد فى اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما

اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون
اعتبار ذلك الاخراج فعلى بعض تلك الامثلة يوجد دليل
غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق
بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف
فيفرض الاصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل
فانقسم العدل باخراجه الى التحقيقي والتقديري انما هو
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما باعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل
عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا
كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث
ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون
لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ
ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى

عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب
في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة
صارت اصلية في ثلث ومثلث لانهما لا يقعان
الا وصفا لاعتبار معناهما فيما وضعا له واخر جمع اخرى
مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه
معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو
معدول عما ذكر معه كلمة من اي عن آخر من واما لم يذهبا الى
تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة
اخرى مثلها كجمع وقبل وبعد وبانتهم تهم عذيته وليس في اخر
شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخرين
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس

ولا يجوز ان يكون معدولا عن المعرف باللام
والاضافة لان المعدول في حكم المعدول
عنه ويجب ان يكون اخر معرفة وليس كذلك
لانه وقع صفة لنكرة في قوله تعالى
فعدة من ايام اخر

سيد شريف

عدد اما مضاف اليه ليتم الاول والمضاف اليه
الثاني مقدر بقرينة المذكور واما مضاف اليه
ليتم الثاني والمضاف اليه الاول مقدر

سعيد الدين

اي بجمع في عدم الانصراف مقدم حجر

اي جاءني زيد ونحوه

فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر
وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على
صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات
فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد
السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية
وان صار بالغلبة في باب التاكيد كما في اجمع واخواته
احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى
ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاثنيب واقوس فانه
لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب والاقواس
كيف ولو اعتبر جمعها او لا على انياب واقواس ثم لا شذوذ
في هذه الجمعية ولا قاعدة لاسم الجمع ليلزم من مخالفتها
الشذوذ فمن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين
الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره
وفرضه منع الصرف نحو عمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا

كانه قيل يجوز ان يكون اسم الجمع اصلا و قاعدة فيلزم من مخالفة القاعدة الشذوذ فاجاب بقوله ولا قاعدة

غير منصرف ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر
فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل
ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف فقدر فيهما
ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب
قطام المعدولة عن قاطمة واراد بباب قطام كل ما هو على فعال
علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم
فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها مبنية
وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان
لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء
فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها
مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم
الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله

وبوار

فعال الذي

اي باب قطام

لان الكلام فيما قدر فيه العدل التحصيل سبب منع الصرف واما
قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه
والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوه وان
لم يجعلوه مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل
فيها التحصيل سبب البناء وهو ما عدا ما عليها الوصف
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال
مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة
من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري على النسوة
التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت
بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرضي له
في الاستعمال لا اصلي بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف بعد الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضية

الوصفية فلذلك قال المص وشرطه اي شرط الوصف
في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي
هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا في العرض
لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقيت
على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه
عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية
ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما
فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع
في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم
مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية الاول
للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم
حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد

فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها عن معانيها
الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء
الصفة الاصلية و وزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم
وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك
منع اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم
وصفية لتوهم اشتقاقه من الخيال و وجه ضعف منع الصرف
في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يعهد
بها معنى الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل
في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء كما بالالف
فانه لا شرط له في سببية منع الصرف العلمية اي
علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان الاعلام

الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان
العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه
لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي
كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا
ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط
لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد
في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره
اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف
احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف
الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الاوسط من حروفها
الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة
ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من
شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل
الاولين ظ وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب

ماه محلكه ادی
جور محلكه ادی

هی ح
وهذا الشرط لا يجب في التانيث بالتاء
لانه لا يوجد مونث بالتاء الا ساكن
الوسط لان التاء تطلب فتحة ما قبلها
واما التاء والمونث فالتاء فيهما لمحض التانيث والكلام
في المتمحضة
فتح الله

فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير تانيث
المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا
الى وجود سببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من
طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره
وهو العجمة فان سمي به اي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في
سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو
مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي
رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر
من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
الصرف وعقرب وهو مونث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي رجل ممتنع صرفه لانه وان زال
التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهرت التاء المقدرة كما يقتضيه

كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف
عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء
لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب ان سمي به رجل ممتنع
صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف
لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة
شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية
اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء
مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلا في ضمنه
على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية
لان تعريف المضمر او المبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف
من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل
غير المنصرف منصرفا كما يجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية
التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة كون

اللفظ مما وضعه غير العرب والتأثير ما في منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى
العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم
في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه
كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القرآن لجودة
قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية اي العجمة ح
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيها العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا
لو سمي رجل بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة
وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الاوسط او زيادة على الحرف ح
الثلثة اوف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح اي فلثقته ح
منصرف بهذا التوزيع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما
هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة
سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط

الاوسط واما التانيث فان لعلامة مقدرة تظهر
في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الوسط وان لا يعتبر واما عند غيره فنوح كهند يجوز
فيه الصرف ومنعه فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه
وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا اي نوح
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين
لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها اي التانيث معنوي
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر
وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما ح
لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي
ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التوزيع بالشرط
الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف
نحو نوح ولهذا قدم انصرافه في الذكر مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجود
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عم ممتنعة عن الصرف

الا ستة ام وهي وشعيب وهو لكونها عربية ونون
ولحقتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه
معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن
كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر
فكان كنوح والجمع وهو سبب قايم مقام السببين شرطه
اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي
الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد
الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع
جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها
جمعت في بعض الصور مرتين جمع تكسير فانتهى تكسيرها
المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة
فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون
صيغة مصونة عن قبول التغيير فتوثر بغير هاء
منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد بها تاء

تاء التأنيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد
نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها
لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها
على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل
في قوة جمعيته فتور فلا حاجة الى اخراج نحو مدائني
فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما
الجمع مداين وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين
او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع
على ضربين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء
فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها
كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما
بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما نحو فرازنة
وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف
لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر

علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان أسامة
علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليس من
اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا
لكنه غير منصرف في تقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما
للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان
كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو
الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع
هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان
بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف
في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم
يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا

اي بطن الضبع

اي حضاجر

يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية
معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل
الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه بانه
قد اختلف في صرفه ومنعه ومنه فهو اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه
اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع
الصرف على موازنه اي على ما يوازنه في العرب من الجموع
العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه

اي غير منصرف

اي لسبب كونه غير منصرف

من قبيل حكماً فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية
لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل
على الموازن وقيل هو اسم عربي لكن يجمع تحقيقاً لانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديراً
وفرضاً فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا
الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظاً
لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
فاذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقاً
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به
على قاعدة الجمع ليحتاج على التفصي عنه ونحو جوار اي كل
جمع منقوص على فواعل يائياً كان او واوياً كالجواري
والدواعي رفعاً وجراً اي في حالتي الرفع والجر كقاضي
اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه

عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت
بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في
حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه
قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم
والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبقي بعد
الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام
وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال

غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر وعلى هذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا
القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات
الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري
كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع
الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر
والفتحة خفيفة فلا يقع فيه اعلال واما في حالة الرفع
فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في الحالتين كما عرفت
التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري عليه شرطه العلمية

العلمية لتأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها
في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة
تخرج المضاف الى المضاف اليه الصرف او الى
حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني
منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها
قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها
على قضية غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن
ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب
على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من التركيب
صوتا او متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قطعا

كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل
المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر
بناؤها اصلاً فلذلك احتاج الى اخراجها مثل تعلبك
فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو
اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسماً واحداً من غير
ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية

مبحث الالف والنون

اوغيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب
منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوايد وتسميان مضارعتين ايضاً لمضارعتهما
الفى التانيث فى منع دخول تاء التانيث عليهما وتحقيقا
خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما
لالفى التانيث والراجح هو القول الثانى ثم انهما
ان كانا فى اسم نعنى به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ

لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس ويدل
كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسماً والثانى
صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى
لا الاسم المقابل للكلم والصفة فشرطه اى شرط
الالف والنون فى منعهما من الصرف افراد الخبر باعتبا
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه
من الصرف العلمية تحقيقاً للزوم زيادتهما او
ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث
كعمران او كانا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان
كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة
يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليتحقق شبههما
لالفى التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود
فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
فيتحقق مشابهتهما لالفى التانيث على حالهما

ومن ثمة اى من اجل الحاجة الى الشرط اختلف
في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق لا رحمى
على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط
انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط
وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة و دون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه
ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما
اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان
مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي
في سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين
اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه

انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر
على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك
بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت
الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معلوم وهو
العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء
العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك
الاختصاص و مثل ضرب على البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على
البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع
صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
في اوله اى اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن
الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف
اتين كزيادته اى مثل زيادة حرف او حرف زائد

في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او
ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج عن الوزن
بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل في
ولو قال غير قابل للتاء قياسا باعتبار الغرض لما امتنع
من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع فان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجئ التاء
في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي
الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية
العارضية ومن ثمة اي ومن اجل اشتراط عدم قبول
التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء
يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية
مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة
في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية بسبب
آخر واحترز بذلك عما يجامع الف التانيث او صيغة

او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في
منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم
بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت
زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن
الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين تبيين
اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي
العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي
اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا
او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء
الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل فان العلمية تجامع معهما مؤثرة كما في عمر
واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهنا

اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء ح
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون
معهما اي لا يوجد شيء من الاسم الذي اجتمع بين مجموع هذين
الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا
مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد سببيه العلمية
بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد
انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب
الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيته
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فلم يبق ح
فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله متضادان وجها ح ان اصمت بكسرتين
علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من صمت يصمت وقيل انه بمعنى بضمتين

بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه
والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وانه لم يشتهر فالاوزان التي تحقق
فيه العدل تحقيقيا كان او تقديريا لم تجامع وزن
الفعل ايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين
في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه
القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش
الاخفش المشهور تلميذ سيبويه ولما كان قول هو ابو الحسن ح
التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان
غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف نحو احمر

علما ثم نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه
اذا نكر
قبل العلمية ظاهرة فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج
عنه افعل للتأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية
لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من
التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من
فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب
من التفضيلية اعتبارا للوصفية الاصلية
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن
الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على

غير خفي صح

بعد التنكير صح

على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى هو خلاف
الاصل اعني منع الصرف فقيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما
ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي
فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا
يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر
بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن
الفعل والالف والنون المزيدتان وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا بالعلمية لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية

فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزم اى سيبويه من اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب
حاتم اى كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه
للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فيه اى في باب
حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين
يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في
اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين
الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية
الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله
مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع

شبيه به يجب اعتبارهما معاً

اجتماع المتضادين لكنه يشبه به فاعتبارهما معا
غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام
اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته
الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان
الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان ... الكسر
يطلق على الحركة البنائية ايضا وللنحاة خلاف في
ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم
انصرافه انما كان بمشابهته الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني
اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله
الذي هو الصرف فدخل الكسر دون التنوين لانه لا
يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى
انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة

تبعية التنوين ح

هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية للتنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في
سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد
الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف
وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان
ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم
وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان
لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على
حالهما وهذا القول انسب بالموقوف بالمعنى غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه
الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة
المذكر الذي لا يعقل كالصافنات الجياد للذكور من

من الخيل وجمالات سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات
هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف
انما يكون للماهية لا الافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي
الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى
الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع المحلي بما عدا
الرفع المحلي وهو يجب مثلا عن احوال الفاعل اذا
كان مضمرا متصلا كما يجيء بعد فمنه اي من المرفوع
الفاعل او مما اشتمل على علم الفاعلية وانما قدمه
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتداء
وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل

في محل صح

الفاعل صح

المبتداء صح

في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم
حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت
زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج
عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها او شبهه اي ما يشبه في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر وافعل التفضيل والظرف وقدم اي [وافعل] [واسم الفعل صح]
الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به
عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان
الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر
عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء
المتقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد

قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا
نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه
وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على
طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به [الفعل]
ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم
يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله
داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال
لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قايم ابوه فهذا
مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل
اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع

ان يلي فعله المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم
عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في
ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة
واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على
سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع
الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقاً
بل لفظاً فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيداً
لتأخير مرجع الضمير وهو زيد لفظاً ورتبة فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وعند غيره ذلك جائز خلافاً
للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر
جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لانسلم ان
الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه

مبحث انتفاء الاعراب

عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب
الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
لفظاً فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً وفي
ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد
ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا
يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه او القرينة شاملة له
وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل
الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمراً متصلاً بالفعل
بارزاً كضربت زيداً او مستكناً كزيد ضرب غلامه بشرط
ان يكون المفعول متأخراً عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
زيداً ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير
نحو ما ضرب زيد الا عمراً او بعد معناها نحو انما ضرب
زيد عمراً وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول

مبحث وجوب تأخير الفاعل

لكن لم تحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل
تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدًا احدًا الا عمرًا زيدٌ فيفيد اختصاص
صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما
وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى
الا لان الحصر ههنا في جزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعًا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير
المفعول نحو ضرب زيدًا غلامه او وقع اي الفاعل
بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمرًا الا زيد وفايدة هذا القيد مثل ما
عرفت آنفًا او وقع الفاعل بعد معنا[ها] اي معنى الا
نحو انما ضرب عمرًا زيدٌ او اتصل مفعوله بان يكون
المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل وهو اي الفاعل
غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي
تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور

في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة
كون الفاعل ضميرًا متصلًا فلمنافاة الاتصال والانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب فانه المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرًا
انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبًا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرًا الا زيد
انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد
ضاربًا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر
المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل
ما ضرب الا عمرًا زيد فالظاهر ان معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر انما هو فيما يلي الا
فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن

اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظاً ورتبة واما في صورة وقوعه بعد
الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل
فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضاً
ضميراً متصلاً فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازاً اي حذفاً جائزاً
في مثل قولك زيد اي فيما كان جواباً لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلاً عمن يقوم به القيام فيجوز
ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول
قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد
جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازاً

جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قول الشاعر
في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه
واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق
لضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة
الخصماء لانه كان ظهيراً للعجزة الاذلاء واخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من
غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة مما يتعلق بمختبط
وما مصدرية بمعنى ويبكيه ايضاً من سال بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل
المال لانه كان معطاء السائلين بغير وسيلة وقد يحذف

الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوباً
اى حذفاً واجباً فى مثل قوله تع وان احد من المشركين
استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع
الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق
المفسر مفسراً بل صار حشواً بخلاف المفسر الذى فيه
ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف
وجوباً وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب
حذفه لان مفسره قايم مقامه مستغنى عنه ولا يجوز ان
يكون احد مرفوعاً بالابتداء لامتناع دخول حرف
الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل وقد يحذفان اى
الفاعل والفعل معاً دون الفاعل وحده فى مثل نعم
جواباً لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة
الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة

بحث اذا تنازع الفعلان

بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه
فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما
قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد
قام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فى كونه جملة
فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ حكم
التنازع يجرى فى غير الفعل ايضاً نحو زيد معطى
ومكرم عمرواً وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على
الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان
التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصاراً على
اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهراً اى اسماً
ظاهراً واقعاً بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو
يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه محل التنازع ومعنى
تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه
ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولاً

محل التنازع

كل واحد منهما على البدل لانه لا يتصور تنازعهما في الضمير
المتصل لان الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون
معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن
لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف فلا يصح اضماره ولا
بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصصه بالاسم الظاهر واما
التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما
على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي

اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان ح
متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني
زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما
فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان
زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو
اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي
احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء
الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث

المقابل للاول فهو لا مختلفين في التخصيص من الصور
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في
الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر
المتنازع فيه واحداً او تاماً لم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال
الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتحقق على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً واكرمني واكرمت زيداً
وضربني واكرمت زيداً واكرمني وضربت زيداً وغير
ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً فيختار النحاة
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال
الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولا احتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما
هو مذهب البصريين وبدأوا به لانه المذهب المختار

المختار لا لاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل
الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر
وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد
الفعلين اي على موافقته افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً
وتانيثاً لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقاً
للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف
الفاعل الا نسبة تثنية وجمعه خلافاً للكسائي فانه لا يضمر
الفاعل بل يحذف تحرزاً عن الاضمار قبل الذكر ويظهر
اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين
وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي
اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل
خلافاً للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند
اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله
اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف

الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب حذفه لئلا الفصل
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته لو اضمرته تقول ضربني واكرماني
الزيدان ولا يلزم محذور وقيل رويت عنه التشريك
الرافعين او اضماره بعد اللفظ كما في صورة تأخيره
الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني
واكرمت زيدا هو ورواية التشريك غير مشهورة عنه
وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكرته
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرته ان استغنى عنه
والا وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد
مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا

زيدا فاعل ضربني اضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد
لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل
ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط
وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو
اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذفه وان جاز
حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغايرا
للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم
رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يكون
ثمة مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن
الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول
فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا
له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في
حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع

وهو انه لو اضمر مفردًا لخالف المفعول الاول ولو
اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقًا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا
لاحظت المفعول الثاني اسمًا والا على اتصاف
ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردًا
والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا
تنازع ومما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرء القيس ● ولو انما اسعى
لادنى معيشة ● كفاني ولم اطلب قليل من المال ●
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب
الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول
رفعه بالفاعلية واقتضى الثاني نصبه بالمفعولية وامرء
القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم

يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل
بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين
وقال بقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد
المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى القليل
من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء
كفاية قليل من المال وثبوت طلبه لانتفاء كل منهما
وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت منفيًا شرطًا كان او
جزاءً او معطوفًا على احدهما منفيًا والمنفي من
ذلك مثبتًا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفًا اي لم اطلب
العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
ومن يستقيم المعنى يعني انما لا اسعى لادنى معيشة
ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل
الثابت واسعى له مفعول لم يسم فاعله اي مفعول

مفعول ما لم يسم فاعله لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
بجعله نوعا منه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها
المبتدأ لكثرة اختصاصه بالفاعل حتى سماه بعض
النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك
المفعول وانما اضيف الى المفعول للملابسة كونه
فاعلا للفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه
اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير
صيغة الفعل الى فُعِل اي الماضي المجهول او يُفعَل اي
المضارع المجهول حتى يتناول مثل افتُعل واستُفعل
ويُفتعل ويُستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد
فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعول
باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده اليه الا

الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة
كل واحد من الاعتبارين تاما بخلاف اعطي زيد
لان احد الاسنادين غير تام ولا المفعول
الثالث من مفاعيل باب اعلمت لانه حكم المفعول
الثاني من باب علمت في كونه مسندا ولا المفعول له لام
لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا
يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف
وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو
فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها

موقع الفاعل تصحيح اسم المفعول به له اى لوقوعه
موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل
الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر
المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد
باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق
للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشديد
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد
مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره
جار ومجرور تشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
وان لم يكن اى ان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع
اى جميع ما سوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اى المفعول المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول
الفعل

فتعين زيد جه

الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى
آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا
وذلك عند الامن من اللبس واما عنده فيجب
اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ومنها
المبتداء والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة
المرفوعات او من جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما
فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل
فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدا هو
الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم
المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل
لفظى واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان
وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى
المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدا الخارج عن هذا

بحث المبتدا والخبر

القسم الثاني ما لا يكون الا متعينا او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وان والف
الاستفهام او نحوه كهل وما ومتى ومن وعن سيبويه جواز الابتدا
بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك
حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن
لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي
بخلاف ما اذا كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او
ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله
اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو
اقايمان الزيدان لان قايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان
فلو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم
مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قايم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال

مجراها كقرشي نسخه

مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان وقعت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا
مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به
عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو
اقايمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا فان الصواب
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادا مسد
الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه
فهذه ثلث صور احدها اقايمان الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقايمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها
اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
مرفوعات الاسم فلا يصدق على بعض تعريفه المجرد المسند
به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس بالاسم المسند به

في بعض صح

اى مايوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من
المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
فى تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثانى من المبتداء
فلك ان تقول المراد بالمسند المسند الى المبتداء او تجعل
الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى
التقديرين يخرج القسم الثانى من المبتداء ويكون قوله
المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
فى المبتداء والخبر هو الابتداء اعنى تجرد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى الابتداء
عامل فى المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما
عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتداء والمبتداء
فى الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل فى
الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية
واصل المبتداء اى ما ينبغى ان يكون المبتدا متقدما
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء

لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثمة اى من اجل ان الاصل
فى المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم فى داره زيد
مع كون الضمير عايدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه
رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله
التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو
غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب
المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص او بالتخصيص
بنفى اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة

فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك رجل في الدار
ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
في الدار فيسأل عن تعيينه فكانه قال الذي هو من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد
منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي الدار
خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها
وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها
فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد
بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب
لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به او مستعمل
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل
قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه
فانك اذا قلت قام علم ان ما يذكر بعده امر يصح ان
يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف

المخاطب صح

موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر
الكلب بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا كان
مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو
والمهر له بنباه الكلب غير معتاد ويتشأم به يكون
شرا الاخير فعلى هذا الاول يصح القصر بالنسبة الى
الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني يصح فيقدر
وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير
اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه
العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده
موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة
التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما
فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامي الذي هو سلام من قبلي عليك

بالنسبة الى الوصف صح

[illegible]

هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على
ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى
هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز
ان يقال رجل قايم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه
قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان
يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية
مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها
لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير
كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل
زيد او وضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة
نحو قوله تعالى

ما الحاقة وكون الخبر عين المبتدأ نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر
الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان
منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا
او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه الخبر
الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه
لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه
اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير
حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العمل الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى
ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل
في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض
كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له
صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام

فانه يجب تقديمه حفظاً لصدارته مثل من ابوك
فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا
مذهب سيبويه وذهب بعضهم الى ان ابوك مبتدأ لكونه
معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه
معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين يعني متساويين
في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتدأ والآخر خبراً نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح
خير منك لوجب تقديمه ايضاً مثل افضل منك افضل مني
دفعاً للاشتباه او كان الخبر فعلاً له اي للمبتدأ احتراز
عما لا يكون فعلاً له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا
يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد
لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي
تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور

افضل مني ٤

في الصور الاول فيما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة
فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل
مفرداً مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس
المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان
مثنى او مجموعاً فانه اذا قيل مثل الزيدان قاما
والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلاً عن الفاعل
فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير
ايضاً على قول من يجوز كون الالف والواو حرفاً
دالاً على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند
واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس جملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام
اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين
زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره
وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة

مفرداً صورةً وان قدّر باسم الفاعل كان الخبر مفرداً صورةً
وحقيقةً وعلى التقديرين ليس بجملة صورةً واحترز
به عن نحو زيد ابوه اذ لا يبطل به خبره صدارة ماله
صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه
مصححاً له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه
يصحح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فانّ في الدار
خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخّر بقي
المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر
اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع
معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل
ضمير كاين في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق
اذ لو اخّر لزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنىً مثل على
التمرة مثلها زبداً فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ
وفيه ضمير متعلق الخبر وهو التمرة لانّ الخبر هو قوله على
التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان

كان الخبر خبراً عن انّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها
المأوّل بالمفرد مبتدأ او اذ في تأخيره خوف لبس انّ
المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الوصول
عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه
الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر
عنه فيكون اثنين فصاعداً وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعاً ويستعمل ذلك على وجهين
بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل
زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فحسب فقط نحو هذا
حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض
النحاة الى صورة التعدد وجوّز العطف ولا يبعد
ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العاطف
لانّ التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ

تغلط

الزبد بالفتح والتحريك كوبوك
وبالضم ...

ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو
من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف
ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط اي سببية الاول للثاني
او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فشبه
المبتدأ في سببية للخبر بسببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء على الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا
الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد
فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن
معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي
جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة
فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته
فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول

التنوع صح

الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة
بهما اي باحدهما او في حكمها الاسم المضاف اليها مثل
الذي يأتيني فهذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي
في الدار فهذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني فهذا
مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار فهذا مثال
للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما المثال للاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني
او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على
خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخولها عليه كانت
لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
تزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى
الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وكذلك

الى النكرة الموصوفة بجملة فعلية او ظرفية

المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل
الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب كان
و باب علمت ايضاً مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو
من بين الحروف المشبهة بالفعل مطلقاً ووجه ذلك
التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما
والحق بعضهم قيل سيبويه ان المكسورة بهما اى
بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح
انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى
الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم
كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة
والكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه
فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم نذكره
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام

وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة
عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى انما غنمتم
من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف
المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازاً
اى حذفاً جائزاً لا واجباً وقد يجب حذفه اذا
قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو
اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك
فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك وقد يجب حذفه ايضاً
عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول
المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازاً مثل المبتدأ
المحذوف فى قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بقرينة

مبحث حذف المبتدأ

وانما غنمتم ... انما غنمتم

كانه صفة

لا ألية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شيء بانه الهلال والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه
وانما اتى بالقسم جوابا على عادة المستهلين غالبا
ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر
جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقام
مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع
فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب (ابن الحاجب)
الكتاب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا
ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي وقت
خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم (الذي) اى في تركيب التزم
في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة
ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتداء الذي بعد لولا
مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا

لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد
التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام
قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما ولما
اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر
بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا
على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعد لولا فاعل
لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي
الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتداء كان
مصدرا كصوت او تاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول
او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي رجلا او ضرب زيد
قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا (اى مخلوطا) واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف

او للبيت
لولا خشية الرحمن عندي
لجعلت الناس كلهم عبيدي

مع لولا صاحبها [illegible]

تقديره ذهابي حاصل
اذا كنت راجلا

حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي
اذ الحال ثم حذف اذ امتنع شرط العامل في الحال اقيم الحال
مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايم
مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام
الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي
يظهر لي وجه حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت
في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي اى
زيدا ملابسا قايما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي
زيدا ملابسي قايما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول
حذف المفعول الذي هو ذو الحال فيبقى ضربي زيدا ملابسي
قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول
الذي ضربت قايما زيدا اي ضربته ثم حذف ملابسا الذي
هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه
كما تقول راشدا او مهديا اي سر راشدا او مهديا فعلى هذا

هذا يكون مستريحا من تلك التكلفات البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما حاصل
بجعل قايما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر
من غير سد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سده
الحال مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا
ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وثالثها من الاربعة الابواب
كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه
شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان
الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وذلك مثل لعمرك لافعلن
كذا اي لعمرك وبقاءك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه

فيجب حذفه فالعَمر والعُمر بمعنى واحد ولا تستعمل مع اللام الا
المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها
من الحروف الخمس الباقية وهى انَّ وانَّ وكانَّ ولكنَّ وليت
ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح
لانها اى لانها شابهت الفعل المتعدى كما يجيء عملت رفعًا
ونصبًا مثله هو اى خبر ان واخواتها هو المسند الى شيء آخر
بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا لنفي الجنس وغيرها فقوله بعد
دخول هذه الحروف يخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه
الحروف عليها ورودها عليها لايراث اثر فيها لفظًا
او معنًى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدًا
يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه
ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة
يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند

بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله بعد دخول هذه الحروف والى ان يجاب بان المراد
بالمسند الكلم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالكلم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان هو لى زيدًا يقوم مثل قايم
فى ان زيدًا قايم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره
كامر خبر المبتداء اى حكمه كحكم خبر المبتداء فى اقسامه
من كونه مفردًا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من
كونه واحدًا ومتعددًا ومثبتًا ومحذوفًا وفى شرايطه من
انه اذا كان جملة فلابد من عايد ولا يحذف الا اذا علم
والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرًا بوجود شرايط
وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان
يكون خبرًا للمبتداء يصح ان يقع خبرًا لباب ان حتى
يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان
يقال ان اين زيدًا وان من اباك الا فى تقديمه
اى ليس امره كامر خبر المبتداء فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه

على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه
الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها
فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما كانت العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما
على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة
الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ
في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا
وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما
لا يتوسع في غيرها خبر لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفته
اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ
وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا

فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
في خبر ان فلا يرد نحو لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام
رجل ظريف فيها عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار
صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في
الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة
لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها
الظروف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا
اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه اي لا يظهرونه الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى

الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير ح
يحملون ما يرى خبرًا في مثل لا رجل قايم على الصفة
دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى
النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عملها
هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء ويحتمل مسندًا اليه
بعد دخولها فخرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى
الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايمًا
ولا رجل افضل منك كما تقع لا انما اتى بالنكرة بعد لا لان لا
لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن
نحو ما هذا بشرًا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ
قليل لنقصان مشابهة لا لليس لان ليس لنفي الحال ولا
ليس كذلك فانه للنفي مطلقًا بخلاف ما فانه لنفي الحال

لنفي الحال فيقتصر عملها الا على مورد السماع نحو قوله من
صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي
ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس
لا يجوز فيما بعدها الرفع بتكرير ولا تكرار في البيت
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندًا او مسندًا اليه بالاصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما
فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات**

بحث المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في
المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولًا
حقيقة او حكمًا وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدًا ومسلمات واباك ومسلمين فمنه
اى من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير

تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به
او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله
فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح
اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد
عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد
لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور
صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا
كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو
ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها
لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
صفة ثانية للفعل وليس المراد ان الفعل كائن بمعنى

بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى
الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل
تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان
للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه
ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما
كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت
كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج
بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا
على

فيه رد للمتوسط

وما نعا ويكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن
في مفهومه زيادة على ما تفهم من الفعل و للنوع
ان دل على بعض انواعه و العدد ان دل على عدده
مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتأكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعرات عن الدلالة
على التعدد و التثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او
العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع و العدد نحو
جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما
بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه
اي قعدت وجلست جلوسا فانبته الله فنبت
نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام

لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم
اي قدمت قدوما خير اسم تفضيل و مصدريته باعتبار
الموصوف المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما
اضيف اليه و وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا
موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي
سقاك الله سقيا و رعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة
اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب
وجدعا اي جدع جدعا و الجدع قطع الانف و الاذن
والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا و شكرا اي شكرت شكرا
وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال
العاملة في هذه المصادر و هذا معنى وجوب الحذف
سماعا فقيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا و شكرته شكرا و عجبت
عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء و بعضهم
بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له و شكرا
له و عجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

مبحث حذف الفعل

حذفاً واجباً قياساً اي حذفاً قياسياً يعلم له ضابط
كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع متعددة منها
اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق
وقع مثبتاً اي اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو
ما زيد سيراً لا يجب حذفه بعد نفي داخل على الاسم لا يكون
المفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى نفي داخل على
اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اي عن ذلك الاسم
وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيري الا سير
شديد لكان مرفوعاً على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكرراً اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبراً عنه
فلا يرد نحو دكت الارض دكاً دكاً وانما جمع بين
الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون
خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً اي تسير سيراً وما انت الا

لا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما
وقع مثبتاً بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهاً
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه بفعله او الى مفرد
ومضاف وانما انت سيراً اي تسير سيراً مثال لما وقع
بعد معنى النفي وزيد سيراً سيراً اي تسير سيراً مثال لما
وقع مكرراً ومنها اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي
موضع مفعول مطلق وقع تفصيلاً لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما مناً بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
اما المن او الفداء ففصل الله تعالى سبحانه هذا الغرض المطـ

علاجا حال من المصدر اى كون المصدر دالا على افعال الجوارح

بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد
الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع
ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوة
صوة حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه
دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد
زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة احترز به عن نحو صوته صوت حمار
مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا
له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب
ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو
مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا
له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صاح
الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر

مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له
صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها
اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق
وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى
غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى
اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة
وهى له على الف درهم لان مضمون الجملة الاعتراف
ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع المفعول المطلق
تأكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما
يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل
غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق

حقًا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقًا مصدر وقع
مضمون جملة وهي قوله زيد قايم ولها محتمل غير لانها
تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكيدًا لغيره لانه من حيث
هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار
وصف لا احتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث
هو انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد بلفظه
به تاكيدًا لاجل غيره لينبه فيه وعلى هذا ينبغي ان يكون
المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لينبه وتكرير
في تحسين التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير لابد
في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافًا
الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تع فارجع البصر
كرتين ينقلب اي راجعًا مكررًا كثيرًا وفي جعل المثال

المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف
مثل لبيك اصله ألبّ لك البابين اي اقيم لخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة
متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد
الى الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك
ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ
فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس
سعديك اي أسعدك اسعادًا بعد اسعاد بمعنى
أعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف ألبّ
فانه يتعدى باللام **المفعول به** هو ما وقع اي
اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما
سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون في ضربت زيدًا ان الضرب واقع على زيد

ومنه حنانيك ودواليك وهذاذيك
ومنها الاستفهام سبحان الله ومعاذ الله
وعمرك الله وقعدك الله مفصل

وانما وجب الحذف في هذا القسم
لانهم جعلوا اللفظ الاول ثابتًا
مناب الفعل والقرينة كونه بمعنى
الدعاء لان الدعاء لا يكون الا فعلًا
وقيل ان في باء التثنية دليل على النصب
حلم

بلفظه ح

مفعول به

ولا يقولون في مررت بزيد انه الممرور واقع عليه
بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه
بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم
من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل ضرب زيد
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل
ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على
درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد
الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان احصر نحو ضربت زيدا فان
زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده
الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول

به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل
فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبدوا
ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى
الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك
هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في خبر ان
نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل
العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او
حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي
اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي
السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف
في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم و
الترحم نحو اخاك اخاك اي الزمه بل لكثرت مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع

الاربعة سماعی مقصور علی السماع لا یتجاوز عن
امثلة محدودة مسموعة بان یقاس علیها امثلة
اوفی نحو لهم امراءً ونفسه ای اترک امراءً ونفسه
وانتهوا خیراً لکم ای انتهوا عن التثلیث واقصدوا
خیراً لکم وهو التوحید واهلاً وسهلاً ای اتیت
اهلاً ای مکاناً ماهولاً معموراً لا خراباً واهلاً لا
اجانب ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً و
للموضع الخامس من تلک المواضع الاربعة المنادی
وهو المطلوب اقباله ای توجهه الیک بوجهه او بقلبه
کما اذا نادیت مقبلاً علیک بوجه حقیقةً مثل یا زید
او حکماً مثل یا سماء ویا جبال ویا ارض فانها
نزلت اولاً منزلة من له صلاحیة النداء ثم ادخل
علیه حرف النداء وقصد نداؤها فهی فی حکم من یطلب
اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع علیه ادخل علیه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزیله منزلة المنادی وقصد

وقصد ندائه فخرج بهذا القید عن تعریف المنادی
ولهذا افرد المفصل احکامه بالذکر فیما بعد وفیه تحکم
فان المندوب ایضاً کما قال بعضهم منادی مطلوب
اقباله حکماً علی وجه التفجع فاذا قلت یا محمداه فکأنک
تنادیه وتقول له تعال فانا مشتاق الیک فالاولی
[interlinear: ای امر من باب تفاعل]
ادخاله تحت المنادی کما فعل صاحب المفصل وقیل
الظاهر من کلام سیبویه ایضاً انه داخل فی المنادی بحرف
نایب مناب ادعو من الحروف المخصوصة وهی یا وایا
وهیا وای والهمزة واحترز به عن نحو لیقبل زید
لفظاً او تقدیراً هذا التفصیل للطلب ای طلباً لفظیاً
بان یکون آلة الطلب لفظیة نحو یا زید او تقدیریاً
بان یکون آلة الطلب مقدرة نحو یوسف اعرض
عن هذا او للنیابة ای نیابة لفظیة بان یکون
النائب ملفوظاً او تقدیریاً بان یکون النائب
مقدراً کما فی المثالین المذکورین او للمنادی

[margin: تعال صح]

[margin note: قال مناب ادعو الانشائی لان الجملة
الندائیة انشائیة فالاولی تقدیره دعوت
او نادیت لان الاغلب فی الافعال
الانشائیة مجیئها بلفظ الماضی عند عصام]

والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي
في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين
المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى هذه المذاهب
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى وقدم بيان البناء
والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى

جزئي الجملة صح

النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة
او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير
صورة النداء او الفعل المسند الى الجار والمجرور اعني
به والضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق
الكلام ان كان المنادى مفردا اى لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني
المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشبهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها
افرادا وتعريفا وفي كلمات يا زيد بمنزلة ادعوك
وذلك الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما ذكر المشبهة
لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا
يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبني على الضمة او لهما معرفة قبل

ملايم

النداء وثانيهما معرفة بعد النداء و يا زيدان
مثال المبني على الالف و يا زيدون مثال المبني على
الواو ويخفض اي ينجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام يدخل وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص
ادخلت على المستغاث دالة على انه مخصوص من بين
امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم
يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان
المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له
ولم يعكس لان المنادى المستغاث واقع
موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت
على المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء

ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته للحروف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحروف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد
نخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام
التعجب نحو يا للماء و يا للدواهي ولام التهديد نحو
يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق
قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا
من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد
اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر
فينتقم منه او يستريح من الم خصومته وكان
المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب
ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره
المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء

ويا للدواهي ليس الماء وللدواهي وانما المراد يا قوم ويا
هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظ واما على تقدير فتحها
فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها ح كما هو ظ مما سبق
ويفتح اى يبنى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة
بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا اللام فيفتح لان
اللام تقتضى الجر والالف الفتح وبين اثريهما تناف فلا
يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء في الوقف
وينصب ما سواهما اى وينصب بالمفعولية ما سوى
المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام
او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة
فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة
اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف
واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون

لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو
ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اى لرجل غير
معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه
منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون
مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد
المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من
القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين
وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين
فامثلة الاقسام بغيرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها مثال كما هو للمستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له

على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفرد حقيقة او حكماً وانما قيد للمنادى بكونه
مبنياً لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه
فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه
وعمراه ولا يجوز لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم تكن حقيقة ولا حكماً كانت
مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا
النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون
مفردة حقيقة بان لا يكون مضافاً معنوياً ولا
لفظياً ولا شبه مضاف او حكماً بان يكون لفظياً
او شبيهاً بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة
بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع
المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه

متعلق
اي اعم

الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن
وجهه وما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في
بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقاً بل لا بد
في بعضها من تقييد فصل التوابع الجارى هذا الحكم
فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من
التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي
حكمه في الغالب حكم الاول اعراباً وبناءً نحو
يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً وكان
المختار عند المص ذلك ولذا لم يقيد التأكيد
بالمعنوي والصفة مطلقاً وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما كما يجيء
ترفع حملاً على لفظه لفظاً او المقدر لان بناء
المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون

اي الرفع والنصب

يعني من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع [illegible]

تابعاً للفظ وتنصب على محله لان حق تابع المبني ان
يكون تابعاً لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية
نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر واشهر
ويا غلام بشرٌ وبشراً في عطف البيان ويا زيد والحارث
والحارثَ في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف الممتنع دخوله
يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف
بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون
على حالة جارية عليه على تقدير مباشرت حرف النداء
له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره
حرف النداء جعلت تلك الحالة اعراباً فصار رفعاً
وابو عمرو بن علاء النحوي القاري المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع
فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى

منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله
ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل
الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم
والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في
اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضاف
عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع
به المضاف بالاضافة الحقيقية تنصب لانها
اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت
توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم
في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله
في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخولها

يعني بجعل كل واحد منهما منادى مستقلا سواء كان متبوعه منصوبا او لا فيقول يا زيد اخانا و يا زيد وعبد الله

عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر
اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول
يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى
يباشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص
منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا
اى حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم
غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او
مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد زيد و يا زيد اخا عمرو و يا زيد طالعا جبلا
و يا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو
و يا زيد واخا عمرو و يا زيد و طالعا جبلا و يا زيد

و يا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى
على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه
مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن
جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم
الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنة
بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا
اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم
يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء
المفردة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع
المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية
لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد
نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل يتوسط اى مع حال التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع

يعني الشروط الاربعة محرم

التي التعريف بلا فاصلة و يا هذا الرجل بتوسط هذا
و يا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا
يعني العرب رفع الرجل وان كان صفة وحقها
جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل لا
هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل
على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر
هناك لما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع
الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا يا الله
على قاعدة يجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي
اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف

محذوف وثانيهما لزومها للكلمة نحو يا الله لان
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه وكلما يجتمع هذان
الامران في موضع او اختص هذا الاسم بذلك الجواز
ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت
اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما
الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس
في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم و يا الناس
ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من
اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا
عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه
بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان
فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا
وكذا اي وجاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي

اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة
ووقع الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم
والنصب وفى الثانى النصب فحسب اما الضم فى
الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما يجوز الثانى والنصب
على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد
لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور
وذلك مذهب المبرد والسيرافى او جاز الفتح كان
النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى
ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين
النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم • لا يلقينكم
فى سوأة عمر • والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى
الشاعر ان يهجوه • فقال جرير خطابا لبنى تيم •
لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوأة اى مكروه

مكروه من قبلى بعد مهاجاته اياهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء
مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى واسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو
يا قاضى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان
الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع
التخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من
النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وجاء
هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف
الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما
غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لبدل
الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول

يا عدوّ ويا عدوّا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام
بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اى
في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه
ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب
في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كساير
ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة
استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابتِ
ويا امتِ اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء
بالياء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة
وفتح حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد
جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد
المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء
فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض

العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى
الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر
الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت ام وبنت عم
على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا
ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه خامس في المضاف
الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال **وترخيم المنادى** جائز اى واقع
في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه
فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره
اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية

بحث ترخيم المنادى

اى طلبت اليه

اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في
آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف
لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله
على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم
المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان ح
واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة
منها عدمية وهي ان يكون مضافا حقيقة او حكما
فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف
من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب

منادى المجرور

معطوف على لا مجرورا

منادى المستغاث

النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من
خصائص المنادى والمفتوح بزيادة الالف لان
الزيادة ينافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل
في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا
فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه
عند دخوله في المنادى ظ وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسب
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجودية
وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف
لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة ندا العلم
مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على المحذوف ولزيادته
على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث
وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع التاء

اي كثرة عدم دخول المندوب

مندوب

اي الحذف

اي ملفوظ

على الزوال فكيفية اذ في مقتضى للسقوط فكيف اذا
وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا
ببقاء نحو ثبة وثناة بعد الترخيم على حرفين لان
بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا
كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها
ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع
شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما
فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية
المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى
زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما
زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء
والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت التاء للتانيث
فلم يحذف منهما الا الآخر كأسماء اذا جعلتها فعلاء
من الوسامة اي العلامة كما هو مذهب سيبويه لا

اي العلامة

لا افعال لا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من
باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح
اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي
ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة
قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها
من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى
الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه
لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما
في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقاءه على اقل ابنية المعرب وانما لم
يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان

بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم هنا فنا اي
الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانهما
كانتا في حكم الواحد كما زيدتا معا حذفتا معا واما
في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت
المدة الزائدة لئلا يبرد المثل التساير صليت على
الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا وبعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة
تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة واحدة صارت
بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف
الاكثر نحو يا حار ويا مال في حارث ويا مالك وهو اي
المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

ثم اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة

اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم
على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في
يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم
وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان
يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل
اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما
برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه
واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار
بالضم كانه اسم موضوع معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه
لما جعل ثمو اسما صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا
جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا
لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني
العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب

لانه لا يدخل عليه يا لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير صيغة المنادى
والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعدد محاسنه
ليعلم الناس ان فوته امر عظيم ليعذروه في البكاء
ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا
او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه
كالميت الذي يبكي النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع عليه
على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
مثال القسمين المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل
يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا
ممتازا به عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل

مثل ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم وان كان مضافا او شبيها به ينصب ولا يلزم من
ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى حتى
يرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز
لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك
اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس
لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة
غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه
بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة المخاطبين
قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه
بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها
بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسمي
المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر
المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه

فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليتعذر النادب
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان
اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة
فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح
فلهذا جاز مثل يا امير المومنيناه ولم يجز
مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز
الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى
لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكي
يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي

وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام
قرينة حذف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس
ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى والا مع اسم الاشارة اي ولا مع اسم
الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والا مع المستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على
هذا من المنادى التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة اللهم
فانه لا يحذف الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
اعرض ولفظة اي اذا وصفت بذي اللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل الموصوف بذي اللام
نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف

من اي هذا من ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف
لا اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا او الموصولا
نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمر فيشذ نداؤها
نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من
اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته
امرأة امرء القيس حين كرهته وهي افتد مخنوق
اي يا مخنوق فانه شخص وقع في التليل على ما يم مستلق
مختنق فقال افتد مخنوق يا مخنوق حذف حرف
النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي
اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف
حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية
يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق
كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد
والمعنى ان النعامة التي هو الذي اكبر منك قد

قد اصطيد وحمل الى القرية فلا تخل ايضا وقد
يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا اي الا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء
اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على
الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة
للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا اصل
مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من
تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله
الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط
واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر
عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل
بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن
الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله

على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز
به عن نحو زيد ابوك لا يريد به ان يليه الفعل او
شبهه متصلاً به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيداً عمرو ضربه وزيداً انت
ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن
العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او
متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلاً بالعمل في ضمير
ذلك الاسم او متعلقه فارغاً عن العمل فيه بسبب ذلك
الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط هو بمجرد رفع ذلك
الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين
الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه
بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيداً ضربت وبقيد الفراغ عن

عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله
بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه
ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان نحو زيداً كنت اياه وههنا صور
اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط
بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها
للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تأخير مثال
المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيداً ضربته

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه
وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته
بالباء مرادف بجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال
الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه
مثال المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة
المحبوس عليه بنصب زيد في هذه الامثلة بفعل
يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المقدر الناصب
لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه
ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربته ثانيا وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر
بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانته سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني

اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في باب
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب
فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران والى هذه
القسمة الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتداء لان تجرده عن
العوامل اللفظية تصحح رفعه بالابتداء ويرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان
لان وجود ما الصلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى ترجح
الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند
وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع
غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل

عنه طلبًا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم
واما زيدٌ فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة
النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهما اقوى لانها
لا تقع بعدها غالبا الا المبتداء بخلاف عطف
الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم
مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب
نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على
الاسم المذكور للمفاجاءة في كونه من اقوى القرائن
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا للمفاجاءة لا تدخل الا على الجملة
الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان
اذا للمفاجاءة يلزم بعدها الاسمية مخالف لما ادبلزوم

بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تنافي
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي
بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجمل
المعطوفة على الجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف
النفي يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمروا وان ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال بعد حرف الاستفهام لانه
يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم
يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته
فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل الفعل
الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل
اي قبيح

وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة
على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه
وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه انما
اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي
النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا
نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا
وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف
لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث
هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن
الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة للمعنى المقتضي

المقتضي فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر
على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف
التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا
مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على
الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقتضي
لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر
خبرا وهو خلاف المعنى فان المقصود الحكم على كل شيء
بانه مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة له تعالى كما هو مذهب المعتزلة في
الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامر ان اي
الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده
او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى
لعدم الضمير يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة

التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي
جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول
التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة
من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة بشيء
عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار المبتدأ
فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما
وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا ولولا

ولوما وألا وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته
ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف
التحضيض وليس ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي
النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير فالمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر
بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب
وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا يحصل المناسب
في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب
على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او
يلابس احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب
ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه

فالا تحي وفيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء [على نصبه او ترجيح]
غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير فكيف يجاء يختار النصب وكذا الحال فى مثل ازيد ذهب به
قوله تع كل شيء فعلوه فى الزبر اى فى صحائف اعمالهم فهو
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء فى الزبر فقوله فى الزبر
ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحايف اعمالهم
ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان
صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن فى الزبر
مكتوب فيها موافقا لقوله تع وكل صغير وكبير مستطر
لان كل شيء كاين لان كل كاين فى صحايف اعمالهم مفعول
لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتداء والجملة

والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور فى محل
الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول لهم
ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم
انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل
عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تع الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان
القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن
بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا الاخراج عن هذه
القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فاشار المص الى ما تمحلوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية
والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء
فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام
فى الزانية والزانى مبتداء موصولا فيه معنى الشرط

وهم الفاعل الذي هو صلة كما الشرط في خبر المبتداء
كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالة
على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه
فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله
فتعين فيها الرفع والآية جملتان مستقلتان عند
سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والزاني
عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما
يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي لان ثبت
زناهما فاجلدوا واي قيل زيدا فاو للتفسير وجزء الجملة
لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل
في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط او لم يكن الآية جملتين ايضا فهي تكون
داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب

يعني ان قوله والا فالمختار
النصب ويلزم انتفاء
احد الامرين السابقين
عصام الدين

النصب واختيار النصب باطل لاتفاق النحاة
القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط
او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من
تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت
عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده
عنه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول
تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون
مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول ذكر المحذر
منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير
اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد

بحث التحذير

بتقدير اتق ذلك علامة المعمول وبدل المعمول فيه فالمعمول [illegible] التمام من قبل
الحذف والايصال وقد [illegible] قبيل الكلام اسم الحال على
الحال عصام الدين

قال بتقدير اتق الانسب بالصناعة
ان يقال اتق بدون التقدير

يريد ان الكلام في بيان ما حذف عامله وجوبا فلا بد من
بيان خصوص المحذوف المقدر لا التقدير الا يرى انه لا يصرح
فيما يتعلق بالتقدير مع انه ثابت في الابواب الاربعة ثم ان
ظاهر هذه الاضافة هو اضافة المصدر الى المفعول
وهو في الحقيقة اضافة الصفة الى الموصوف
على ان يكون المصدر بمعنى المفعول تقديره
معمول باتق المقدر فافهم

لأن المعمول اشعاراً بانه محذّر منه لا محذّر مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف فهذان مثالان للنوع الاول
من التحذير ومعناهما بعّد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك وبعّد نفسك عن حذف الارنب بعد ضربه
بالعصا وبعّد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذّر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد
الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما
منها او الطريقَ الطريقَ مثال للثاني من نوعيه اي اتق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين
غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي
ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع
الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او
اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع
الاول وفي بعض افراد نوع الثاني مثل نفسك نفسك

فان المعنى بعّد نفسك مما يوذيك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبيل لفظ
الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي
ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن
المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع
الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد
ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف
وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من
اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان
وانّ قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وانّ فان
قلت فليكن بتقدير العاطف اشد شذوذا لان
حذف حرف الجر قياس مع انْ وانّ شائع كثير في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه

هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا فى ضمن
الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة
اذا كان العامل مصدرا فقوله فعل فيه فعل شامل
اسما الزمان والمكان كليهما فانه للزمان او مكان
عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما
اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس كذلك بمذكور لكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة
داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل
مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع
عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد

قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
للمعرف من زمان او مكان بيان لما الموصولة او
الموصوفة اشار الى قسمى المفعول فيه وتمهيدا لبيان
حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه
فى وهو مجرور بها و ما يقدر فيه وهو منصوب بتقديرها
وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
فيه الا على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها
فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه خالفهم
المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك
قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه
تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير فى لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما
فى الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف

مثال المحدود

مثال زمان المبهم

المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في
حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا تقبل تقدير في اذ لم يمكن تقدير حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر
المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام
زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما وما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف
المكانية لجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم
المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى
لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل
شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ
لابهامهما كما هو الظاهر وكذا احمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك

مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا الابهام
وكذا احمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب البعض
الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا
محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون
الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما
اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه
مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل
فعل نسب الى المكان فاتى بوقوعه فيه يصح له
ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت
زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان
يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول

بعض صح

بل الانفع [illegible] ان يقال جلست في جميع
اجزاء [illegible] ولا ينفع جلست في جميع اجزاء الدار
او [illegible] او البلد [illegible]

ضربته في البلد وفصل الدخول بالنسبة الى الدار ليس
كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار صح
ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون
الدار مفعولاً فيه بل يكون مفعولاً به وقيل معناه
على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله
بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بغير في شاذ وينصب
اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او
بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل
مطلقاً او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكماً فلا يخرج عنه ما كان

كما كان فعله مقدراً كما اذا قلت تأديباً في جواب من
قال لم ضربت زيداً فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني
التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو
اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيداً
قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في
ضربته تأديباً قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ويرد على نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ان يراد معه العمل فيه مثل
ضربته تأديباً مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو
الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبناً مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول معه لا مستقلاً غير داخل
في المفعول المطلق يخالف خلافاً ظاهراً الزجاج فانه
اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر منصوب

لفظ فعله فالمعنى عنده في المثال المذكور ادبته
بالضرب تأديبًا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنًا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تخرجه
عن حقيقته الا ترى ان صحة تأويل الحال بالظرف
من حيث ان معنى جاءني زيد راكبًا جاء زيد وقت الركوب
من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كونه مفعولا له فالتسمن
والاكرام في قولك جئتك للتسمن ولاكرامك الزائر
عنده مفعول له على ما يدل عليه حتى وهذا كما قال في
المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف
اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر
وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال
فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من
واحل المفعول له كقوله تع خاشعا متصدعا من

من خشية الله وقوله تع فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار
في هرة لاجلها وانما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها
في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى
شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع
ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل اي تحد
فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره
نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل
المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما
نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون

زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو
قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود
بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت
الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن
مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك
امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه
الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها
المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول
فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول
فيه وله وبه والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر

واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من ايصال
الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا على ما
هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا
الرأى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم
يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة
لان بين للزومه ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا
يكون معناه فعل فعل لمصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير
المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو واحترز عن المذكور
بعد غيره كالفاء والمصاحبة معمول فعل الا انه متعلق
بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته
معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك

وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي
لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا
نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته
لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو
العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على
المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم
ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه
هو الفعل او معناه بواسطة الواو التي بمعنى مع
وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها
واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية
فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز اي انه لم يجب العطف ولم يمتنع

ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمروا اذ يجب
العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع
على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان
لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت
وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصل لا
بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل
معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز
اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر
وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز
العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه
سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانه
امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على ان

اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس
الاخر وانما حكمنا بمفعولية الفعل في هذه الامثلة
لان المعنى ما تصنع وما يأتمر فمعنى ما شانك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى ما لزيد وعمرو وما تصنع زيد وعمرو والحال
ولما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل
او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين
الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به
يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة
المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة
الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول
وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج
منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان

كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا
اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء
كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه
ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من
ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح
حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل
او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا

وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يقبح ان يقول بل نتبع
مقام بل نتبع كلمة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام
ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او ان لم يصح
قيامه مقامه كما في قوله مع ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فمصبحين حال عن هؤلاء باعتبار انه جزء
دابر المضاف اليه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول
مالم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع
فكانه حال عن مفعول مالم يسم فاعله ولو قرئ تبين
على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين
على صيغة المضارع المجهول من التفعيل وجعل الحالة
متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول
معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل
او المفعول الا لدخولها ووقوعها حالا عن المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ
حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد

او مفعولا وهو جزء المضاف فالمضاف اليه
فكان الحال عن المضاف اليه هو
الحال عن المضاف في الحقيقة

زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة
وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية
الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان
مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من
لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار
بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه
ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي
باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر صح
لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف

مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو
من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن
ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير
التصريح به او بتقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما
كحاتم(?) وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد
قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد
صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض الذي هو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان ذو الحال
فيه التعريف غالبا ليس اشتراطها كون صاحبها
معرفة في جميع المواد بل في غالب مواد ها اي اكثرها
وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال في قسمين احدهما

احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني
رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة
كالاستغراق فيها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من
عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في
حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد
الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او متقدما
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون
ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع
الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في
هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة
المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله

وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف
حمار الوحشي والاتن يقول ارسل حمار الوحشي الاتن
وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي
لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص
اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال جوان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه
ولعل المراد به جعلها نغص مداخلة بعضها في بعض او
المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده
ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب يتناول
كل نكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها
نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر
الافعال المحذوفة [illegible] العراك وينفرد وحده اي

اي انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجملة الفعلية
وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية
وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة اي
معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة
فهي في التقدير نكرة لكان احسن الوجه في صورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال
نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها
اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها
لانهما في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدم في
ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب والا تقدم اي
الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي
قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي [illegible]
بالفعل او اسم الفاعل [illegible]

والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا
معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا
او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا
الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط
تقديم المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار فالمنع
تاخير المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع
فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا
ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشبها
للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم الظرف على
العامل المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم
عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر
من كلامهم [illegible] كما لا تتقدم
الحال على [illegible] لا تتقدم على ذي الحال المجرور

المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك
لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان
كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر
البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل
عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله نحو وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا
فالمجوز بحسب [illegible] بعض
عن هذا الاستدلال [illegible]

للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالة
كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة
سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من
غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان
الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث
شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد
بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما لي فيه
حموضة اطيب رطبا وهو ما فيه حلاوة وقد جرى فيهما مع
كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية
والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب
بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة
وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم

على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق
بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان
يلي كل منهما متعلقه والبسرية بالمشار اليه بهذا
من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن
معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير
بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل
عليه وهو ضميره فيجب ان يليه قال الرضي اما الضمير
المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما
لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال
وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب
بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه
حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح حيث وقع موقع
لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد
الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع الاسم

الا ان اسمها لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا اطيب
منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة
كالمفرد فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال
بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم
بها عليه والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء
ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد
لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي
الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لوقوع
الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها
في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت

نحو جئتك والشمس طالعة وقد

وانت راكب جاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله
ع م كنت وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط
بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
واما في المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هو الحق لا شك
فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد
لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط
في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو
على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي
يكون فعلها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده
لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن
الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى
الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من الجملة المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت

الجملة الحالية بغير واو

الفعل صح

او المنفي بالواو والضمير معًا او باحدهما وحده من غير
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم
غلامه وجاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما
يتكلم غلامه عمرو و الماضي المثبت نحو جاءني
زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه وجاءني زيد
ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في
الماضي المثبت لا المنفي من دخول قد المقربة زمانه
الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا
ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من
ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي
المثبت اذا وقع حالا الا ان مضيه انما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه
وهذا بخلاف الكوفيين فانهم لا يوجبون قد لفظة

لزوم قد في الماضي المثبت

ظة ولا مقدرة سواء كانت لفظة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تع
او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا على
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
وسيبويه يأول قوله تع حصرت صدورهم بقوله
قوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة
موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة
دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي
بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل
في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي
الشارع في السفر او المنتهي له راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب فقوله مهديا
اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت
راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تع ايحسب الانسان

صدورهم

ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين
ويجب في المؤكدة حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
وهي اى الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من
صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان
العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الاحوال اى احقه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته
وصرت منه على يقين ومن احققت الامر بهذا
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته
لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي
ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اى شرط وجوب
حذف العامل ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة
احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية

اسمية واحترز به عما يؤكد اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما
بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا
من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين
لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا
فكيف يكون حذفها واجبا نحو الله شاهد قائما
بالقسط التمييز ما اى الاسم الذي يرفع الابهام
واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية
فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهما وايراد
معنى المستقر اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف
الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا
جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه
غير مستقر بحسب الوضع بل نشاء من الاستعمال

باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا انما موضوع
لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي
منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته
بل الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع الابهام لا الابهام الواقع
في الموضوع له حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل
واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام
فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع
في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات
لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا
لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين

معين مميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو
اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته
اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما الا من حيث وصفه فانه
لا يعلم بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا ازيد
رفع الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع
بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد
رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فرتبا يرفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفة او حال
لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا
والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب
شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء
المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما
يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد مقدار غالبا

به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة
المفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين
غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا
متحقق في ضمن هذا الرفع الكائن في اكثر المواد وذلك
لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن
عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد و
وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير
العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن
ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع
نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا فالمراد
بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك
عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع
والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة
لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد

مطلب

المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان
سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم
يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم المستحيل الاضافة
مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان
المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه
التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه لك
الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه
الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا
يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي
الراقود خلا فيغير والتمييز وان كان الاسم التام

مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو ما يتشابه
اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع
اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه
لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى
او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص
الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
ويجمع اى ويورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا
حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى غير الجنس نحو
عندى عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية والمفرد ان

ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنون التى
للتثنية فانهما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة
اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثير الحصول
للغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل
زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون
التثنية بان يكون بنون الجمع او للاضافة فلا يجوز الاضافة
الا بقلة ففى نون الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة
فقليلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز
ان يضاف الى غير التمييز عشريك وعشرى رمضان نحو
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس
فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف من غير ضرورة الالتباس ايضا الا
على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار

بنون صح

عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن
مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بمعدود
ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا
والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا
لحصول الغرض مع الخفة والقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة و ثانيهما
اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
يرفعه عن نسبة كما ان الاول يرفع عن ذات مقدرة في نسبة
في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه جاز عن نسبة مقتصرا
عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم لمفرد المذكور
في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اى نسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف
على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو
زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا
او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة
والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال
لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة
ودارا وعلما عطف على نفسا او ابا بحسب المعنى فهو
ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير
فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في
الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير
فهي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير فهي
هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل

لهما والابوة عرض اضافى والعلم غير اضافى وكل منهما
متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافته عطف على قوله
فى جملة او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفسا وتركيه
لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به ابا او ابوة ودارا وعلما
اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله
ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا
لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان
يكون تمييزا عن نسبة على انه يكون الضمير معلوما معينا
والابهام يكون عن نسبة الدر اليه والدر فى الاصل اللبن
وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس
بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس
ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه

عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله
له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز
تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن
متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا فى طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون
تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو ابوه
والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب
عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاشياء
ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له
بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
اعنى الشىء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما ما قصد

ای التمییز الذی جعله للمنتصب عنه والتمییز الذی جعله للمتعلقة فقوله فیما جعله للمنتصب عنه
طاب زید ابا او الزیدان ابوین والزیدون آباء وفیما لا یصلح الا للمتعلقة
طاب زید وزید والدوا ...

ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا
له او لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه
مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء
او لمعنى في نفسه مثل طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط
وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا
اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية
واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد
لا تصلح ان تطلق على المثنى او المجموع الا اذا كان التمييز جنسا
يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به
مفردا لصحة اطلاقه على الكثير والقليل فلا حاجة الى
تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون
علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من

حيث اختلافاتها النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا
اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين
نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان اسم التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او ما اولته بها نحو نعم زيد رجلا فان معناه كاملا في
الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى صح
بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا
ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي ان
كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة
اباها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف ما انتصب عنه
على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير

مطلب اعلم

والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارسا او حال كونه
فارسا لكن زيادة من فيهما نحو لله دره من فارس
وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من تزاد فى التميز لا
فى الحال و ايضا المقصود مدحه بالفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف
العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا
يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب لا يتقدم
التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح به او الغير
الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو
طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو
فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا

متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأ الماء
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة
الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلق الاناء ولو على سبيل التجوز وقد
وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى
امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه
مثل قولك طاب زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع
الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الترجيح
اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد
على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة
اما فاعل فى المعنى او مفعول من ان التميز فى هذا المثال
واحتماله للفاعل والمفعول فلا تطرد فتدبر

القاعدة خلافاً للمازني والمبرد فانهما جوّزا تقديم
التميز على الفعل الصريح وعلى ما في الفاعل والمفعول
نظراً الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر أتهجر
سلمى بالفراق حبيبها • وما كاد نفساً بالفراق تطيب •
على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير
الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ح يكون نفساً
تميزاً عن نسبة تطيب اليها مقدماً عليه واما تقدير تذكير
الضمير فضمير كاد للحبيب ونفساً تميز عن نسبة كاد اليه
اي وما كاد الحبيب نفساً يطيب فلا تمسك وقيل
يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضاً على هذا
الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب وفيه تكلف وتعسف غير قادح في التمسك

مبحث المستثنى

في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة قسمين ولما كان معلومية بهذا
الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه
الى قسمين وتعرف كل احد منهما لان لكل واحد منهما
احكاماً خاصة لا يمكن اجرائها عليه الا بعد معرفته اي على كل قسم
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم
الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد
الا زيداً او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظاً اي ملفوظاً نحو جاءني
القوم الا زيداً او تقديراً اي مقدراً نحو ما جاءني
الا زيداً اي ما جاءني احد الا زيداً بالا غير الصفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم
لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها
اي بعد الا واخواتها غير المخرج عن متعدد واحترز به

وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء فان المخرج [illegible] عنهم والمخرج عنه بالبدل [illegible] استطاع اليه سبيلا [illegible] البيت [illegible] [illegible] سواء واحد

عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كما جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا
حمارا او هو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه صحيح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه
اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او
غير مخرج وبهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى
وغير جار على الصفة تحديد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي
للصفة داخلا في المستثنى لئلا ينتقض عنه في كلام موجب
اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم
الا زيدا او ضربته عمدا اذا وقع في كلام غير موجب لانه
ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هنا الى
القيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون

يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا
يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه
منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا
وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شيء متعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام
الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد
الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب
نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد
لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي

المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما جاءني في الدار احد الا حمارا اي الاكثر اي في
اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون
او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا
يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهم ههنا يجوزون البدل
وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم اي من رحمه الله وهو المرحوم المعصوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان
بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب وجوبا ان كان بعد

بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز مثل جاءني
القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني
القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى
المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد
تضمن معنى جاوز ويحذف من ويوصل الفعل فيتعدى
بنفسه والتزموا هذا التضمن والحذف والايصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما منصوبا كما في
صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير
راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل
منه او الى بعض مطلقا من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض
منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي الاصل في باب
الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر
الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد

اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم
خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر
وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب بهما ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا زيدا بتقديره خلو زيد وعدو زيد وعمرو بالنصب
على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو
مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم اي مجاوزة مجيئهم
عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا
خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او
مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان
ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ولم
يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون
نحو جاءني اصحابك لا يكون بشيرا وانما يكون النصب بعدهما

نسخة

123

بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور اولا بعض من المستثنى
منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم
انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا
وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب
على الاستثناء ويختار البدل على المستثنى منه فيما بعد الا
حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل
يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد غير او سوى او سواء
الاستثناء مثل عدا و خلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
تام والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم
يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة الكلام غير

قيد بذلك لانه لو كان بعد غير او سوى او سواء لكان واجب الجر ولو كان
بعد حاشا كان مختار الجر ولو كان بعد عدا وخلا لكان مختار النصب
ولو كان بعد ما عدا وما خلا وليس ولا يكون لكان واجب
النصب
حلبي رحمه

موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط
ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان
حكمهما قد علم فيما سبق فالتبعية ذلك نحو ما فعلوه الا
قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية
والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا
زيدا بالنصب لكن بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار والبدل
فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو
بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة والاعراب البدل
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب
العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب
والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى
باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ
المفرغ له كما يراد بالمشترك فيه وهو اى والحال ان

ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشتراط ذلك
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان
لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ
لا يصح ان يضربه كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم
المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل
قرأت الا يوم كذا اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم
كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام
الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب
ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قراءة
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع

مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان
يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها
في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما
يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت
الا يوم كذا او ضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع بدخوله
فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني
ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا
قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم

زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه
المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال الا عالما
اي بمعنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت
زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم
وقال الشيخ الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما
يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتنافى ويستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في العلم
كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا
صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة
ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات
ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة
الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد
كل من يتصور منه الضرب من معارفك الا المقصود
منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك الا اذا تعذر البعض

الغلو بالغم التجاوز عن الحد

من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى
الموضع يحمل اى يحمل على المستثنى منه لا على اللفظ عملا
بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول
على اللفظ ومثل لا احد فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو محمول
على محل احد لا على اللفظ عملا ومثل ما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا
لا منصوب على اللفظ وقوله لا يعبأ به يبين في كثير
من النسخ وعلى ما وقع في بعضها وهو صفة شيء المستثنى
قيل انما وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى
انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد على الصفة
غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل
على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام

الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي
ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما
جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني
من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان
فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت
بعامل لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا يتجه من
تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا
في قوله ما زيد شيئا الا شيء ولو حمل المستثنى منه
لا يتجه من تقدير ما لكونها لتعمل فيه وما ولا لا تقدران
لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا
حكما اذا انتقض بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية
حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين
في المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات

يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
وحيث تعذر فيهما بين الصور تعين البدل على
اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل
شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا
المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا
حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب
انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي فيه
بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض
النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر
العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو

وهو الفعلية ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس
للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد
الا قايما باعمال ليس في قايما وان انتقض نفيها
بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قايما باعمال
ما في قايما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض
النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى
مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين
وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا
في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز
بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
مضمر ومعناها تبرية المستثنى عما نسب الى المستثنى
منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله عن
ضربه عمرا واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون
الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى
بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما جر

بالمستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة
غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة
كما تقول جاءنى رجل غير زيد وكون استعمالها على الوجه
كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها
فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما
فى مغايرة مابعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على
كلمة غير فى الصفة لكن لا يحمل الا عليها فى الصفة غالبا
الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد
فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد
يكون مقدرا فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان
مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها
اداة الاستثناء اولا بدلها فى الاستثناء من مستثنى
منه متعدد فلا تقول فى الصفة جاءنى رجل
الا زيد والمتعدد والتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال

[illegible]

كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون معنى
فيه خلل فيه نحو ما جاءنى رجلان الا زيد حال كون
اى منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير
ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر
الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير
ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق نحو ما جاءنى رجل او رجال واما بعض
بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم
او عشرون نحوا فانما اشترط ان يكون غير محصور لانه
اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول
ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو ما جاءنى رجل الا زيد
جاءنى وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند
وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء

فیفطر

عند وجود ما فیه نظر الی حملها علی غیر وانما قلنا فی
بهذا الکلام ان الا لا یحمل علی الصفة غالبا فقیدناه
بقولنا غالبا لانه قد یتعذر الاستثناء فی المحصور
نحو جاءنی مایة رجل الا زید وقد لا یتعذر فی غیر
المحصور نحو جاءنی رجال الا واحدا او الا رجلا او الا
حمارا ولکن لما کان ذلک نادرا لم یلتفت المص الیه
فی بیان هذه الفائدة نحو لو کان فیهما ای فی
السماء والارض آلهة جمع اله ولا دالة فیهما
علی عدد محصور الا الله ای غیر الله لفسدتا ای
لخرجتا عن الانتظام فالا فی الآیة صفة لانها
تابعة لجمع منکور غیر محصور هی آلهة ویتعذر
الاستثناء لعدم دخول الله فی آلهة بتعیین فلم
یتحقق شرط صحة الاستثناء وفی الآیة نوع آخر
علی حمل الا علی الاستثناء وهو انه لو حملت علیه
صار المعنی لو کان فیهما آلهة مستثنی عنها الله لفسدتا

ای حمل الا علی الاستثناء

لفسدتا وهذا لا یدل الا علی انه لیس فیهما آلهة
مستثنی عنها الله وبهذا لا یثبت وحدانیته تع
لجواز ان یکون ح فیهما آلهة غیر مستثنی الله عنها
بخلاف ما اذا کانت الصفة بمعنی غیر فانه یدل علی انه
لیس فیهما آلهة غیر الله واذا لم یکن فیهما آلهة غیر الله
یجب انه لا یتعدد الآلهة لان التعدد یستلزم المغایرة
وضعف حمل الا علی غیر فی غیره ای فی غیر جمع منکور غیر
محصور لصحة الاستثناء ح وقد ذهب سیبویه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال یجوز فی
ما اتانی احد الا زید ان یکون الا زید صفة وعلیه اکثر
المتأخرین تمسکا بقوله وکل اخ مفارقه اخوه لعمر
ابیک الا الفرقدان فان الفرقدان لو جعل الا للاستثناء
منه الا وجب ان یقال الا الفرقدین بالنصب وحمل المص
ذلک علی الشذوذ وقال فی البیت شذوذ آخر
احدهما وصف کل دون المضاف الیه والمشهور وصف

ای یجب ان لا یکون الا الله لان التعدد یستلزم [illegible]
التغایر [illegible] الاثنان [illegible]

عمرو بن معدیکرب الفرقدان [illegible]
[illegible] نجمان قریبان من القطب [illegible]

الاسم للتعظیم

وقوله کل اخ مبتدء مضاف الی اخ مفارقه اما مبتدء
الضمیر راجع الی المضاف الیه واخوه فاعله لاعتماده
علی المبتدء واما خبر مقدم واخوه مبتدء مؤخر
والجملة خبر الاول لانه من قبیل فان طابقت
مفردا جاز الامران لعمر مبتدء مضاف
الی ابیک وخبره محذوف وجوبا ای بقاء ابیک
وذاته ما اقسم به ان الامر فی الواقع کذلک
محرم

المضاف اليه اذ هو المقصود كل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل ومن اعراب سوى وسواء النصب على الظرف
اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم
سوى او سواء فكانك قلت مكان زيد على المذهب
الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كالغير متمسكين بقول
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية
ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني
سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع
فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تع لقد تقطع
بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها
في قسم الفعل ان شاء الله تع هو المسند بعد دخولها اى

دنا مع نفس متكلم مع الغير

اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما
يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين
اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون
قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه
ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على
يضرب وقايم في هذين المثالين المعرف وليسا من
افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت عليه
كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد
قايما وامره اى امر كان واخواتها كامر خبر المبتداء
في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث
المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه
معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لانتفاء

وفي بعض الشروح وهذا على اطلاقه ليس بحق لانه يجوز
ان يكون خبر المبتدء فعلا ماضيا نحو زيد قام بخلاف
خبر كان فانه لا يجوز ان يكون ماضيا لدلالة
كان على الماضي اللهم الا ان يكون مع قد فانه
يجوز كقولك كان زيد قد قام لتقريب اياه
في الحال او وقع الفعل الماضي شرطا كقوله تع
وان كان قميصه قد من دبر

اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا
نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف
المبتداء والخبر فان انتفاء الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها
لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
مبتداء خبر
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها
اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم
فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع
الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير وان شرا فشر اي
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا

فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير
فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف
اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل
اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة
كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا فزيدت
لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت
النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير
كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل
به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا
لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها

مبحث اسم ان

وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول انّ واحدى اخواتها
مثل انّ زيداً قايم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول
فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف هنا ايضاً
بمثل ابوه في انّ زيداً ابوه قايم المنصوب بلا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل
اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات بل لا يصح
جعله مطلقاً من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً
بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه
بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فانّ
بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره
منه فاعطي للاكثر حكم الكل منها تجوزاً ولا يبعد
ان يقال الاسم لا هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف
وشبهه او محلاً كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو
مرفوع فليس اسماً لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه

اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه
قايم كما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقاً
لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها
اي يلي المسند لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة
مضافاً او مشبهاً به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو
من تمام معناه نصب على الحال من الضمير المجرور
في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام
رجل مثال لما يليها نكرة مضافاً وفي بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهماً لك مثال لما يليها نكرة
مشبهاً بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة مني
تتمة المثال لا دخل فيها فان كان اي المسند اليه بعد
دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان معرفاً
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً
به اي يليها نكرة وهو غير مضاف ولا مشبهاً به

ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه
لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك
وقوله على ما ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو
الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع
المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها
في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل
في الدار حقيقة او حكما فحذف من تخفيفا وانما
بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب

الا بعد اوان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء شرط التنكير او مفصولا بينه اي بين
ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل
ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا
النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا
عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير
اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون
كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة
فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل

فلان لا قد دخلت في غير موضعها فيضعف عملها فيرتفع الاسم بالابتداء

اي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن
لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر
على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه
ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب
عنه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل
ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق
والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة
وكانه قيل لا فيصل لها ويتقوى هذا التأويل بايراد
حسن بحذف اللام لان الظاهر ان التنوين للتنكير وفي
مثل لا حول ولا قوة الا بالله فيما كررت فيه لا على سبيل
العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز
خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها

بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس
ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما
محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف
خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف
على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لشبه حركته
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل
منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف
على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد

بان يقدر لهما خبر واحدا و عطف جملة على جملة بان
يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو
لا حول و لا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أ لغير الله
حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال
ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس على ضعف بان عمل لا بمعنى ليس قليل
وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس و ضعف وجه ضعف رفع الاول انه
يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد
حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق الاسمين بعدها
في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا و مرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد

على مفرد

او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على
لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اى عمل لا اى ما ثبت لها في
مدخولها اعرابا و بناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول
كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي
لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار
مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر
سيبويه ان حال لا في حاله قبل الهمزة بل ذكره
الشلوبيني وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك
اندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا
كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا
تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء و
اما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه موضوع
للتحضيض برأسه فكأنه قال الا ترونني رجلا

فتذرعق

يعني هلا تزوج رجلا ولذلك نصب ونون وهي
عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى
التمني فكان القياس لا رجل ولكنه نون لضرورة
الشعر ونعت المبني اي نعت اسم لا المبني نعت
اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول
بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن
مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني
والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول
مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة
والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا
فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعته

بنعته لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا وامثاله
يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان
باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو
الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط
التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على
محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد
او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت
امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على
اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا
في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب
رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا

في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة الا بالله
فيجب ان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني
ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لطاقة الفصل بلا المؤكدة
اذ المعطوف على المنفي تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا
وسائر التوابع لا نقل عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا
له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي
لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم

اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور
خبرا لهما وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له
بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في غلامين
كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين
التركيبين مع ذلك المضاف بالمضاف واجراء لاحكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة
اسم لا حينئذ بعد اظهار اللام بينه وبين ما يضاف
اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف
من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص
والمعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها
له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيهما
بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اي مشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على
الاضافة في اصل معناها اي معنى ما يشتمل على الاضافة

وهو الاختصاص الآن بين الاختصاصين تفاوتاً
فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم
مما يفهم من غيره ومن ثمه اى لاجل ان جاز مثل هذين
التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا اباً فيها اى
في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته
له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه
تركيب لا اباً فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار
لمشاركته له في اصل معناه وليس اى مثل هذين
التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد
المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس
الاب او الغلامين بحكم جعل الخبر المجرور بالاستقلال
من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على

على تقدير الاضافة اما اولاً فلان معنى هذا التركيب
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم
الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانياً فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او
الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور
النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة
فيما بينهم او لانه المقصود ببيان الخلاف لا تعيين
المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد
للام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت
ويحذف اسم لا حذفاً كثيراً في مثل لا عليك اى لا بأس
عليك ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافاً (اى الابطال)
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسماً جاز ان يكون

كزيد اسما فالخبر محذوف اى لا متعلة موجود وجاز ان
يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس هى التى
والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما
اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبريتهما ولا ليسهما وكذا
اسمية اسمهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر
لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما
انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى
لغة الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى
اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما
بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قايم قيل انما خص ما بالذكر
لانها لا تزاد مع لا فى استعمالاتهم وهى زائدة عند

البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او
انتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قايم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قايم زيد بطل العمل اى عملها لانه كان مع واحد
من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما
عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين
معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفى فلان عملها
لمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر
فلتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل واذا عطف
عليها اى خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد
الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر
وما عمرو قايما لكن قاعد فالرفع اى فالحكم فى المعطوف
الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا فى نقض النفى

المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الجر
للحروف الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا

لانها اقام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا
من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل
بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف
والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر
لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي
يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد

زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في
مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد
وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة
فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه
غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد ومجرد المضاف
منسلخ عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية
والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او
النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا
الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وتموها بالثانية ثم المتبادر

من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا
قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن
الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح في شرحه له
ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما
هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير
الحرف فيها لا في المتن ولا شرحه ولم ينقل عنه شيء
فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام
تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه
في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فانه
في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شيء منه
حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح اه

ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة
فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة
الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي
اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة
ولكن لم تكن مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع
مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن
الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما
بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه

اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا
عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى
غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
وخصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف
المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى
اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد
اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص
مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة
بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم

خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها
بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل
يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة
بمعنى فى قليل فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة
الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب
له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه
فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى
من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن

لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا رجحها الى الاضافة

بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى

من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل

قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة

بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة

بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال

للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد

اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف

مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية

في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على

معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين

يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان

ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام

زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة

التركيب الا كالحي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا

الاضافي

الاستعمال بلا اشارة

قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين

ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد

امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه

لفظ اللئيم والالف واللام ليس اشارة وليس للعهد والا ان لكان الالف واللام للعهد والاشارة كما يتصف بالنكرة وهو يسبني

وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فانه اضافتهما

لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة

لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد

واحد بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون

وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته

في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء

مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء

الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا

اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل

فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام

قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل

وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام

امرأة وقلت الشركاء فيه تورطها اي شرطا الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان ذا اللام حذف لامه فان كان علماً
نكر بان يجعل واحداً من جملة من تسمى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد
او كان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب
التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان
طلباً للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو
التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حينئذ لا تفيد
تعريفاً ولا تخصيصاً فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علماً في النجم والثريا والصعق
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فلما جوزوا

جوزوا بهذا دون ذلك قيل لا نم ان في هذه الامثلة
تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو
التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاماً لم يبق
فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف
وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدود
نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياساً واستعمالاً اما قياساً فلما ذكر من لزوم تحصيل
الحاصل واما استعمالاً فلما ثبت من الفصحاء من
ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز

كان غير صحيح

عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى
معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها
نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل صح
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من
قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ
لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة
العقل بازاء ما تسقط من اللفظ بل المعنى على ما
كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ
المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني
التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما
في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه

غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم
واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه
فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد
قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه والتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه
بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن
ثمه اي من جهة وجوب الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز
تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة ومن
جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب او امتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة
للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة
للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع

افادة صح

امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة
انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب
زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط
للام اللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا
التعريف لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص
بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه

التفريع

خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد لانه
لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتأخر اللام المتقدم حسا على الاضافة
تحكم وادعاء مخالف للقياس واما ما وقع في شعر الشيخ
من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد
فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا
يمتنع هذا فاجاب المص بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى
في الفصاحة بحيث يستدل به على ما عرفت من امتناع
مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة والحق
ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا
نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل اولى

انه مفعول معه اولانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل
في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز
هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها
بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها
اي ممدوحه الواهب المائة الهجان وعبدها اي
البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد
والهجان صفة للمائة او بدل عنها اذ هي من قبيل الثلثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي
راعيها تشبيها له بالعبد القيانية حتى صيرتها اي عبدها
حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال
المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من
المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم
المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب
على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها

واطفالها مرفوع على انه مفعول لم يسم فاعله
وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف
الروي من القصيدة واما لانه في عطف على الضارب
الرجل والضارب بك جاب المصنف عنه بقوله وانما جاز
الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه
جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر
الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان
القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو
الضاربي والضاربه ونحوهما فيما قال اي في قوله

من قال يعنى سيبويه ولتبعه اى الضارب فى
الضاربك مضاف ومن قال انه غير مضاف
والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى
حمل حملا اى المحمولية على ضاربك فانه فاعل المفعول
له والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم لما وجدوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا
الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا
ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل
الاضافة ... لم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل
على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف

اى فلا للاضافة انهما لو سقطت للاضافة لكان
ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور
ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور
ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك المنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة
بل بالاضافة فلم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد واعلم انا نعلم انا نحو قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها ونحو الضاربك
الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن

للفصل والتنوين ...

على ظاهر عبارته

استدلالات الفرّاء على جواز الضارب زيد عن جانب
المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل
كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة
للحكم بامتناع الضارب زيد في قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد عن
اللام على المحلّى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام
لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل
في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه
من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير
الاول وارجاع الضمير كل من الصورتين الاخريين
الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال
بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى
المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر فلا يقوم احدهما

احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا
للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد
على القاعدة الاولى وهي قوله ولا يضاف موصوف
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفته فان الجامع صفة للمسجد والغربي
صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة
البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب متأوّل فمسجد الجامع متأول
بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد

بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع
قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه
واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا
القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة
الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي
فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه به اللهم الا ان يقال
هناك مكانان جزو وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزوه والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى
موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان

مطويا نسخ

فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب بانه
متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة
جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم
في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه
الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى
فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم
مماثل اي متحد به للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث
واسد في الاعيان والجثة وحبس ومنع في المعاني
والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في
الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة

في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد
لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام
الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي
المضاف فيهما يختص به اي يصير خاصا بسبب
اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء
افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية
العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة
واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم
لا يضاف اسم مماثل الى آخره مثل قولهم سعيد كرز
ونحوه فان سعيدا وكرزا المسمى واحد كليث
واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب
بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على
اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني

جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يتأولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح
من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في
عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به
وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما
كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا
ينقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل
الحركة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع
بعد استراحة اللسان ولان حرف العلة فكما لا ينقل عليها الحركة
بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى
ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي ودلوي
في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح
انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو
الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما

والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو
عارض للتخفيف فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم الفا تثبت اى الالف على اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى
وهذيل وهى قبيلة من العرب تقلبها اى الالف
حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم
وتدغم فى الياء مثل عصىّ ورحىّ ولا تقلب الف
التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب
وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت
فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمىّ اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغمت الياء فصار
مسلمىّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء
لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت

وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغير ثقلها فحركت
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمىّ وان كانت قبل الياء
او الواو فتحة تبقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين
مسلمىّ وفى مصطفون مصطفىّ لخفة الفتحة
وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث
للساكنين اى لئلا يلزم التقاء الساكنين ان لم
تحرك واختير الفتحة لخفته واما الاسماء الستة
التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم
فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء
المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف
لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخىّ وابىّ
برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياء وادغام
الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابىّ
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما

لفظاً ومعنىً واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم
اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة
فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى فى الثانية فصار
ابىّ وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبيّن
اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اى لما تبيّن
وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداءكم
وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى
المذكر حمى ويعنى بلارد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل
عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور
وان نقل عنه بعضهم بذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة
ويقال فىّ فم حال اضافته الى ياء المتكلم فىّ بالرد
والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد
استعمالاته وفمى فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن

عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وفم وهن بالحركات الثلثة ولكن فتح الفاء افصح
منها اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا
حم او حمك ورأيت حما او حماك ومررت بحم او حمك ومثل
خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورأيت حمأ
وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال
هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك
ومثل عصا بالالف فيقال حما وحماك ورأيت حما
وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى جاء حم مثل هذه
الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل يجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة
يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا
هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولا يقاس

لا مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل
الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من
الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس
لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض
تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فينبغي
اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار
اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لانه
جعل وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية
الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل
على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها
بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد
المحدود وكل ثان متاخر حتى لو حظ مع سابقه كان في

في الرتبة الثانية منه فيدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا المتلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب
سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئين
كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع في محل منهما
ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد
العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم
منسوب اليه تابعه اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب
سابقه يخرج الكل من غير التوابع الا خبر المبتدا
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة
واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء على التجريد

عن العوامل اللفظية لا اسناد ولكن هذا المعنى
من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا في
المبتدا، ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا
في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى آخذا ومأخوذا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة
الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو
جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل
ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها
لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس لا للافراد
وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول

مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
لكنه لما ادخل كل افاد صدق المحدود على كل افراد
الحد فيكون مانعا والفا انحصار المحدود فيها
لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع
مبحث النعت
ومانع يكون منعه وجمعه كالمنصوص عليه النعت
تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في
متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة
بخصوصية مادة من المواد احتراز عن ساير التوابع
ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه
او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوصية موادها
فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه

او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها
دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت
وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص
في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد
الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص و توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الواحدة
يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما
كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير
من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت
حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن
هذا مرضيا للمص رده بقوله ولا فصل انه لا فرق

في متبوعه صح

لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره
في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع
غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على
المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمال
مثل مررت برجل تميمي و ذي مال فان التميمي يدل
دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال
يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي
في بعض الاستعمال الا بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما و هو يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك و هو لا يصح جعله
نعتا مثل مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية
فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا ومثل اي
رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان
يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا

يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة مخصوصة
الذوات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع
الأخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم
الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا في هذا
الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الأخر التي لا تدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وبوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لان الدلالة معنى
في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة
الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني
رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر

وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان

او مررت به ويلزم فيها الضمير الراجع الى النكرة
المرتبط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيه
الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل حسن غلامه
الحسن حال الرجل صفة له ومعنى متعلق
الموصوف يعني صفة اعتبارية تحصل له بسبب
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه
اى الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب
اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث الا اذا كانت صفة يستوي فيها المذكر
والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامرأة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل

جريح او امرأة جريح او كانت صفة مؤنثة تجري
على المذكر كعلامة والثاني اى النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في خمسة الاول وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب
اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي
ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان
مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان
كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا
يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل
يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها وبرجل

مثل يقوم ابوها

وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم ابوها جاريته وبرجل
معمور او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار
جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان
قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو
الموصوف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى
موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون
في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك
قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت
الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها

ولما كان الوصف الاول تبعية في الامور العشرة
وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن
هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه
بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم
التبعية فانه غير مضبوط بل بيّن ضابطة عدم تبعيته
له لكونه كالفعل بالنسبة الى ما هو بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمّ اي ومن
اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى والمجموع
في الفعل المسند الى ظاهر بها ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان

وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه المكسّر
الاسم الذي به يفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر
الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل
المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتداء والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى
التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا
للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الصفة
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا
يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي وقال لم يذكر
المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه سيتبين ذلك بقوله والموصوف

[illegible] عصام

[illegible] عصام

اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها
لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة
فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا
اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه الجمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول فيهما مساو
ومن ثم اى من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اى بذى اللام الاخر او الموصول
فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة
فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى
كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او

او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام
ولو وقع اخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا
اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس تقتضى جواز وصفه بذى اللام
والموصول والمضاف الى احدهما لان الابهام الواقع فى
هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس
فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثل الابهام ولا يليق
بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه
كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى
كرم اى الكريم ومن ثمة اى ومن اجل ان التزام
وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام لبيان

الجنس بمعنى مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به
جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
جنس وحين مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني
المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته
الى شيء بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون
متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو
تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه
بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة
المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو
متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن

عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما
واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة
ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال له
به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه
بتلك الحروف الستة معا بهذا المعنى وتمام الكلام
بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد حروف العشرة وسيأتي تفصيلها
في قسم الحروف اشار الى انه مثل قام زيد وعمرو ولم
يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات

مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير الصفة
الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها
جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة بتبعية
المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفة على الصفة
المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة
مع جهتها الاولى تابعية انها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين متبوعها احد حروف العشرة لانها
صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف
العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين
لا يلزم ان يكون العطف للثاني على الاول فلم يكن
قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه
الصفة من جهتها الاولى فحد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق
مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو
بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في

في مواضع عديدة من الكشاف في حكم المص في شرح
المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تع ولها
منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها
منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال
في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة
وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على كمال
علية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف في
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل
فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة
لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب
وغير ذلك فجعلها غير عاطفة من الصفات عاطفة
غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد
بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما
لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بالمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل
به بتأكيده فيحصل له نوع الاستقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا
وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا

فلا حاجة فيها الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد
لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار
بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف نحو ضربت

العطف صح

اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا
فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد
لا يؤكد والامران حسنان وبيان هذا واعلم ان مذهب
البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون
العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد
الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل

بفعله صح

ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء
في المضمر حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل وفي استتار المرفوع له منزلة ولا يكتفي بالفصل
لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل
للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه
لا يتصور له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره
بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني
كما في المرفوع الزايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه
اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز تركه اضطرارا واجاز

اي بجر زيد

واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
متمسكين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع
المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني
جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز
ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد
بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او
بعضه او متعلقه والغلط نادر قليل فهما ليسا
باجنبيين من متبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في
ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة
بخلاف العطف فان المعطوف مغاير المعطوف عليه
ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب
وترك الباء عن الايام

وبقوله تعالى تساءلون به والارحام
بالجر في قراءة حمزة عصام

اي البدل والتاكيد

بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة
الجار في المجرور ويخرج المتصل المرفوع عن طرفة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوى
مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع
ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط
ان يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا
في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف وانما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف عليه احترازا عن مثل قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس
في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو

وهو مفقود في المعطوف في ما نحو رب شاة
وسخلتها فتقدير التنكير لقصد عدم التعيين
اي رب شاة وسخلة لها او محمول على ما كان في
الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
شاة وكذا ان المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلذا اوجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو
لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس
مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم

فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ هو عمرو ويكون
من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما
كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير
فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه
ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء
في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا
العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون
معناها السببية مع المعطوف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى
والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب ويمكن

ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب
زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اوقع
العطف على معمولي عاملين بان عطف اسمان
على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي
اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول
على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معمولين لهما واكثر النحاة على ان
المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولما على اكثر من
اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول
وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس
منه لعدم تعدد العامل فيه لان العامل هو الاول

والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول
الشاعر أكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد
بالليل نارا فهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزا لكنه
لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لأن الحرف
الواحد لم يقو أن يقوم مقام عاملين مختلفين
خلافا للفراء فإنه يجوز العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الأمثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها
وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جارٍ في جميع المواد عند الجمهور إلا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو وإن في الدار زيدا والحجرة
عمرا يعني إلا في صورة تقدم المجرور وتأخر المرفوع
أو المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على
صورة السماع لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد

مورد السماع خلافا لسيبويه فإنه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
أيضا بل يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف
إليه على إعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا — مبحث التأكيد
والله يريد الآخرة كما جاء في بعض القراءة أي
عرض حيوة الآخرة الثالث التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع — بجر الآخرة صح
أي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله
ثابتا متقررا عنده في النسبة في كونه منسوبا إليه — ومنسوبا صح
فيثبت عنده ويتحقق أن المنسوب أو المنسوب
إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك
إما لدفع ضرر الغفلة عن السامع أو لدفع ظنه
بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد أو لدفع ظن
السامع تجوزا إما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل
قتيل لدفع توهم السامع أن يريد بالقتل

الضرب أشد فيجب ح أيضا تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي أي المنسوب
إليه فإنه ربما نسب الفعل إلى الشيء والمراد نسبته
إلى بعض متعلقاته كما في قطع الأمير اللص أي
قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب إليه لفظا نحو
ضرب زيد زيدا أي ضرب هو لا غيره يقوم مقامه
أو تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه أو عينه أو في
الشمول أي التأكيد ما يقرر أمر المتبوع في
النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه أو في شمول
المتبوع أفراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في
نفس المنسوب إليه بل في شموله لأفراده فإنه كثيرا ما
ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه
يريد النسبة إلى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر
كله وأجمع وأخواته وكلاهما وثلثتهم وأربعتهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد

التأكيد وإذا عرفت هذا فنقول لخرج المص
الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد
بقوله يقرر أمر المتبوع أما البدل والعطف
فظ فوجهها به وأما الصفة فلأن وضعها للدلالة صح
على معنى في متبوعها وإفادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع وأما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير أمر متبوعه
وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول هذا
حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو أي التأكيد
لفظي أي صح منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي أي صح منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى
فاللفظي منه تكرير اللفظ الأول أي تكرير
اللفظ الأول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد
زيد أو حكما نحو ضربت أنت وضربت أنا فإن
ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن كان مخالفا

للاول لفظاً او الضرورة داعية الى الحاق الف لانه
لا يجوز تكريره متصلاً و يجرى اى التكرير مطلقاً
لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى فى
الالفاظ كلها اسماءً و افعالاً او حروفاً او جملاً
او مركبات تقييدية او غير ذلك لا يبعد ارجاع
الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى و تخصيص
الالفاظ بالاسماء و يكون المقصود من هذا التعميم
عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد
المعنوى والتاكيد المعنوى يختص بالفاظ
محصورة اى معدودة محدودة وهى نفسه وعينه
وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا
معنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد مثل
حسق وبسق وقيل اكتع اى مشتق من حول حسن وبسن صح
كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق

العرق اى سال وبالمعجمة بضع روى وابتع من
من بتع
البتع وهو طول العنق مع شدة مخرجه ويمكن مغرزه صح
استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعنى
التاكيد بالتأمل الصادق فالاولان اى النفس
والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افراداً وتثنية
وجمعاً واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد
تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الواحد
انفسهما باراده صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم
فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المؤنث وغير العاقل
من المذكر والثانى كما فى النفس والعين اولين
تغليباً كالقمرين ثم الثالث ثانياً كلاهما للمذكر للمثنى صح
وكلتاهما للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة
لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً باختلاف الضمير العائد

الى المتبوع المؤكد في عمله نحو قرأت الكتاب كله وكلها
نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد
كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واتبع واكتع
وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحد وفي الجمع بتأويل الجماعة
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا
كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
الا فيه فلا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي
ما لم يلحظ افراد مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح
تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او

او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل
واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح
تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم
المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان
او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده
بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل نحو النفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد ثان
للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ
لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا
للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد
اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اوى بقية

الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل
واجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاءوني كلهم اجمعون
لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا
واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليانهما كثيرا واكتع واخواته
يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو
المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث
بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود
وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اى

بحث البدل

اى على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر اكتع
مع اخواته دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر
ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه
اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون
النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع
سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني
زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود
بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع
مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه

مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان
متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد
المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان
قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل
ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه
نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه
تابع مقصود بنسبة نسبته ما نسب الى المتبوع
فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد
بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا
ويكون الاول توطئة له وهو اى البدل

بنسبة القيام صح

توطئة صح

البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه
وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه بلا اضافة
فيهما مثلهما في خاتم فضة وبدل الاشتمال اى
بدل بسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر
اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة
في الآخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لا دفع ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله
مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد
مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد
اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما
متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين
عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل

الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل
هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال
بعض المحققين في جوابه انهم لم يريدوا انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس
مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت
فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له
مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ويكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض
جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث

والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي
المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى
المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني
زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى
زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في
سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها
اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغير الكل
اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل
منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه
جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على مجرد
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان
القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة
في المثال ويمكن ان يورد مثاله مثل رأيت درجة

ضربت زيدا حماره صح

الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه
فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل
هذه البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض صح
البدل لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه
في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون
بان تقصد انت اليه اي الى المبدل البدل من غير
اعتبار رابطة بينهما بعد ان غلطت بغيره
اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل
والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل النكرة صح من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة

بصفة لكيلا يكون كالجابر لما فيه من نقص الكمال مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو
جاءني زيد وعمرو ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم
ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت
زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من
الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود
مع مدلولهما واحد بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس
مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبني علمك واعجبتك
علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان
تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن
الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف

اخوك صح

مثل ضربته زيدا صح

مبحث العطف البيان

بحرف التأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل
من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على
الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية
امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضه وعمر عطف بيان
له وقصته انه اتى اعرابي عمر ابن الخطاب رضه
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل
يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو
حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم
ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال

فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء
فحمله على بعير وزوده وكساه وفصل اي فرقه
من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية
واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك
بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل
بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون
التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما تحقق
في الضارب زيد اخوه عليه الطير ترقبه وقوعا
وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا بمعنى
المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير
ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا له فهو حال
من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع
حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لازهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير
لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين

المعنوي في عطف البيان تعريفه اوضح من متبوعه واما في البدل التعريف البدل تابع مقصود دون المتبوع

فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر
كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد
ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا البناء اي كل ما خالف
حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا كتابع اول صورة
النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر ونفخ اقيد المبني اي الاسم المبني
وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف المبني على الاطلاق ولا
يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني
بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب
اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل

المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام
او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه
كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع
موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله من عذاب
يومئذ فيمن قرأه بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره
على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو
وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني
مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب
وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه
مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء

احدهما فقط فكلمة او وههنا لمنع الخلو واما مختلف
ترتيب ذكرات بهذه والتركيب في تعريفي المعرب
والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم ما هو مقدم
وجودا لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث
حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون
فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان
الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها
الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية
ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال
الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه
اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
آخره اي آخر المبني لا مطلقا بل لا ختلاف العوامل اذ

اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل
ومن امراء ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار
الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال
لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد
لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء
الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك
من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة
فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة

بحث المضمرات

انها لما اختيرت دون الباقي من المضمرات ما وضع للمتكلم
من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث

انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد المتكلم
يتكلم به او المخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن
يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد
لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها
موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغايب مطلقا اذ ليس تقدم ذكر الغايب
شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي
ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل
ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد او بالتقدير
وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما
مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تع هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله

كقوله تع ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان
ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي
فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير
ان يتقدم ذكر قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة
ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك
ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العايد
الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون
كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا
لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور
له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام

مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر
وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل
لمانع من الاتصال والثالث اى المضمر المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل
وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فهذه
اى المضمرات خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضربت على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى
ضربن صيغة جمع الغائبة المؤنث المعلوم الماضى وثانيهما
الى ضربن صيغة جمع الغائبة المؤنث المجهول الماضى وانما
بداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر
ضمير الغائب لانه ادون الكل وصورة التصريف هكذا

المنتهيين صح

الى هذا

هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
قياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل
انا لاهن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو
هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان
اجماعا والحروف اللواحق دالة على احواله من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث
اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل
بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن اى ضربنى ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها
ضربهما ضربهن والقسم الثانى من المتصل بغير الفعل نحو
اننى الى انهن اى اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن
انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع الرابع
اى المنصوب المنفصل اياى الى اياهن اى اياى ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن

وفي ابانا من اتصلات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا
واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامي المتصل بالاسم ولي المتصل
بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا
لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من
المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا
فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع
المذكر والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة
الفاظ اربعة مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر
والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك
فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع المجرى جارية

جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي عشر معنى فاذا
كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لستين معنى
وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول
الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع
فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي
وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون
فيما بقي دليل على ما القي كما مضى في الترخيم ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي
للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو
زيد ضرب والواحدة المونثة الغايبة اذا لم يكن
مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث

كلمة لثمانية عشر صح

لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل لفظا في نحو ضربت
هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
مثنى او مجموعا او واحدا نحو مذكرا او مؤنثا نحو اضرب
ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو
زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندان ضاربتان وليست الالف
في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما لتغيرهما
ياء في النصب والجر والضماير لا يتغير عن حالها الا
ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما
هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على

او فوق الواحد صح

والهندات ضاربات صح

على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لتغيرت الا ترى
ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في
يضربون والالف في يضربان لا يتغير بتغيرها اي الالف
والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره
لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او
بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي
الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي بحذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما تصل به او يكون
العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى
او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير

فيهما صح

المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف
المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير
مسندا اليه اسما الى ذلك الضمير صفة جرت على غير
من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم
ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو
فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيد ام عمرو بل المتبادر انه عمرو ولا يعرف
لان الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما
انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو
خلاف الظاهر وهو زيد والا فلا حاجة اليه واذا وقع
الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب واتفاقا
من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل
اقتصارا على ما هو الاصل مثال اياك ضربت مثال

مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا
مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا واياك
والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر
مثال وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت
قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته
هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على من هي
له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث
وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب
بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا
لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه
تاكيد لازم للفاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا
يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا
لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا

احترازاً عن نحو اکرمتک اذ المرفوع کالجزء من الفعل
فکانه لم یتحقق الفصل بین الفعل والضمیر الثانی
اصلاً فیجب اتصاله فان کان علی تقدیر اجتماعهما
وعدم کون احدهما ای احد الضمیرین اعرف من
الآخر احترازاً عما اذا تساویا نحو اعطاناها ایاه حیث
یجب الانفصال فی الثانی للتحرز عن تقدم احد
المتساویین من غیر مرجح وقدمته ای احد الضمیرین
الذی هو اعرف علی الآخر احترازاً عما اذا کان غیر
الاعرف مؤخراً نحو اعطیته ایاک فیلزم الانفصال
لتعذر المتکلم فی تاخیر الاعرف ولا یلتفت لطعن
فی اول الوهلة بایراده علی خلاف الاصل وحکی
سیبویه تجویز الاتصال ایضاً نحو اعطیتهوک
فلک الخیار اسم الاختیار فی ضمیر الثانی ای شئت
اوردته متصلاً نحو اعطیتکه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلاً

منفصلاً نحو اعطیتک ایاه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما یفصله وان کان متصلاً ونحو ضربیک
فانه اجتمع فیه ضمیران لیس احدهما مرفوعاً المجرور الاول
بالاضافة ونصب الثانی بالمفعولیة وقدم الاعرف
الذی هو ضمیر المتکلم فلک الوصل باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بالمتصل ولک الفصل نحو ضربی ایاک
للاعتداد بالفصل والا ای وان لم یکن احدهما
اعرف او یکون ولکن ما قدمته فهو ای الضمیر الثانی علی کل
من التقدیرین منفصل لا غیر اما علی التقدیر الاول
لئلا یلزم الترجیح فی تقدیم احد المثلین علی الآخر
فیما هو کالکلمة الواحدة بلا مرجح واما علی تقدیر
الثانی لکراهتهم تقدیم الاضعف علی الاقوی فیما
هو کالکلمة الواحدة نحو اعطیته ایاه مثال لما لم
یکن احدهما اعرف لکون کلاهما ضمیرین غائبین او اعطیته
ایاک مثال لما یکون احدهما اعرف وهو ضمیر المخاطب

الانقص صح

ولكن ما قدمت والمختار من خبر باب كان اي خبر
كان واخواتها اذا كان ضميرًا الانفصال كما تقول
كان زيد قايمًا وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر
المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء ضميرًا منفصلًا
لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرًا متصلًا
ايضًا نحو كان زيد قايمًا وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فيلزم
شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من
ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون
ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت
الى اخره يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا
انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا
هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن

مختار

نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا
نحن الى اخره لكن غير الاسلوب تنبيهًا على انه ليس
بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير
المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلًا تقول
عسيت الى اخره وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير
قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول انا كانت
فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع
المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه
فالاخفش فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما
واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب
واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول
على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا الفعل الاخفش
بخيه

نحو قد

في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء
اى ياء المتكلم لازمة في الماضى اذا الحقته تلك الياء لتقى
آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت
الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل
حال كونه عريا عن نون الاعراب يعنى نون هى
الاعراب نحو يضربنى اذا الحقته تلك الياء ليتقى آخر المضارع
ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها
في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل
الحق لعروضها وانت مع النون اللاحقة الكائنة فيه صح
اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان
وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير
لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا
عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام

اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت
ويختار لحوق نون الوقاية في ليت بين اخواتها
ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف
الاصل وفي من وعن نحو منى وعنى وقط وقد بمعنى
حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل
في البناء مع خفة الواو وعكسها اى عكس ليت لعل
في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل
العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل
نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير
مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا
مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة وتسمى هذا المرفوع
فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما

وان زيد هو المنطلق متوسطا

ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون الضمير المرفوع هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوع عاما مبتدأ فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد تبينا ٤٢م

اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدر بعدها ان للام كي وعنا قا سببية ما قبلها لما بعدها والتسبب للفصل بين كون المبتدأ نعتا وخبرا التوسط لا التسمية ٤٢م

ثم اتسع فادخل فيه وذلك عند اختلال الاعراب
وكون المبتداء ضميراً او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس
وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون
الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل
من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام منه كان زيد
هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد
دخول العامل ودون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
استغناء بهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى
للفصل من الاعراب عند الخليل فيستبعد الغاء الاسم (بمعنى وجود)
فذهب الجمهور فيه وبعض العرب يجعله مبتداء اى
يستعمل بحيث يحكم النحاة لكونه مبتداء و الا فالعرب
لا يعرف المبتدا هو الخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفاً على ثاني
مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء
برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب عليهم زيداً

زيداً هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء
ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين
ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم
لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
ان يقال معنى الكلام ويقع متقدماً من غير سبق مرجع
وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكراً (مذكراً رعاية)
(بمعنى الجملة - نعت لضمير غايب)
للمطابقة لان الضمير راجع اليها وضمير القصة اذا كان
مؤنثاً ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثاً
ليحصل المناسبة تفسر (ضمير) ذلك الغايب لابهامه بالجملة
المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور ولفظ
ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة بيان
للواقع ليس داخلاً في بيان القاعدة فانه لا دخل
للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع بعده التسمية

او لا وايضا يلزم استدراك قوله تفسير بالجملة بعده على هذا
لو لم يجعل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا
انه هو زيد قايم على ان يكون هو مبتداء راجعا
الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه
ضمير غايب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار
رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما
يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او
القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون
مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح
لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد
قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل
المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز ويحذف
عن اللفظ بالجملة لا نسيا منسيا حال كونه
ضماره صح
منصوبا ضعيفا اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا

ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام
مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جاذرا وظبياء الا ان المفتوحة اذا
خففت فانه اي حذفه بتقدير الاضمار هنا مع كونه
منصوبا لازم كقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله
رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان
لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ
قدروا عملها في ضمير الشان في التقدير كما قال تع
وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة
المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل
فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها

والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية

في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع
انه اجدر به ولم يجوز واظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون
وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة
المعدودة في من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى
مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة
الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية
ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس للاشارة اليه حسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف
كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم

المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ولمثناه ذان رفعا
وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما
لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى
هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله
هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا
كل واحد منها بحال خبر له ويجي في بعض اللغات
ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر قوله
ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحد فلانه
لم يثن منها الا هي وذي وقيل الاصل كونها
بالياء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما
اصلان والقول باصالتهما قدمتا على سائرها
لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب
الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي
وذهي بوصل الياء بها ولمثناه اي مثنى المؤنث

هذه الاربعة للمتوسط

كانهما للبعيد

تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم
من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين بل
باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا
الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان
وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين
للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة
المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء
فيها والجمع لهما اي جمع المذكر والمؤنث مداً وقصراً
اي ممدوداً ومقصوراً واذا كان مقصوراً
يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني
يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد
اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها
فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه

الاعراب بج

او لا ء صح

بحث حرف الخطاب

للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم
وها ان زيداً قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيهاً على حال المخاطب
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما
جعلت هذه الكاف حرفاً لامتناع وقوع الاسم موقعها
ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وهي اي
حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك
خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة
من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد والمذكر والمؤنث
ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون الحاصل
من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكراً او ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين

وذاكم اذا اشيرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذينك اذا اشيرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى وانكن وذينكن اذا اشير الى
مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني
تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن
وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن
واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري وابا الكي
وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطاء ويقال في القريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان
المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين وحار اي المص
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخر حيث
منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال
يقال ذلك وتانك وذانك حال كون ما بين الاخيرين
مشددتين واولئك باللام اي هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك

المذكورة صح

ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا وتانك
وذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام للمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب
واما ثمة وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر
الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل
في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في
اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث
جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا ابتداء
ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا
ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتداء
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما في كونه جزءا

مبحث موصول

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

من صحاح

تاماً لا جزءاً مطلقاً لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول وحده
ايضا جزءاً لكن لا جزءاً تاماً وثانياً الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوى لا الاصطلاحى
عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد
اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعائد فانه
لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان ذكر القول
مستدركاً لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما
صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول
بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءاً
الا معها مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم

ثانياً الا الاصطلاحى ع

ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمناً مبالغة
فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة
بمعنيين اعم بحسب المفهوم ان يكون خبرية او غير
خبرية وان يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد
اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب
ان يكون ضميراً للموصول عينهما بقوله وصلته اى
صلة ما لا يتم جزءاً الا بصلة جملة خبرية او ما فى معناها
كاسم الفاعل او المفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له
اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفرداً صورة عملاً
بالحقيقة والشبه جميعاً وهى اى الموصولات الذى
للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر
واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف حال

ضميراً او غيره واذا كان ضميراً
اعم من ان يكون له ع

والاولى على وزن العلى نسخه

الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر
والذين كما للاثنين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء
واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء
فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف
لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر
واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي
اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى
الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء
فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه
فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم
في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو
اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية

المؤنث صح

اضرب صح

الطائية اي المنسوب الى بني طي لاختصاص مجيئها
موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر
وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو
ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي
مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد
المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا
كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة
الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء اعلم ان
النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي
او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره
اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في
الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبارية

لابد من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم
يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي
باستعانة الذي او التي او الالف واللام فادخل
الباء وليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها
لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم
مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة
الثانية يعني في موضع كان له في الجملة الثانية يعني
الذي صح
الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه
اخرته صح
عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمير [illegible] بمعنى
جعلته اي جعلته خبرا مؤخرا فاذا اخبرت مثلا
عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها
في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه

عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله
الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول
من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا
وجعلته خبرا عن الذي بان قلت الذي ضربته زيد
وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية
خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او اسم المفعول منها
ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون
الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ
غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجي منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام
عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون
يعني المنطلق لا يجوز
في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد منه اسم الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف
النفي فلا يخبر باللام عن زيد في سيقوم زيد
جملة صح
والاستفهام صح

فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول صح

بشوكلامه بان لك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور
احد اسم الفاعل والمفعول فتقول الضاربة
انا زيدا وتقول المضروب لي زيد فتغيبة هيئة
بالتعليل على ما صرح به ان صح من شروط
الجملة الفعلية وذا اذ صح مع اداة
ليس من ذاته تعليل المسائل
عصام

فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما فيفوت
معنى التسبب فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة
التى هى تصدير الموصول و وضع عايد الموصول مقام
ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن
ثمة اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشأن بان يكون ضمير
الشأن مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتأخير
المخبر عنه جزءا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع
فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد
بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت
عن مجموعهما فقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك
امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
فى مثل عجبت من دق القصار الثوب بدون الثوب

الثوب بدون الثوب ان تخبر بالذى عن دق القصار
لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق
القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق
القصار الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو
معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق
لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى ح
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير
وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق
لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن
غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا
جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقى المبتداء بلا عايد
وان جعلته عايدا الى المبتداء بقى الموصول بلا عايد
وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها الكافة
نحو انما زيد قايم والمانعة نحو ما ضربت زيدا وما

زيد قائما موصولة على نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك
واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة
بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تع فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي
وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربك وشرطية نحو من تضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا
او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة
والصفة وان كان من لا يجيء تامة ولا صفة
واي للمذكر واية للمؤنث مثل من في ثبوت الامور الاربعة

الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطية نحو قوله تع ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل
اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا تقع
صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي في
الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل صح
عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت
عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي
واية معربة بالاتفاق وهذا ثالث ركنها في الاخر
غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان
واللتان ونحو ذو الطائية وانما اعرب لانه
التزم فيها الاضافة الى المفرد والتي هي من خواص
الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تع

ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن
قرأ بالضم اي ايهم اشد وانما بنيت موصولة
عند حذف صدر صلتها للتاكيد شبهه بالحرف من
جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت
على الضم تشبيها لها بالغايات لانه لما حذف منها
بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو
المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل
يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا
حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى
الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي
صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس
وفي جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف

محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون
كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي
شيء وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها
بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة
والظا ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما
لهما بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال
لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء
وفي جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في
الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي
الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف
ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال
والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان

مبحث اسماء الافعال

بمعنى الامر او الماضي الذين هما من اقسام المبني الاصل
فعلة بنائها مشابهة لمبني الاصل فيما قيل اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع للحال لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل
رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم
في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وتقدم
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حـ
ملهم على انه قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال لامر
لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ
الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة
امهل قال الشارح الرضي طيب قال بعضهم ان صه

صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى
الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشي او
العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المحقق كلمات
بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او
الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد
مثل الضارب الحسن لفضا على التعريف وفعال اى
الذي يوزن بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق
من الثلاثي المجرد قياسي اى قياسي كنزال بمعنى
انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه
انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول
بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة
فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على
انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي

هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يتم لي الى الآن دليل
قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه صفة لمؤنث
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من
القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى
الامر عدلا ووزنا اما وزنا فقط واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي
للمبالغة وبهذه الصفة للمبالغة في الامر كفعال
وفعول للمبالغة في فاعل وقال الشارح الرضي والذي
ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ
الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل
معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك
الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء
الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد
الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما

علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما
ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار
لانه وان كان علما لكنه علم للمعاني لا للاعيان
وقوله مؤنث صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع
الا كذلك كقطام علما لمؤنث وغلاب كذلك مبني
في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا
ووزنه ومعرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره راء اي الا
في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني
تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في
بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل
يجعلونها كباب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه
الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه
كالمكرر فاختير فيه البناء لكونه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ

بحث الاصوات

الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول مثل واما للتعجب وحكمه
حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء
الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كان عليه
من كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا
اسماء افعال وهي على انواع منها ما يعرض
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب
وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء
ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء
كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه
صوت الغراب من نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه
او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر
او دعاء او غير ذلك اذا قلت نخ لاناخة البعير

البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه
الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد
عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق
عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية
لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها
حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية
على ما حكي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا
الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع
ههنا ما كانت باقية على ما حكي عليه من غير نقلها على
سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجل انها مجرى بها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى
ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع

فيها كما عرفت حكى به صوت اي اصدر على لسان
الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم
الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به
للبهايم يعني قولا اي لاناختها او زجرها او دعائها
او غير ذلك انما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم
ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض
افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف
كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها
بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند
اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما حكى
صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك
لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك
اولى لكون صوت الانسان من غير تعلق المركبات

المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم مركب حاصل من تركيب كلمتين حقيقة
او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلتا كلمة واحدة وليس بينهما نسبة اصلا
عطف على قوله من تركيب اي ومن جعلهما
لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما
لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت
غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة
حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين
جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية وقد قيل
انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من
افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف وتعيين النسبة على وجه لا يخرج منها
هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاولى
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر

هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من جعل
الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة
التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف
نحو خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر
لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري
جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني
حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزء الاول لوقوع
آخره في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني
لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة
حذف الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي
عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر
الى تاسع عشر واخواته كل من خمسة عشر وانما
اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب
سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او

او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الخطأ
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من آحاد
العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد العدد الثاني على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الاثنين فلما اخذوا بهذه الصيغة من المفردات
الدالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك
من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على
اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من
كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول لدلالته
على المقصود من اول الامر فاخذوا اشتقاقا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر

وقال في شرح اللباب ان اصل حادي عشر
واحد وعشر فاحد وعشر الاول للاستغناء
عنه ثم حذف احد للتخفيف وقلب حادي و
ثم حذف الواو فصار حادي عشر
فيكون مبنيا لتضمن
الجزء الثاني الواو

متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد
عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله احدى
وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي وعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر
واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني
المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون والا اى وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني
مع منع الصرف ان لم يكن قبل التركيب مبنيا
كبعلبك وبنى الاول للمتوسط الحقيقة المانع
من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اى
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في
افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزءين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة
الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر
عن شيء معين بغير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامع كقولك جاءني فلان وانت
تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى
المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض
معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفها الا بالتصريح
به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض
لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لانها موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية — لكونها بسيطة
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها
لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما كناية

للعدد ح

للعدد وهو الكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اى الكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما واقع موقع الجملة
التي هي من حيث لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع
للفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي
هو الاصل في الكلام قبل التركيب ومن الكنايات
كاين نحو وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى
واى كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما
الافرادية وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من
لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان
التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة
عن اخواتها فلذا لم يذكر المص معها كم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام

الابهام

الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد
لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من
احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان
تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة — تحكما ١٢
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما
تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد
الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس
مثلها في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة
عن معنى التصريح بها ويدخل من في مميزهما اى في مميزي
كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية ونحو ذلك ولو افقته
لو اجر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية

فلم أعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على
جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوزه
الزمخشري ان يكون كم في قوله تع سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية
ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر
الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر
انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا
تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام (انواع)
فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما او
قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية
والخبرية فهو على ما قيل كلا هذين النوعين من نوعيها
كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل واحد
منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية

الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه
لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا
على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله
لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير
ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا
ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول
المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية
نحو كم غلام وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على

شريطة التفسير وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل
عنه اي كم رجلاً ضربته فهو من حيث ان بعده
فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وان لم يجعله من قبيله لم يقدر بعده فعلاً غير
مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في
قاعدة الرفع وكل ما قبله اي واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهماً اشتريت
او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت
وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او المضاف
اليه وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما
مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار على المجرور
ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على
ان يجعل الجار اسماً كان او حرفاً مع المجرور كلمة
واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده
لا لفظاً ولا تقديراً فعل او شبهه فعل غير مشتغل

او ظ الاضافة صح

مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
كان مجرداً عن العوامل اللفظية فمرفوع اي
فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً نحو كم اخوك
وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده
بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً واما عند
غير سيبويه فهذا خبر قدم على المبتدأ لكونه نكرة
وما بعده معرفة وخبراً ان كان ظرفاً نحو كم
يوماً سفرك فكم ههنا منصوب المحل وداخل
تحت قاعدة النصب باعتبار الاعمال الكائن فيه
وداخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه مقام عامله
الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تأتي
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يأتي تلك
الوجوه في جميع الاسماء لا في كل واحد منها وهي
من وما واي واين وانى ومتى مشتركة باسم

[illegible]

الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف
وايان مختصان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا
استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول
نحو من ضربته وما صنعت ومن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على
الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين
فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من
تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن تمرر امرر
وغلام من تضرب اضربه فمن يأتني فهو مكرم وما
تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى
فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه
لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتدائية
وما هو لازم الظرفية من هذه الاسماء غير متى واين وايان
وكيف وانى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم

بعضهم انها اذا قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما
صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت
قيام زيد وقت قيام قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
وقال الرضي رح وانا لم اعثر لهذا على شاهد
من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في
الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان
خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان
عهدك به ولهذا تأتى فيه الوجوه الاربعة كلها
فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
انتصابه على الظرفية نحو اذا وقت مجيئك اي وقت
كاين مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك يا جرير
وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر فوكر التمييز وخفضه
ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل

تمييز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه على
النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة فى احدها
رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى
المصدرية فانه ان ح فيما سبق بقوله منصوبا او مجرورا
على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق
فيما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر فى مميزها
اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى
على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق
فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف فى
مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه
الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء المعوجة
الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم

الصق بما سبق صح

حلبت سا

او القدم بمعنى انها الكثيرة الخدمة صارت كذلك او هذا
خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت
بعلى لتضمنه معنى تغالبت اى كنت كارها لخدمتها
مستنكفا منها فخدمتنى على كره منى واختار من
انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ
فى الذم من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء وهى
التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى
من الحلب ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة
مشقة وفى ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة
طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على
سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته
فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اى من عماتك وخالاتك وحلبت على عشارى
واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او
كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء

حلبت سا

التحقيق سا

ومميزه توصيفه بقوله وخبره وقد طلب بعد كم الاستفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب
لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها بشرط الظرفية او
المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء
واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت
او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال
عن كمية دراهمك مثلا او دنانيرك او اخبار عن كثرتها
فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك
خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه
او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال او الاخبار
انما هو بالنسبة الى مرات ضربك كم مرة او مرة

او مرة ضربت او الى خبر ضربك اي كم ضربة ضربت
فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط
واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا
الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي
المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية
الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة
الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اوجب
مع التنوين نحو رب بعيد كان نجيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية

بحث الظروف

الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صرن
غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان باقوى
الحركات كقبل وبعد وما شبههما من الظروف
المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز
في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من
المضاف اليه فتعرب قال فساغ لي الشراب وكنت
قبلاً اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما
اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها
وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلاً اي قديما وقال الشارح الرضي رح
والاول هو الحق واجرى مجراه اي مجرى الظروف
المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف

اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا
يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل
هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من
الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش
قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت
او فعلية في الاكثر اي اكثر استعمالا وقد جاء اما
ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد
وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا
آخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غاية الاضافة الى الجملة والمضاف
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته
الجملة معنى وان كانت في اللفظ مضافة الى الجملة

كاي

فاضافتها اليها كاضافته فتشابهت الغايات
المحذوفا اضيفت حتى اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء
اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه لشذوذ الاضافة
الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية
كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث
وهي اى اذا اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان
المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل
في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه
في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز
استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين

بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في اذا معنى الشرط
وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف
الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولكن لما كان
معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل
لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد
يكون اى اذا للمفاجاءة مجردة عن معنى الشرط
يقال فاجاء الامر مفاجاءة من قولهم فجئته فجاءة
بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتداء
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتداء غلبة وقوعه ووقوعه بعدها فلا ينافي
ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار
على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا
السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا

هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء
فيه فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة
عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف
فى جهة المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى منه
خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب
الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكانية وقوف
السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية
وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه
لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية
بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجات
فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد
يكون لمجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر اى وقت
احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية
فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه

اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ
الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث او لكون
وضعها وضع الحروف وقد يجئ للمستقبل نحو قوله
تع فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع
بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم استعمالها
على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية
مثل كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد يجئ
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قايم ولقلة مجيئها
لم يذكرها المص ومنها اين وانى فهما للمكان
استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط
وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس
اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال
بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها

ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين
والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان
قدم الحجاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور
فتح الهمزة والنون وقد جاء بكسرها ايضا ومنها
كيف الكائنة للحال استفهاما اى استفهام حال
شيئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشيئ لا زمان
الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب
المفصل رح وكيف جار مجرى الظروف ومعناه
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو
وهو يستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين
نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان
كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان
كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب

النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا
ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لم
لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة
بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رايت مذ او منذ يوم الجمعة
اى اول زمان عدم رؤيتى يوم الجمعة فيليهما
اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم
المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ يومان التقانا صاحبنا
فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان
فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم
عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا
واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا
وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ

يوم لقيتني فيه لحصول اليقين المقصود من كونه
معرفة وانما كان اليقين مقصودا لانه لا فائدة
في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية
وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة
وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي
الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد
اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ
منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع
اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد
ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت
مذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان وانّ اي ما كانت على هذه الصورة
مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك
ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية

الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره
لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد
هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان
التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان
ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان
لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول
المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل
واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك
مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز
واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بنظمهما فيها كونهما من

الامور صح

اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفين ظرفا
في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى
بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم
الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولدن بضم
اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح
اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية
عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال
عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان
كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن
زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على
الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في

ساير البقية

او لدن زيد صح

وفي بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة
سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل
زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة
اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح
القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته
وقد يخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف
اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد
جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم
فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل
الفعل الماضي المنفي او الزمان المنفي ووضع
فيه ليستغرق النفي لجميع الازمنة الماضية نحو ما
رائيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف
وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة
وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل

المنفي أي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المنفي
او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق
النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض
وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر
والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة
يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف
اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم
ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ
فيمن قرأه بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء
مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني
البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكور

مع ما وان وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل
ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل انك
تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة
نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرها في بحث
الظروف ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين
للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا الباب بيان

مبحث المعرفة

المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ... ما اي صح
اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء ملتبس
بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء المقيد بهذه المعلومية
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع
له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه
الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار
اي صح

بعد ترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة
مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن
نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع
لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه (واحد صح)
بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون
القدر المشترك فجعل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه (فيه فصل صح)
الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي
مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور
ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع
بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ
اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى

المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا كان وضع
لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع
النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم
الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من
غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان (افراد صح)
متعينة معلومة ومعهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر
وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم
كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه
عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له
خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد

لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف
باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية واعلم
يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام
في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخله قسما
آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد
به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره
المتقدمون نظرا الى رجوعه الى ذي اللام اذ اصل
يا رجل يا ايها الرجل او الى ذي المضاف الى
احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم
صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل
واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع
الاول فان المنادى لا يضاف اليه فان قيل كان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه
المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك

ابيك فالجواب ان المراد بالمضاف الى احدها
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير
او المثل او الشبه فهو مستثنى عن هذا الحكم معنى
اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى
مفعول مطلقا بحذف المضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد
تعريفا ومما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى
المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغن عن التعريف فخص العلم بالتعريف وقال
العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب
او الام او الابن او الابنة او البنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو
الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز
به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت

بحث العلم

بفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم
الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
جران
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك
غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشيء غير متناول لغير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز
به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى تناولا
بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار
الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها
في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف
يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر
المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى
انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت

انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس
المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد الالتباس ثم المضمر
من صح
الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت
بين الاصناف لا المضاف الى احدها فان فيه — بين اصنافها صح
تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت
التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف
بحث النكرة
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع
لشيء لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة
بحث اسماء العدد
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة
اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اى الفاظ وضعت

لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او
مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها
كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن
واحد واحد او عن اكثر من تلك المعدودات بكم
والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت
منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود منها بكم هو
يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا
التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في
هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما
كان المتبادر من هذه العبارة ان تعني الكمية

الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر
لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع
وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم الوحدة
والاثنينية فقط واصولها اي اصول اسماء
العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء
التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين
او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلث مائة او مزجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة ومائة والف تقول في العدد
مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية واحدة و
اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها
على سواء القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة

بالتاء بجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وفى ثلث الى عشر
بدونها لجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق ونقول اذا جاوزت
عشرا احد عشر اثنى عشر فى المذكر نحو احد عشر رجلا
واثنى عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
او ثنتا عشرة فى المونث على الاصل تذكير المذكر
وتانيث المونث وغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة
عشر فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة
الى تسع عشرة فى المونث نحو ثلث عشرة امرأة
ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب
وتذكير الثانى فى المذكر كراهة اجتماع التانيثين
من جنس واحدة فيما هو كالكلمة الواحدة

تحرير ١٢١٥ ...

بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثانى فى احد عشر
واثنى عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتاء
فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث
وفى اثنتان وان كانت للتانيث الا انها
حملت على ثنتان واما تانيث الثانى فى المونث
لانه لما وجب تذكير المونث المذكر كما عرفت
وجب تانيثه للمونث لانتفاع المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمونث وتميم يكسر الشين
عند التركيب فى المونث اى من عشرة تحرزا عن
توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة
واثنتى عشرة او خمس فتحات فى ثلث عشرة
الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهى
اللغة الفصيحة لان السكون اخف من
الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه

وهذا الحكم على بابه جنس
او من التانيث

لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب
محلًا بالمفعولية للقول وهي ثلثون واربعون
وخمسون الى تسعين ونحوهما اي في المذكر والمؤنث
من خمسين وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد
على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد
وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
وكما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب
وعلم يكن استعمالهما بالعطف بلفظ ما تقدم بعينه
فلذلك لم يخرجهما في قاعدة العطف بلفظ
ما تقدم بل خصها بما عداهما فقال ثم بالعطف
اي بعطف تلك العقود على الزايد عليها
كائنًا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء
الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون

بمفعولية القول صح

من خمسين صح

على صورة لفظ صح

تغيير

وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر
وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية
فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما
ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما
بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما
على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم
من اسماء الاعداد او من غير تغيير وتبديل فتقول مائة
وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة
رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى
عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا
او اثنتان وعشرون امرأة الى مائة وتسعة
وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف

ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة صح

رجلا وتسع وتسعين صح

وتثنية الالف ويجوز ان يعكس العطف في الكل
فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل
في ثماني عشرة فتح الياء لبنائه كصدور الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اي
اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي
كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون
لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسرة كما في قولك
جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ يسوغ
فيه ذلك كونه مركبا فرعي زيادة استثقاله فجعل
موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي رح ويجوز
كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق
اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد العدد شرع في بيان حال
مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال مميز الثلثة الى العشرة

العشرة والثلث الى العشرة مخفوض اي مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة
رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله
اثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط
التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق
المعدود العدد والا في ثلث مائة الى تسع مائة
استغناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين
ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع مئات
مائات او مئين لان لمائة جمعين احدهما في صورة في صورة جمع
جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مائات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مائات
لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء
بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع بالواو
والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد

مع كونه اظهر وتميز احد عشر الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في
العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون
معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست
هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا
ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد
عليه خمسة عشر كلام المضاف اليه فيه لما كان
غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا
ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا لئلا يطرد اجمائة امرأة واما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون الفضلة قليلا وتميز مائة والف وتميز تثنيتهما
وتميز جمعه اي جمع الالف واما لم يقل جمعهما
كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة في الاعلا

نادر جدا صح

في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة
آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف
من اصول العدد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما
على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة
من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها
اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل اذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان
يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس
اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي في العدد وجهان
التذكير والتانيث قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى
ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان بمميز
فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل

فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت [illegible] صح

وثنتان صح

ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما
يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ
تمييزهما اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره
معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز
مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن
صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما ح
استغناء عن المميز فان قلت سلمنا ان تمييز الواحد
يغني عنه ثم ما يجوز لكنا لا نم ان تمييز الاثنين كذلك
نعم اذا كان تمييز مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون
مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية
في تمييز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان

ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التمييز اي بجوهره وبنيته المصورة
بهيئة خاصة مقابلة للحوق علامة الافراد اعني
التنوين او علامة الاثنينية اعني نون التثنية
فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكره
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية
استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا
لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك
ان رجلان اخف من اثني رجل وفي ذلك الاستغناء
انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص
المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح
به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد
اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص
استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول
في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد

عن ذكرهما صح

باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصيير ذلك المعدود
عددا انقص مما زيد عليه بواحد الثانى فى المذكر فعقوله
الثانى معقول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى
الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من
الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحدا والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى
لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار
حاله اى مرتبته من المتعدد ومن غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثانى وفى المؤنث كذلك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والثانى والاولى

والاولى للدلالة عليها وكذا الى العاشر والعاشرة
والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث
وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من
العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء
الفاعلين فى التذكير والتأنيث فتقول فى المذكر
الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المؤنث الثانية
والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع
المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة
تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر
فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه
للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثمة اى ومن اجل
اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله

اختلف اضافتهما فلا اختلاف فى اضافتهما فقيل
فى الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار
تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة
اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما
بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى
اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة
او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساويه عددًا
او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقًا بل باعتبار
وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر
العشرة وذلك مستبعد جدًّا وتقول فى اضافة
ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة
المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد
عشر منتهى بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى
وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول

الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
قلت فى اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء
الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب
الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب
الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب
للبناء ويبنى الجزء الثانى الباقيان لوجود موجب البناء
فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد
باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير
والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه
لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث
ما فيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظًا
اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة
وناقة وغرفة وحكمًا كعقرب اذ الحرف الرابع من المؤنث
فى حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير
الرباعى فى المؤنثات السماعية او تقديرًا اى

فى يد

مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي الاسم الملتبس
بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظاً
ولا تقديراً وعلامته اي علامة التأنيث التاء
والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كحمراء وصحراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي
وتوهم انها للتأنيث وذلك ليس بذلك لجهة
لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل حوات
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم
بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة
في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه
اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود
علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديراً او حكماً
بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التأنيث

التأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث
اللفظي تقديراً فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل
تصغيرها عيينة ولم يبرز ومثال اللفظي الحكمي كعقرب
لغلبة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اي المؤنث مطلقاً حقيقياً ولفظياً وظاهراً
ومضمراً فبالتاء في ذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوباً ايذاناً
بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسنداً
الى ظاهر غير الحقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء
وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف
الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون
التأنيث فيه لفظياً واستغنائه عن الحاق التاء
كما في لفظه من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه
ما يشعر بتأنيثه وجعل بعضهم ارجاع ضمير اليه

ولم يورده

او اسند الى ضمير المؤنث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء الفعل ... اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي جاز تذكيره اذا لم يلتبس ...

اليوم امرأة وكقوله ولقد ولد الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه المؤنث ضرب والذي ذكرناه واقعه

او وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ان يجب ان يقال طلحة جاءتني ويجوز ان يقال جاءني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثاً لفظياً وهو بخلاف ... واقعه

راجعًا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج
الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استغناء
لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك
الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت
القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم
الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث
الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا
سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو
جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع
لا ضميره فان الحاق التاء به او ضمير الجمع فيه واجب
نحو الرجال جاءت او جاؤوا غير الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال
جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا

اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءك الرجال حكم ظاهر غير المؤنث
الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وضمير جمع
الذكور العاقلين وان شئت تركتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين
من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا
جمعوا اسما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون
جاؤوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو
المستكن فيه الموصوف بالتاء الساكنة للتأنيث
بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير
فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع
من الجمع والنساء اي ضمير النساء وما تماثلها في
كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما تماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت موصوفا بتاء التأنيث

بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال
فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية
موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير
العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين ثم استعمالها
فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان
عقولهن تجرين مجرى غير العقلاء المثنى ملحوق
آخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف وفقد ربعد
قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى
ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
النون نخ
الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح
حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن
صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة

الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة
لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة
ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون
ليدل ذلك الملحوق او اللاحق وحده او مع
الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم
دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل
الامر ان من امور ثلثة على شئ صح ان يقال
هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب
ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى
الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له
بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله
ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله
من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوقهما

الحروف بالاسم المفرد الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر
والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح
خلافاً لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار
معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك يثنى
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء
لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى
به ليحصل مفهوم بينا ولهما فيتحد انسان فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب
وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضاً بلا
احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه
موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى

بالمسمى ليحصل مفهوم بينا ولهما فيثنى باعتباره
قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام
في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو
الذي اختلف فيه والمص بعد اختيار عدم جواز
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة
حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان
علماً لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا
عمر اذا كان علماً ادعائياً لابي بكر يأول بالمسمى
بعمر ثم يثنى ويجمع وجوزه بعضهم وقال الاولى
ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها او جمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه
ولما كان آخر الاسم المفرد الذي يلحقه علامة التثنية
في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص

من جنسه

ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه
يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم
المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو
حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثى اى ح
والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة
احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت
الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة
الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل
والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء
حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عدمه وقد امل كمتيان في متى حيث
جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا

اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة
كحبلى قبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد
على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته
اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء
بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او
للمتنسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو على عن
بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث
كحمراء اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في
الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغى ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية

والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما
صححت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها
ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي
وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان يكون
للالحاق كعلباء فان همزة للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء
فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان
الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء
ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا
همزة قراء فثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما
قلبت الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت
مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من بناء

هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداآن
بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور في
رداء ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص في
فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة وردها الى الاصل لان ... الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تفحصنا
كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
فيها اثرا مما حكم باشتهاره غيره وقع في شرح الرضي
من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان
يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون
التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون في
لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها
والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان
وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف
عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان

الا رداآن بياء

تفحصنا نسخه

على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس
اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخفيفتين
والالييين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن
الانتفاع بها بدونها صارت بمنزلة مفردة تاء التانيث
لا يقع حشوة وقيل خفيفي والييي مستعملان وهي
لغتان جيدة والية وان كانت اقل استعمالا منهما
ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف تاء التانيث
اذ ليس للحذف قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة بل وقعت صح
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما
دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي متعلق
بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي
بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على
واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف
ملتبسة بتغييرما بحسب الصورة اما بزيادة او

او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف اما متعلق
بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل
التنازع وقوله بتغييرما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل في قوله بتغييرما جمع السلامة لان الواو والنون
في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله دل
على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر
ونخل فانها وان لم تدل على الاحاد وضعا فقد تدل
عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة
بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد
بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة
خرجت وكذلك بحروف مفردة خرجت اسماء الجموع

بقوله

والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس قد يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كالمال وباقر وركب جموع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع كصدق الحد

عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا فضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو وليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون

والفتحة صح

محققا او على سبيل الغرض كما يقال فلان افقه من
الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده
ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها
كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض
فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا
النصب والجر مثل قاضين حذفت كسرة الياء
لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم
الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورا حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف
ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يغير الفتحة على الالف مثل مصطفون
ومصطفين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته
جمع التصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان
ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير وصفية فيه
مذكر علم اى يكونه مذكرا علما يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك
لكون هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى
الاشرف للاشرف فان فقد فيه المحل كالعين او
الاثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم
يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء
ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا
يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء

كعلمي اسم رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف خلافا
يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب
واوا فتنمحي صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى
شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان
صفة من الصفات غير العلم كاسم الفاعل والمفعول
مذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه
مذكرا يعقل عاما والشرط الثاني ان لا يكون ذلك
الاسم الكاين صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير
مستو في صيغة الصفة الكاين ذلك الاسم اياها
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء نحو احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى
الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة

الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو في تلك الصيغة
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا
يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان له
فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة
اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة تاء وبل الوصف
مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح
وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص
بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه
نحو جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون

الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التأنيث مثل
علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث
ولو حذفت التاء لزم اللبس فيحذف نونه اي نون
الجمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين
بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم
بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما
علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه
الاسماء تحت قاعدة كلية واخرجها من الشذوذ
منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ
منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك
فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ملحق
اي جمع ملحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه
اي شرط جمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة
وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر

مبحث جمع المؤنث

مذكر ذلك الاسم المؤنث جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية
الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو
والنون فان لا يكون اي فمشروط بان صحة جمعيته
ان لا يكون مجردا عن تاء التأنيث كما يقال انه يقال
في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا
حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان
كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع
هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان
هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء
مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء المؤنثة
التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك
لخفاء ذلك التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من

مبحث جمع التكسير

حيث نفسه والامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة حيث تغير بناء واحده
وبلحوق الحروف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض
ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم
يلزم بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور في تعريف
الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات
الواحد ومن حيث الامور الخارجية الزايدة كما
يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما
سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس
او اعتباريا كفلك كما جمع القلة وهو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل جمع يكون على
وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع
يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى
هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع

رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا
كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان
الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك
المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار
احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة
قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني
بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على
الفعل اي المراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد مشتق
الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل
جلست جلوسا وجلسة وجلسة فخرج العلمية
والعالمية ومثل ويلا له وويحا له فانهما لم يشتق
الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخراج

مفعولاً مطلقاً وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد
سماعي اي سماعي وترتقي عدده الى اثنين وثلثين كما
بيّن في كتب الصرف وفي غيره اي في غير الثلاثي المجرد
يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي
اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على
افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال — افتعال نسخه
مثل اخرج اخراجاً واستخرج استخراجاً الى غير ذلك كما علمته
في علم الصرف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق — التصريف نسخه
منه حال كونه ماضياً نحو اعجبني ضرب زيد عمراً امس
وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلاً او حالاً نحو
اعجبني اكرام عمرو خالداً غداً او الآن وذلك العمل لمناسبة
الاشتقاق بينهما لا باعتبار التشبيه فلذا لم يشترط
فيه الزمان كما في الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولاً
مطلقاً يعني المصدر يعمل فعله بالقطع مشروط
بان لا يكون مفعولاً مطلقاً اصلاً فانه ان كان

كان مفعولاً مطلقاً فيجئ حكمه ولا يتقدم معموله
اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان
وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني
عمراً ضرب زيد ولا يضمر معموله فيه اي يكون الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فيه
في المثنى والمجموع قياساً على الواحد فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين نظراً الى المصدر والفاعل
ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة
الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لا يلزم منهما محذور بخلاف المصدر فان له — فيها نسخه
في نفسه تثنية وجمعاً ولا شبهة في ان الاضمار فيه
يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزاً لم يكن مضمراً — جميع بل مضمراً مطلقاً نسخه
مطلقاً فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة
ليخرج مثل ضربني زيد كما حصل ولا يلزم ذكر الفاعل
اي فاعل المصدر لا مظهراً ولا مضمراً نحو اعجبني ضرب زيداً

لان النسبة الى الفاعل كأ غير مأخوذة فى مفهومه
فلا يتوقف تعقله عليه بخلاف الفعل واسمى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه
اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة كقوله تع ولولا
دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة
بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب
يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله اى اعمال المصدر
ملتبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند
عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف
على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء
وبين المقدر به قيل لم يأت فى القرآن شيء من
المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول

صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء
فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صريحا (صرفا صح)
من غير اعتبار البدلية من الفعل فالعمل للفعل (البدلية صح)
من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوى سواء كان
الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا
غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر
مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل
وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا لك
وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل لاصالته وعمل المصدر لنيابته وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمل للبدلية فيقع قوله
وجهان (فى قوله وجهان وجهان صح) وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما
لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر

لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين وعلى
سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق
من فعل اي حدث موضوعا وذلك الاسم لمن قام
اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال
لما قام به الفعل لكان اولى لان ما بهل امره يذكر
بلفظها ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني
بالحدوث تجدد وجوده لوقيامه به مقيدا باحد
الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق
من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به
يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت
والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي

الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام والتحقيق ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به فيكون لمن قام به تمام المعنى الموضوع له
من غير زيادة ونقصان ولو ضم الى اصل الفعل
معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل مع
الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل وخالف الشراح هذا المص وجعلوا
اخراج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدوث كما جعلوا
اخراج الصفة المشبهة به ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويحتمل ان صيغة
المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد

بل لمن قام به الفعل صح

ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل
فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقاتل وماش واكل واما ما اشتق
من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة
فليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من
مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا
مزيدا فيه ورباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كانت حرف
المضارعة مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الاخر
وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في

في يتفعلل ويتفاعل ويتفعل نحو مدحرج فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومتفعل
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متفاعل موضع مستغفر كان مثال
الكسر الغير الواقع في ما قبل اخر المضارع ايضا ثم
مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الفعل المبهم مثال
يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم
الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو
ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى
مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان
هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط
معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل عمل

كونه ملتبساً بشرط اى شئ يشترط عمله بمعنى
هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان
بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله بشبه
المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرواً الآن او غداً والمراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقاً او حكاية
كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فانه
باسط ههنا وان كان ماضياً لكن المراد حكاية
الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل
بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد
اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه على المتصف
به وهو المبتداء او الموصول او الموصوف
او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل فى كونه
مسنداً الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء

وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه
وجاء زيد راكباً فرسه او اعتماده على الهمزة
الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان
لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما
شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما
قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدى للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال
او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت
الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
معنى اى اضافة معنوية لفوات شرط المعنوية
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافاً للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافته فانه يعمل عمل فعله عنده سواء كان بمعنى
الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون

منصوبًا على المفعولية او على تقدير اضافة ليست
اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تع
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد تم الجواب
عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير
ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي
فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي
عمرو درهمًا امس فدرهمًا منصوب باعطى المقدر
فانه لما قيل معطي عمرو وقيل ما اعطاه فقيل درهمًا
اي اعطاه درهمًا فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدًا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدًا الآن او غدًا لانه
فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه . وما

وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته
الى صيغة اقوى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط
ما اشترط في عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة
فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا
كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن
للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرًا الآن او غدًا او مررت
بزيد الضراب عمرًا الآن او غدًا او امس وما فيه من
معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى اي من اسم الفاعل ومما وضع
منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححًا كان او مكسرًا
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردًا في العمل وشروطه

لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها
بالحاق علامة التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون عمروا الآن او غدا او الزيدان
الضاربان او الزيدون الضاربون عمروا الآن
او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى
والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول الحذف اى يجوز حذفها
لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف بطول
الصلة كقراءة من قراء المقيمى الصلوة بنصب
الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل
قوله تع انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل يقع صلة اللام والقراءة
مما لا اعتقاد فيه اسم المفعول هو ما اشتق من
فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى

اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فخرج
موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار
اقامة من مقام ما قرر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول
فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير
فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة
مفعول ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد على
صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة
وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى
شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط
اى اشتراط عمل باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه

على وزن ...

او الهمزة او ما كان اسم الفاعل مثل شامة وحالة واذا
كان معرفًا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا وهو يرفع ما
يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر
يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن
او غدًا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما
اشتق من فعل لازم احترز عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على
معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترز عن نحو قائم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى
الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم
اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله
الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم
الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى من

صار الكرم طبيعة له والمراد بكونها بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
عنه ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها
اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف
انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي الصيغة الفاعل
الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
فلا يجيء صيغة من صيغتها على هذا الوزن
قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره
بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه
حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع
وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان
مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا
لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها

مشبهة به لكون عملها لشبهها اياه فيما ذكر كحسن
وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من
غير اشتراط الزمانين لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراطهما فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا
ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام
الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم
وسمي كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه
ان يكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها
وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس
باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة
والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها صح
اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب
تارة ومجرور اخرى فصار هذا الحاصل اقسام مسائلها

ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلثة الى المعمول من حيث الاعراب في الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية
اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي
تشبيه معمول الصفة بالمفعول به في المعمول المعرفة
وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز
في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشيخ
الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة
اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه
الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر
وجهه بالاضافة فهو التركيب ثلثة اي هذه امثلة

فهذا

من الامثلة المتصوفة ذكرنا التوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن
الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن
الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة
الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت الصفة المشبهة المجردة
عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه
بالوجوه الثلثة الحسن وجه بالوجوه الثلثة ايضا
وانما قدم الصفة الكائنة باللام في تقسيم ما ذكر اولا
على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي
والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان

لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما
واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع
كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان
احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير وسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة
الاضافة تخفيفا لان الخفة في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون كحسن وجهه او بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما
وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة
الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير

واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل
حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا
قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى
ما يمكن منه وتقبح ان يقتصر على ادون التخفيفين اعني
حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام
الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة

المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها
اي من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهو قسمان فالمجموع تسعة
احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا
نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة
والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه
فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه
غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير
فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن
الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم
الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر
في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر
بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت بها معمول

بنصبه ... وحسن وجهه

الصفة فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها
ح فاعل فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهى اى
تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى
ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع
بها معمول الصفة بل ينصب او يجر ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث اى الصفة بتأنيث
الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة وجهه
وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل
الزيدان حسنان وجها وحسنا وجه وتجمع ايضا
الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا
وجه وحسنون وجها واسماء الفاعل والمفعول غير
المتعديين واسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم
المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من
الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول

منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة فيما ذكر اى فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد
قائم الاب مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره
واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا
نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه
فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعله نصب
تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان
لمعطى او مفعوله الاول اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك
اى مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب
مرفوعا او منصوبا او مجرورا اسم التفضيل ما اشتق
اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل

بحث التفضيل

او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني
ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في
اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو
للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر
وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فقيل فيه خير
وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اي اسم التفضيل من مصدر ثلاثي لا رباعي
مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى منه

منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على جميع حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع
الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي
المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل انه
يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي
مجرد وكلها منه اصول او يكون من حروف المزيد فيه
اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا
يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى وليس
بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما
لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او
العور وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل
الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك

لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والأولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد أفضل الناس فإن
الأفضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
وهو الفضل فإن قصد غيره أي غير الثلاثي المجرد بأن
يراد أن يدل على أن لأحد زيادة فيه على غيره توصل
إليه أي إلى غير الثلاثي المجرد بأشد ونحوه استخراجا مثال
للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو
أجهل وأبلد ولكن يرد أنه صح على هذا التقدير اشتقاق
أحمق على معنى التفضيل فإنه لا فرق بين الجهل والبلادة
والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو أحمق من ابن
هبنقة والجواب أن المراد من الحمق ما يعد من أثر
البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق
خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة

ما يبدو
خرزات ح
ذو ح
عنقه ح

فسئل عن ذلك فقال لا أعرف بها نفسي ولا أضل وتقلد
ذات ليلة أخوه بقلادته فلما أصبح قال يا أخي أنت
أنا فمن أنا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فإنه
يقتضي أن جواز اشتقاق أحمق من حمق لا يكون بهذا
الظهور قياسا وأن يكون اشتقاق أجهل وأبلد
لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل وإن رد الرضي بعد أحمق
من قبيل أبلد حيث قال وينبغي أن يقال من الألوان
والعيوب الظاهرة فإن الباطنة يبنى منها أفعل
التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وفلان أحمق
وقياسه أي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فإنه لو اشتق لكل منهما قياسا
مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الأشرف وقد
جاء للمفعول على خلاف القياس مع مواضع قليلة
نحو أعذر لمن هو أشد معذورية وألوم لمن هو أشد

أخوه ح

ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه حتى
استعمال بالاضافة او بمن او باللام على سبيل التفضيل
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل
الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذكره مع من والاضافة ظ واما مع اللام
فهو في حكم المذكور ظ لانه يشار باللام الى معين
بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما
اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي
الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل
من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع
بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم

منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست
تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر
حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز
ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه باعتبار
انه مستعمل اي الله اكبر كل شيء او انه من مع مجروره
اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي
احد معنييه زيادة موصوفه المقصودة على من اضيف اليه
اي على ما اضيف اليه اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا
الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره
فالاولى ذكر المفضول ويشترط في استعماله بهذا المعنى
ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المفضل

معنى استعماله بهذا التفضيل موصوفة على من شاركه في هذا
المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من
شاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف
احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم
اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة غير مقيدة بان
يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل
الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل و
تخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فيصح لا اشتراط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة
هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم
افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان
تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف عم لا يدخل في جملة اخوة
يوسف عم وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد

بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها
منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف هو الذي يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان
كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس
وهذا لانه يشبه افعل من الذي لا يجوز فيه الا الافراد
والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة
اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو
الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند
فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات
فضلياتهن لشبهه بما فيه الالف واللام في كونه
معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف

وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرّف
باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا للزوم
مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظًا او معنًى لعدم
ذكر المفضل عليه بعدهما او اسم التفضيل الذي استعمل
بمن مفرد ومذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهة
لحوق ادات التثنية والجمع والتأنيث المختصة لكونها
الفارقة بينه وبين باب احمر فكانتها من تمام الكلمة
ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في
المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر
اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان
مظهرًا او مضمرًا بل ان وجد بعده ما توهم ذلك

ذلك فافعلوا الى على الفعل الناصب له قال الله تعالى
هو اعلم بمن يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم
من يضل واما الظرف نحو والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا
بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل
نحو زيد احسن منك اليوم راكبًا والتمييز ينصبه ما
يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه
في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان ضعيفا فيما هو الاصل فيه
وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد جهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل من جهته ايضا الا اذا كان اسم
التفضيل صفة اي وصفا سببيًا هو في اللفظ لشيء
معتمدًا عليه بان يقع نعتا له او خبرًا عنه او حالًا وهو
في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده

بغير ما هي عليه فكذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا
هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل
مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد
وانما اشترط ان يكون ثابتا في [illegible] الشيء وفي المعنى
لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر
يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة
المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه
من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل احسن في

في اللفظ صح

في قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين
زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه احد
بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى
التفضيلي بالنفي حتى يستقيم فائدته وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا ... يكون صح
بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا
كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي
بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى
اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه

ويعمل عمله وانما علمنا انه عند كونه منفيا
يكون بمعنى الفعل صح

او بان يكون دونه والمساواة بابا مقام المدح
فرجع المعنى الى انه حسن في عيني كل واحد الكحل
دون حسنه في عيني زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه
مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لايلايم
المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا
الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس
بكونه دونه لايناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عيني زيد فانتفى
المساواة بالزيادة بالطريق الاولى بما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
ايضا لان في الزايد على شيء ما يساويه مع زيادة
فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا
ولو في ضمن الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن
الكحل في عيني رجل دون حسن الكحل في عيني زيد وكذا

لو

وذلك نسخة

وكذا لو كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل
في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا
افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور
قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل
عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفين بالذات وفي صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما
رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفا بالذات فلا ضعف في معنى
التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو
عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية
والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله اي عمل

فلا ضعف في معنى التفضيلي

فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك لمعموله قوله منه في عيني زيد باجنبي وهو الكحل
اذ الكحل ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له صح
من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته
من هذه الحيثية فلا يخرج عن هذه الاجنبية ما
عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر
اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء لا اسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق
اجنبيا ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل
ولو قدم قوله منه في عيني زيد على الكحل لم يلزم الفصل
بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن
في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هواي الكحل
في عيني زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع
انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في

اداء مثل هذا المعنى والكلام فيها ولما قرر مسئلة
الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه تطابق
المعنى بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان
التعبير منها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها
بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل
بهذا التعريف الى ما انشده سيبويه واستشهد به في
اثبات هذه المسئلة ويطبق هذه الصور فقال
ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من
عيني زيد باقامة من عيني زيد مقام منه في عيني زيد
وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ
العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع
ظهور معنى المقصود على كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه
قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عيني زيد والمعنى
على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل
تفضيل الشيء على نفسه لتعدد الكحل ح فان قدمت

على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلاً
عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كما في
اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد
فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا
وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل
التكحيل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول ما رايت
عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد احسن
ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم
يكن فيها لفظ لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع
الاولى او لان من التفضيلية مع مجرورها مقدر فيها
ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر
محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد قولاً مماثل
قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ نحو
مبتدأ او المماثلة وترك موصوف احسن في المثال او ان

وان كانت المماثلة الحاصلة في ذكره اذ هو في
مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان
الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع
ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية
واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة
الركبان وهو مخصوص بركبي الابل والتائية
من التي لواتي كالتحية من حيي او حي وهو المكث
والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل
فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع
حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين

حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو
في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا
ومن ركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتانية تميز
عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اى
اتيانا تانية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركبا منهم
بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية
وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى
مفرغ اى واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت
وقاية الله تع ساريا تقول مررت على واد منسوب الى
السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي
السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف
الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون
ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في وقت

الا وقت ح

وقت وقاية الله سبحانه وتع ركبا ساريا بحيث — ساير اصح
بالتنقل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به
ركبا توه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا توه
من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى
اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار
وحد كل منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث
بذلك ح
الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

بحث الفعل

الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اى في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن
ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بالمعنى
بكونه

فى نفسه استقلالة بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى
وجه الحصار رجاع الضمير اليها دل كما لايخفى اعلم ان
الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو
معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى
بواسطة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون
المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى
بل اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمنى فخرج بهذا
القيد الحرف لانه ليس معناه مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن
لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به
الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر الاصلية او

او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب
الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد وان نوقض الاشتراك من تعدد
الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد
لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال وللتقليل
الفعل وتحقيقه وشىء من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل
ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثانى على الاستقبال البعيد ودخول
الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه
كلام الامر والنهى عنه كلا النهى او لتعليق الشىء
بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور
الا فى الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على خواصه
وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على

تأنيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل والصفات
استغنيت عنها بما لحقها من اللفظ المتحركة الدالة على
تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال عن تاء التأنيث احترز عن المتحركة
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد
بنحو فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل
وفروعه وحط فروعه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا
عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع
لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم احق واجدر
الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه
المتبادر الدالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي
انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون

يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان
يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه
والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض بنحو الخبر بقبل
امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على
الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على
الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
فلشبهه المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني
ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على
السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة على الفتح [illegible]

الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازاً
عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير
الواو فانه يفتح معها لمجانستها لفظا كضربوا
او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه
الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه ملتبساً
باحد حروف اتين في او اتيه يعني الحروف التي جمعها
كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي
وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه
اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا
او لتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه
للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص
باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرب المضارع

يعني الحال والاستقبال

المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا
اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من
الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف
الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا او مؤنثا مثل اضرب
والنون له اي للمتكلم اذا كان مع غيره واحدا كان
المفرد
ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من
انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او
مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين
غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبا
او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين
المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر معرفة
بالاضافة لكنه تخصصت بها عن النكارة الصرفة فهو
في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى

اي غير القسمين المذكورين

لموافقة السابق وهو وقف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية
كيد حرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى
ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما
ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم
علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا
لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما
يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة ولو دخل الاعراب قبلها يلزم
دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله
على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في
المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي

ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث
في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك
الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالقبيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان وللجمع المذكر
مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن
وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب
في الموضعين في الواحد الغايب المؤنث والواحد
المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في
المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في
حالة النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن
يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير

البارز المرفوع وذلک فی خمسة مواضع بالنون حالة
الرفع وحذفها ای النون حالتی النصب والجزم
فان النصب فیه تابع للجزم کما اتی فی الکلام تابع
للجر مثل یضربان وتضربان ویضربون وتضربون
وتضربین ولم یضربا ولن یضربا الخ والمضارع
المعتل الآخر بالواو والیاء بالضمة تقدیرا فی
حال الرفع لان الضمة علی الواو والیاء ثقیلة
تقول یدعو ویرمی والفتحة لفظا فی حال النصب
لخفة الفتحة تقول لن یدعو ولن یرمی والحذف
ای بحذف الواو والیاء فی حال الجزم لان الجازم
لما لم یجد حرکة اسقط الحرف المناسبة لها نحو لم
یغز ولم یرم والمضارع المعتل الآخر بالالف
بالضمة والفتحة تقدیرا لان الالف لا تقبل الحرکة
تقول یرضی ولن یرضی والحذف ای بحذف الالف
فی حال الجزم تقول لم یرض ویرتفع المضارع اذا

اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو یقوم زید سواء
کان العامل فیه ذلک التجرد کما هو المتبادر من
عبارته وذلک مذهب الکوفیین وسواء کان
العامل فیه وقوعه موقع الاسم کما فی زید یضرب
ای ضارب او مررت برجل یضرب او رایت رجلا یضرب
وانما یرتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا یکون
کالاسم واقواه وهو الرفع وذلک مذهب
البصریین واورد علیه انه یرتفع فی مواضع
لا یقع فیها موقع الاسم کما فی الصلة نحو الذی یضرب
وفی نحو سیقوم وسوف یقوم وفی خبر کاد نحو کاد
زید یقوم وفی نحو یقوم الزیدان واجیب عن الذی
یضرب ویقوم الزیدان بانه واقع موقعه
لانک تقول الذی ضارب هو علی ان ضارب خبر
مبتداء متقدم علیه وکذا قائمان الزیدان
ویکفینا وقوعه موقع الاسم وان کان الاسم مع

مبحث نواصب المضارع

تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو
سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع
الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء
الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم
ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجي
في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب
اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر
كأيش في اي شيء وقال سيبويه حرف برأسه واذن
قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية
فالنون عوض عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزايدة
في خبر كان المنفي نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه
الثلث جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا

الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد
الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان
بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة
منك فاكرام اياك مني وفي لا تاكل السمك وتشرب
اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع
مثل اريد ان تحسن اي مثال النصب بالفتحة ومثل
ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة
ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن
هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة
للتخفيف فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها
للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي لو اقعة
بعد العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم

وان لا يقوم وان التي بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم
ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
التيقن يلايم المصدرية فيصح وقوع كليهما
فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن
ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا
لا مؤبدا اذ لا يلزم ان يكون في قوله تع ولن ابرح
الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لانه يقتضي
التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التي تنصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا ما
اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها
لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فانها اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها فصار كانه
سبقها حكما او كان عطف على لم يعتمد اي تنصب بها

بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا
كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا
وجزاء وحالا لا يمكن ان لا في الاستقبال فان فقد
احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك في قولك
يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل
قولك لمن اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال
لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتداء فقوله
اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء في
فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات
اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها
مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء
فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف

الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة
والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم
ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون
حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى بمعنى كي
ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر
الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل
البلد مثال الحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم

التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال الحتى بمعنى الى او
لاستقبالها بعدها تحقيقا فانا اردت بالفعل
الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي
بطريق التحقيق بان يكون هي زمان التكلم بعينه
ويجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول
حينئذ بهذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما
كنت حينئذ وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا
فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها
علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف
ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء
ان يبتدا بها كلام مستانف لا انه يقدر بعدها مبتداء

يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه
بعضهم فغير تقع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم
ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه مثال لما اريد الحال
تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم
ومن ثمة اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى
عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعدها حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في
وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان
يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف
ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة
بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها اذا كان ح

تدخلها

المعنوي بح

ح يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو
مح وجاز في وقت حصول كان التامة كان
سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري
فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم
سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام
محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز
ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم
عطف بتقدير جاز في التامة ايضا على كان سيري
حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله
في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا
وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي
جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول

ايضا جاز بح

كان الثانية فعل بدا قوله تعالى ثم سار عطف على كان
سيبويه ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب
بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان
مثل وما كان الله ليعذبهم ومعنى نحو لم يكن ليفعل
وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل
اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف
يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان
صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم
والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
مشروطة لانتصاب المضارع بتقدير ان بعدها
بشرطين بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها لانه العدول عن الرفع

الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث
يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد
السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون ما قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
الستة ليبعد تقديم الانشاء او ما في معناه من
النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر فافوز
ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني
او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل

فيندرج في النفي او تمنٍّ نحو ليت لي مالاً فانفقه
اى ليت لي ثبوت مال فانفاق مني وتدخل فيه
ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون
منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مقتض والفاء تدل عليها وما بعد
الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم
مما قبل الفاء واما نحو قوله ساترك منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقديم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي
ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة
ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما
ان يكون ما قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل

ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اى
ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك
وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع
شرب اللبن وعلى هذا القياس وأو التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان
او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى والا انه
الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان
ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان
بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى
ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فسيبويه
يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل المصدر
المجرور بان والتي بمعنى الى اى لالزمنك الى

اعطاك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة
مطلقاً سواء كانت من الحروف المذكورة اولا
كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من
الشروط الصحة تقدير ان بعدها لينتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسماً
صريحاً نحو اعجبني ضربك زيداً وتشتم او فتشتم
او ثم تشتم فثم ليس من الحروف العاطفة المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطاً بالشروط
المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعاً
فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير
ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخواتها
وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب
بحسب المعنى لانه على التقدير الاول جعل العاطفة

العاطفة ع

بتقدير ان النصب بها

العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت به
يلزم تخصيص الحكم وليس في الواقع مخصوصاً به
كما سبق من جريانه في ثم ونحوه وعليه انه كان من
المناسب ح ذكرها مرتبة وتجوز اظهار ان
مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما ح
الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم
ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان
تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح
نحو جئتك لاكرامك واعجبني ضرب زيد وغضبه
واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان
يستعمل بمعنى كي وحتى بهذا المعنى لا تدخل على اسم

الفصل مرة في الاجمال ومرة في التفصيل
مع ان ما ذكر ثانياً ح

صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب
اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان
لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو
قوله لئلا يعلم اعلم ان الناصبة تضمر في غير المذكور
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا
ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكنه
ليس بقياسي كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه

معنى جازمة للمضارع

وبهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط
والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من
الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم في المجزوم بها
فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما
وحيثما فانه وحيث يجزمان المضارع مع ما
واما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان
المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا ومن وما
واي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا
فانه لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما مع
كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما
تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية
تقرأ انت فانا ايضا اقرأ عليها وهي المتعذر
استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذا فلانه كلمة الشرطية

انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام
واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة
عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان
مقدرة ويجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم تقلب
المضارع ماضيا وتنفيه اي نفي المضارع ولا بعد
لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما
مثلها اي مثل لم في هذين القلب والنفي وتختص اي
لما بالاستغراق اي استغراق الازمنة الماضية
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول
ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا
يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها
فاذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل
اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي
بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة

المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا
في المتوقع اي ينتفي بها فعل مترقب متوقع تقول
لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في
غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر
هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد
تسكن بالواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي
هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض
النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد
لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو

وقد تسكن بعد الواو ع

يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول
مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة
من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
وسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول
سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف كلم المجازات
ما يدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني والمحقق
ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد
بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء
لشيء بل ملزومية شيء لشيء وكلم المجازات دالة
عليها ولا يلزم ان يكون الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنيا بل ينبغي ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في
صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا
حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا

بحث الشرط والجزاء

لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة
بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بحيث
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عنده كالسبب
الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان
اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء
من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو
ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو
ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع
لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحيته
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي
ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفعل
بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او اتيه واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي

نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء
كان ملفوظا كقوله تع ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل او معنويا مقدرا كقوله تع ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء
في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه
الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن رابطة كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال
بغير قد ليخرج عنه الماضي الذي لا يستقيم ان يكون للشرط
تاثيره فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه واذا كان اي الجزاء
مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان
منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى
او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة
الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها

وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه
كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وان اثرت في تغيير المعنى
حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود
التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تع ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله والا
اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه فان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او
تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس
بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط
في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع
منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض
وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع

الجملة الاسمية ثم وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد
امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر
منه وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها
بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت
هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تع وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ع وان
التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت
مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله
يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت
لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه

فاختصت بهذه الاسمية ع

اي هم يقنطون ع

هذه الاشياء المذكورة صالحا لان يكون سببا لما تقدم
وقصد السببية اي سببية ما تقدم اقتران مع الفعل
المضارع الماخوذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان
بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب
غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون
ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان
المضارع الواقع بعد تلك الفائدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها اقتران
مع ذلك الفعل يجعل المضارع الواقع بعدها جزاء
فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو
الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها
وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل
الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل
ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي

ان تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي
لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند
الجمهور خلافاً للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده
فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان
لا تكفر تدخل النار وهو خلاف المراد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة
الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا
قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعاً
بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحاً
للوصفية كقوله تع فهب لي من لدنك وليا يرثني ... ويرث صح
فيمن قرأه مرفوعاً اي ولياً متصفاً وارثاً او بالحال
كذلك كقوله تع فذرهم في طغيانهم يعمهون اي
عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري

نزاولها س

يجري بعد الامر كذا في بعض النسخ وفي بعضها
مثال الامر وكان المراد بصيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي او امثلة المضارع ويريدون صيغهم
وفي بعض الشروح واثما قال مثال الامر لان الامر
كما اشتهر في هذا النوع اشتهر في المعنى المصدري
ايضاً فاراد المتفق على المقصود وهو في الاصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
كذا ذكره المص ره في شرحه صيغة يطلب بها
الفعل شامل لكل امر غائباً كان او مخاطباً او
متكلماً معلوماً او مجهولاً عن الفاعل احترز عن
المجهول مطلقاً فانه يطلب به الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احترز عن الغايب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترز عن مثل
قوله تع فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة
الخطاب وعن مثل صه ورويد وهلم آفوه اي

من الافعال صح

حكم آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو
حرف المضارعة لان مشابهتها للاسم المقتضية
للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم
اي حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط
نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه فعله اللام
من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخش وارم واغز كما تقول لم يضرب لم يضربا
لم يضربوا ولم يخش ولم يرم ولم يغز ونحو ذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعدها اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه
متحركا اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول
في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص
هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن
وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا

ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد
فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة
وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون
تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد
الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على
تقدير الفتح فانه اذا قيل اقتل بفتح التاء لالتبس
بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي
اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه
اي سوى ما كان بعده ضمة اي سواء كان بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب لالتبس بالماضي المجهول
من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم
في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس
بماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حذف
حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعد

على ما بقي بعد

حذفه كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة فان
كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل
مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل
المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل الفعل
الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه
بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بالذكر فيما سبق
فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس
بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج
واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه عجيب
لم

غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان
لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على
غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف
منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واختير
واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت
ودحرجت خوف اللبس هذا علة بقوله ويضم الثالث
والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه فقط
معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وزى من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين
فى طوى ويروى وقيل الاصوب ان يقال معتل
العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور

وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة
غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر
وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول من
المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه
قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول
فابدل الواو في قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع
وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها
نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد
النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال
بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا
وهذا خلاف المشهور فيما بين الفريقين وقال

عند الفريقين

وقال بعضهم هو ان يؤتى بالضمة خالصة بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف
وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع
بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول
من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول
من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
انقيد واختير في مجيء اللغات الثلاث فيه اذ تير وقيد
فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون اختير واقيم
اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع بسكون ما قبل حرف العلة
فيهما في الاصل اذ اصلهما اختير واقوم بالياء والواو
المكسورتين والقياس اذا سكن ما قبلهما ان ينقل
حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فقيل
اختير واقيم لغة واحدة وان كان اسم الفعل الذي

اريد فيه حذف فاعله واقيم المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج
ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع
بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تقلب العين فيه
الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويحتاج
وينقاد ويستجاب ويقام لتحركها حقيقة او حكما
وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير
الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان
كل فعل لا بد له من فاعل فهمه موقوف على فهمه لكن نسبة
الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند
اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب

كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله
بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه
اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر
غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد
من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن
فهمه من الفعل عن هذه المتعلقات جائز وغير
المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا
او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى
اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما
عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة

كأعلم وأرى بمعنى أعلم وهما في هذا القسم فإنهما
كانا قبل إدخال الهمزة متعديين إلى مفعولين
فلمّا أدخلت الهمزة عليهما زاد مفعول واحد
يقال له المفعول الأول وأمّا الأفعال الأخر وهي
أنبأ ونبّأ وأخبر وخبّر وحدّث فليست أصلها في
التعدية إلى ثلثة بل تعديتها إليها إنما هي بواسطة
اشتمالها على معنى الإعلام وهذه الأفعال المتعدية
إلى ثلثة مفاعيل مفعولها الأول كمفعولي باب أعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك أعلمت زيدًا والاستغناء
عنه كقولك أعلمت عمروًا منطلقًا والثاني والثالث
من مفعولها كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر
أحدهما عند الآخر وفي جواز تركهما معًا أفعال
القلوب وتسمى أفعال الشك واليقين أيضًا وكأنهم
أرادوا بالشك الظن وإلا فلا شيء من هذه الأفعال
بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت

ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن
وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت
ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل أي هذه
الأفعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي أي تلك الجملة
من حيث الإخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم
كما إذا قلت علمت زيدًا قائمًا فقولك علمت لبيان
أن ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها وأخبرت
بها عن قيام زيد إنما هو العلم ولو إذا قلت ظننت زيدًا
قائمًا فقولك ظننت لبيان أن ما نشأت الإخبار
هذه الجملة هو الظن وكذا بواقي الأفعال فتنصب أي هذه
الأفعال الجزئين أي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند إليه
على أنهما مفعولان لها ومن خصائصها أي جمع
خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره
أي من خصايص أفعال القلوب أنه إذا ذكر أحدهما
ذكر الآخر فلا يقتصر على أحد مفعوليها وسبب ذلك

مع كونهما في الاصل مبتداء وخبرا وحذف المبتداء
والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم
واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة
الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على
قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تع ولا تحسبن الاول ع
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت
بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف
الثاني فكما في قول الشاعر ولا تخلنا على غراتك انا
طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين
فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما
مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى

له او يعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد منه
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم
ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام
قرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل
مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال
القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت
بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على
التقديرين لاستقلال الجزئين القعالحين لان يكونا
مبتداء وخبرا او مفعولين له كلاما تاما على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف عملها
بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا

نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وجعلن
الافعال على تقدير الغائها بمعنى الظرف فمعنى زيد
قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز
اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض
الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير
التأخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين
الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم
الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين
معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
عليه والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا
شك ان الغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد
جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا
توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يغني عنهما

عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان
مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق
وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله
او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام
وترك مثال الغوية بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد
في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق
قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة يقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال
توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار
احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي

الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومع حيث المعنى
روعيت بهذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم
امرأة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت
لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب
الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة جزؤها
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق
ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصايص
افعال القلوب ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه

على التزوج صح

[illegible]

لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما
بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال شتمت نفسي وضربت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت
نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول به
فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث
كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره
لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة

بل مضمون الجملة مجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليس
في الحقيقة فاعلا ومفعولا اوكثيرا اجرى مجرى افعال القلوب
فقد يجيء وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى رأى البصرية
والحلمية على رأى القلبية فيجوز فيهما ما جاز فيه من كون
فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
وكقوله تع اني اراني اعصر خمرا وبعضها اي بعض
افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت
معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي العلم والظن
بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما قيدنا بكذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان كل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى
صرت ذا خيال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت
بمعنى كفلت يتعدى به اي بكل المعنى الآخر الى مفعول

والحكمية نسخه

القلبية نسخه

بحث الافعال الناقصة

مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من
الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته
اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه
قوله تع وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو
العلم لنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت
ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه
قوله تع فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة
ولما كان مراده ان لها معاني آخر قريب من معنى
العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة
العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت
وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست
بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت
ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة

احسبتها

ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صيغة
اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
الفاعل على صيغته ولا شك ان هذه الصيغة
خارجة من ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع
له لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل وذلك
من طرفيها خارج عنها فخرجت عن الحد الافعال التامة
لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل
من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا
التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور له
عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه
لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والاستمرار والانتقال والدوام في بعضها
ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار
مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل من هذه الافعال فلا شك

فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما
هو موضوع والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال
الناقصة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض
من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض
من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى
قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال
الناقصة كان واصبح وصار وامسى واضحى وظل
وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك
ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام
وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن

كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
يتم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة وكمل زيد
عالما كاملا اي صار زيد عالما وكاملا او قد جاء
جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضمير ما
اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية
وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير كما تقدم من
القراءة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج
اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها
وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك و جاء ايضا
قعدة ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى
قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح
قصير فقال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد
الموضوع الذي استعملها العرب وفيه خلاف للفراء
تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة

على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء والخبر لاعطائها
الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه
الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا
فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب
عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعني زيد غني وافاد معناها الذي هو الانتقال
اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون
الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول
لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به
في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون
ناقصة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا
في الزمان الماضي ودائما من غير دلالة على عدم سابق
وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على
قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى

كائنة صح

صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر
لا انه قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي
كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي
صارت فراخا فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت
فراخا ويكون ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة
بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان
الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت
اصنع ويكون تامة عطف على قوله ناقصة اي
يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر
كائن وكقوله تع كن فيكون ويكون زائدة وهي
التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تع
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف من هو
في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين
اللفظ اذ ليس المعنى على الماضي وانما ذكر هذين

بهذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء
بجميع حالاتها او صار للانتقال اما من صفة الى صفة
نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو
صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من
مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى
نحو صار زيد من بلد الى بلد او من بكر الى عمرو ويلحق
بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تع
فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فما لك من تغني نحو لن ابؤسا واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها
بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على
اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى
صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار

وليس المراد انه صار في الصباح وظل وبات في القرآن
مضمون الجملة بوقتيها فاذا قلت ظل زيد سايرًا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سايرًا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليلة
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيًا وبات عمرو فقيرًا اي
صار وقد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا نحو
ظلت بمكان كذا وثبت مبيتا طيبًا لكن لما كان
مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم
ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال
الثلثة السابقة وآض وغدا وعاد وراح
فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى
صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره
اي رجع من سفره وغدا اذا مشى في وقت الغداة
وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل واسقط البعض ذكر هذه الافعال الاربعة

الاربعة عن البين في مقام التفصيل مع ذكرها
في مقام الاجمال فكان الوجه في ذلك انها من الملحقات
ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من
البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
ومازال يزال لا من زال يزول فانه تامة ومابرح
بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية
ومافتئ بمعناه ايضا ومانفك اي ماانفصل الاستمرار
خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قبل اسمها
فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من
المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان
يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرًا استمرار امارته من
وقت زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما
دلالتها على الاستمرار فلان النفي مأخوذ من معانيه

الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال
الناقصة الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي لدخول ادوات النفي عليها لفظا وهو ظاهر او
تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي
المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام للتوقيت امر
اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية
فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل
المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من
حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله
ومن ثمة اي ومن اجل انه للتوقيت بمدة ثبوت خبرها
بفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لا

لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير
مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يقع
ما دام اجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة
تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع
اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى
وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا
اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو
مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما
الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة
بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي
اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها
الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد

بجواز التقديم ﴿منع﴾ الفروق على جانبي وجوده
وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض
ما يقتضي تقديمها عليها كحو كم كان مالك او تاخيرها
عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به منع الفروق
عن جانب الفروق ﴿التقديم صح﴾ فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
اذا لم يمنع مانع من التقديم ومع يجوز ان يكون
واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة
في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي تلك الافعال
الناقصة واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد
عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على
المرفوع في الافعال القوية وقسم لا يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو اي القسم ما اوله كلمة ما نافية
كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلا امتناع
تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا

اذا كانت نافية فلا امتناع تقديم ما في حيز النفي لانه
يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلا امتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا
الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك
الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت
على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي
بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال
ههنا بمعنى المفاعلة المقتضي المشاركة امرين
في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة
ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والزجاجي
على انه لا يجوز مراعاة للنفي او يمتنع تقديم معمول النفي
النفي

عليه والبصريون كسيبويه والسيرافي والفارسي
على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم المعمول
الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم
معارضة ومجادلة وبهذا يرتفع ما قيل كان من
الواجب على المص ان يجعل ما في اوله الثالث من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان
افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر
اي الدال على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان
يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم او بطمعه حصول
الخبر له لا الجزمية وعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك
ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو
الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على
حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
على قرب حصول الخروج حصوله للفاعل اخذا فيه
اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتقاضي
لما يفضي اليه وطفق في قولك طفق زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع
لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو
عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر
ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه معنى انشاء الطمع والرجاء كلعل
والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعمالية

زید یخرج لکن یقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقربه

عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل
مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى
الرجى الذى هو توقع وجود الفعل في الاستقبال
وزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية
بتقدير مضاف في جانب الاسم اى عسى حال زيد
الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب
صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
المضارع مع ان مشبه بمفعول وليس بخبر لعدم
صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان
المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل
الى انشاء الطمع والمضارع مع ان وان لم يبق
على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
الذى كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل
في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا

اجمالا ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في التعبير
وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه
قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج
زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الكلام
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت
ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما
فهى ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد
(في معنى الاستعمال صح)
اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد
وان يخرج خبر له مقدما في محل النصب بانه خبر عسى
وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين
عسى ويخرج زيد فان عمل الاول كان زيد اسم
عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثانى

كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره
ان يخرج زيد فهي على هذين الاستعمالين ناقصة
ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في
الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد
زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لم يذكر فيه ان قولهم عسى الهم الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه وقد يحذف ان دون الاستعمال الثاني
لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك
كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر
دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن
دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في
الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره
فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من اداه
باعتبار معنيه من غير ان لدلالته على الاستقبال

الاستعمال

الاستعمال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد
تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى
تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فكما كان كل واحد منهما مشابها للاخر
اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي
على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح
ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون
للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي
فلقوله تعالى وكادوا يفعلون فان المراد اثبات
الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع
فلتخطئة الشعراء قول ذو الرمة اذا غير
النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه
تخطئتهم وتغيير قولهم لم يكد بقوله لم يجد ولولا

كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولو غيره
لتخطيئهم واجيب عن الاول لان قوله تع
وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا
تناقض بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته
في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
تخطيئة ذي الرمة وتسليمه تخطئته روى عن
عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
ابن شبرمة فتغيره قال عنبسة حديث ابي بكر
فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ
ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تع لم يكد يريها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على
كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال الاخر كسائر الافعال في افادة النفي

النفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاول بقوله تع وما
كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب
عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير
الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح حين لذا له بالنفي الداخل على يكاد وانتفاء
قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال والنفي
الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي
تمسكها عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل ونواخذ وشروع في الخبر طفق
بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم
طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس
اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع

وهی ای هذه الافعال الاربعة فی الاستعمال مثل کاد
فی کون خبرها المضارع بغیر ان تقول زید او اخذ
او کرب یفعل وجعل تقول وقال الله تعالى و طفقا
یخصفان واوشک یعنی اشرع عطف علی طفق
وهی ای اوشک مثل عسی وکاد فی الاستعمال فتارة
تستعمل استعمال عسی علی وجهیه نحو اوشک زید
ان یجئ واوشک ان یجئ زید وتارة تستعمل استعمال
کاد بدون ان نحو اوشک زید یجئ فعل التعجب
ما وضع لانشاء التعجب وفی بعض النسخ افعال التعجب
وفی اکثر النسخ فعلا التعجب بصیغة التثنیة فافراد
الفعل بالنظر الی ان التعریف للجنس وجمعه بالنظر
الی کثرة افراده وتثنیته بالنظر الی نوعی صیغته
وعلی کل تقدیر فالتعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة
والجمع فهما وضع ای فعل وضع لان الکلام فی تقسیم
الافعال فلا ینتقض بمثل لله دره فارسا وا

الحد صح

افعل (margin note)

واهاله لکن ینتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا تشل
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب ولیس بمحض
الدعاء الا ان یقال هذه الافعال لیست موضوعة
للتعجب بل استعملت لذلک بعد الوضع والمراد ما وضع
لانشاء التعجب فحسب بحیث لا یستعمل فی غیره وما
ذکره من مواد النقض فکثیرا ما یستعمل فی الدعاء
وله ای لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب
صیغتان احدیهما صیغة الفعل الذی تضمنه ترکیب
ما افعله واخریهما صیغة الفعل الذی تضمنه ترکیب
افعل به بشرط ان یکونا فی هذین الترکیبین وهما ای صح
فعلا التعجب غیر متصرفین فلا یتغیران الی مضارع
ومجهول وتأنیث وفی بعض النسخ وهی افعال التعجب
غیر متصرفة مثل ما احسن زیدا واحسن بزید ولا
یبنیان ای فعلا التعجب الا مما یبنی منه افعل التفضیل
لمشابهتهما له من حیث ان کلا منهما للمبالغة وکذا

والتأکید صح

لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما احظى
الطعام او ما امقت الكذب ويتوصل في الفعل
الممتنع بنا صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد
او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه
او اشد باستخراجه اي يتوصل بنا ئيهما من فعل لا يمتنع
بناؤهما منه وجعل المصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم
جائز في ما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار
والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما
كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما
قيدناه ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي
التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة
بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغير الامثال قبل عدم التصرف بالتقديم لا يستلزم

كما لا يتغير

يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم
الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم
غيره فلو اكتفى باحدهما يكفي واجيب بان ذكر التاخير
انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه
بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما
بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
واجازه الاكثرون في الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن
واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان المتكلم بل كان
دائما وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف

وفي بعض النسخ وما ابتداءية ومعناه ظ نكرة بمعنى
شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما
خفي سببه عند سيبويه رح وما بعدها الخبر من باب
شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند
الاخفش رح والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي
جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي رح وهو قوي من
حيث المعنى لانه كان جهل بسبب حسنه فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما
ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته
امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل
كاجسم اي صار ذا جسم وبه اي مجروره فاعل
هذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا
اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو ما احسن
ان يقول اي بان يقول علي ط هو القياس فالضمير عند

عند سيبويه رح في افعل لان الفاعل واحد وليس
الا وبه مجرور ومفعول به عند الاخفش رح لافعل
بمعنى صير واحسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى
صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن
متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما في
ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعل اي احسن انت
بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال
الفراء رح وتبعه الزمخشري رح ان احسن امر لكل
احد بان يجعل زيدا حسنا وانما جعل كذلك بان
يصفه بالحسن كانه قيل صفه بالحسن كيف شئت
فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في
شخص افعال المدح والذم يعني الافعال
المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي
فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته

بحث افعال المدح والذم

وذميمة منها لانه لم يوضع للانشاء منها نعم وبئس
وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احدها بفتح الفاء وكسر
العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين
الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وعامة
العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط
نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام العهد الذهني
وهي بواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد
او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير

بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل
وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
منونة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا
واحسن الوجه او مميزا بما بمعنى شيء منصوب
المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال
الفراء وابو علي ما هي موصولة بمعنى الذي فاعل
لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات
وقال سيبويه والكسائي بانها معرفة تامة
بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي اي نعم الشيء هي فما هو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد
ذلك المخصوص بالمدح والذم وبعديته انما هي
بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال

زيد نعم الرجل صرح به صاحب المفتاح لح وهو اى
المخصوص مبتداء ما قبلها اى الجملة الواقعة قبله
غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير
المبتداء لقيام لام التعريف العهدى مقامه او
خبر مبتداء محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد من هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل خبره
واما خبر مبتداء محذوف على تقدير السؤال
لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد فعلى
الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص
يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى
الجنس حقيقة او تأويلا وفى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن
الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان

الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوزان يقول نعم المرأة هند
وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين فى
اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله
تع بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب عن سؤال
حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع
افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا
او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى
بئس مثل المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تع نعم العبد اى ايوب بقرينة
ان ذلك فى قصته وقوله تع فنعم الماهدون اى نحن
وساء مثل بئس فى الافادة والشرائط والاحكام
ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو

اى حبذا مركب من حب الشيء او حب اذا صار
محبوبا ومن ذا وفاعل اى فاعل هذا الفعل ذا ولا
يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا
او مؤنثا لجريانها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده
اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب المخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او
بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق
مخصوص فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين
الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى

فى التمييز هو الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والتركيب من تمامه فالراكب
حال من الفاعل لا عن المخصوص والله اعلم بالصواب

بحث الحرف

الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى
حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون
مستقلا بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث لا يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد
له فى ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه اى
لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام
ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة
اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب وحروف
الجر ما وضع لافضاء الفعل اى ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه
الايصال ومعناه اى معنى الفعل وهو كل شيء

استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظروف الجار
والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسماً
صريحاً مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في
تأويل الاسم كقوله تع وضاقت عليهم الارض بما
رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها يضيف الفعل او معناه الى
ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما
يليه او لان اثرها في ما يليه الجر وهي اي حروف الجر من
والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء
واللام ذكرهما باسميتهما الموجودهما وكذلك ذكر
الواو والتاء والكاف باسميتها حيث وجدت
بخلاف باقيها منها ورب وواو رب اي الواو التي
يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو

وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى
لا تكون الا حروفاً والخمسة التي يليها تكون حروفاً
واسماً والثلثة البواقي تكون حروفاً وفعلاً
فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء
النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض
الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم
الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى
او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة
الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف
على الابتداء اي وتجئ من للتبيين ايضاً

لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحته وضع
الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من
الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس هو
الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجي
من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية
وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو
ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا
مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجيب استدلالهم
بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه
زيادة من في الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض
او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر
او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من

من مطر فاجيب به قد كان من مطر والى للانتهاء
اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء
كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان
نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك
فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل
وبمعنى مع قليلا كقوله تع ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في
كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف
في كونها بمعنى مع كما اكتفى في مثل كونها لانتهاء الغاية
للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص
اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما
يقال اليه لانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعها بعدما اي بعد حتى خلافا
للمبرد فانه جوز دخولها على الضمير مستدلا بما وقع في — في بعض نسخ
اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه

فلا تجوزونه قياسًا وفي للظرفية اي لظرفية مدخوله
لشيء حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز
او مجازًا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلًا نحو قوله تع
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء
للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء وهذا
كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مروره
بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرور نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه
فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الشراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس ملصقًا به
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة
اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت
بذلك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديًا
بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى

معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت
بزيد صيرته ذاهبًا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء واما التعدية بمعنى ايصال الفعل الى معموله
بواسطة حرف جر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر
في الاستفهام بهل لا مطلقًا نحو هل زيد بقائم فلا
يقال زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد بقائم فهي تزاد في الخبر في هذه الصور
قياسًا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعًا سواء لم يكن خبرًا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدًا او القى بيده اي حسبك زيد وكفى الله
شهيدًا او القى يده او كان خبرًا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية
نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل

اى لبيان علية الشئ وحفنا نحو ضربت للتاديب لغضاجا
نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد
انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم
اى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو تالله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله
لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل
ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق
التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ
صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها
موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا هو مذهب
ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص
الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل
في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج

المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب الذى تعلق
به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور
ذلك الا في الماضى نحو رب رجل كريم لقيته ورب
رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى
غالبا اى غالب الاستعمالات لوجود القراين نحو رب
رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم
لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد
وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكر وان كان المميز
مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة
او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
ربهما رجلين رجلين وربهم رجالا وربها امراة
وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اى رب
ما الكافة اى المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما
على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة

فتدخل الكسم ونجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وهو او
اى واو رب فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة
ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهى الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن فى
اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى
اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها
حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطفا عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند
حذف الفعل اى الفعل القسم ولا يقال اقسمت
والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا
من اصلها اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا تستعمل الواو
فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله
اخبرنى فحطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الظا

الظاهر هو اسم الله تع او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا
بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا
لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه
باحد القسمين وخص الظا اصالته والتاء مثلها
اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها
لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
فحطا لمرتبتها عن مرتبة الاصلها الذى هو الواو
بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو فى باب
القسم وهو اسم الله تع والباء اعم منهما اى من الواو
والتاء فى الجمع اى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها
لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تع
خاصة فهى يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما
يكون بغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله فعلت
وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر نحو يا الله
لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر

لا يختص باسم الله تع خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما
فانهما يختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد
بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا
يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص بدونه
بمكان التنافي ويتلقى اى يجاب القسم الذي لغير السؤال
باللام وان وحروف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية
نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لافعلن كذا
وان فيها اى في الاسمية نحو والله ان زيدا لقايم وما ولا في
المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقايم
ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تع والله تفتؤا تذكر يوسف اى لا تفتؤا واما
قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله
اخبرني وبالله هل زيد قايم ويحذف جوابه اى جواب القسم
ان اعترض اى توسط بين اجزاء الجملة التي تدل على
جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو

نحو زيد والله قايم وزيد قايم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه وهو الجملة
المذكورة ان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه
بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن
للمجاوزة اى لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر
وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو
اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد
يكونان اى عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من
عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن
عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء

او بالوصول مع

في بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسمًا بمعنى
المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنانه
مثل البرد الذائب للطافة وتختص اي الكاف
بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا
يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة
على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز
ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ
ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان
الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد
انه مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك
الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت
سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما رايت فلانا منذ
سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا يكون
فيها فان معناه ح ان مبتدأ مسافرتي او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف

المنهتم صح

المذاب صح

عطف على الابتداء وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار
معنى الابتداء في الزمان الحاضر الذي اعتبر به
حاضرًا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان
الذي اعتبر حاضرًا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو
ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ
يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر
او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يتحدد
زمان الفعل لان المذكوران هي الى ما وراءهما ح
فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ لزمان الفعل ح
ما مثلا لان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان
يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب
الظاهر بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول
شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء
ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها عما قبلها
تكون حروفا جارة ولهذا الاعتبار ذكرت ههنا

الى ما وراءهما صح

نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
فاذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل
ووجه تشبيهها به اما لفظا فلانقسامها الى
الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله
واما معنى فلان معانيها معاني الافعال نحو
اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالحروف المشبهة على
صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن
الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتي جمع الكثرة والقلة في الاخرى على انها
اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
لغات لعل يبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان
وكان ولكن وليت ولعل اقواهما لكونهما
للاثبات وبخلاف الاربعة الباقية لها اي

اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول
الامر انه من اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
تدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه
والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
وهي بعكسها اي عكس باقيها على حذف المضاف بانه
يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها
في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر
حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت
بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملت
العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم
الاقتضاء لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل
هذه الحروف عن العمل لكون ما الكافة على الافصح
اي على افصح اللغات مثل انما زيد قايم وقد تعمل على
غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه

للحروف ح اي حينا ادخلتها على الافعال لان ما
الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قايم افدت
ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد
وان المفتوحة بجملتها اي مع اسمها وخبرها جملة
باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم مفرده
ومن ثمه اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر
في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح
في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت
ان ابتداء اي في ابتداء القول نحو ان زيدا قايم
وكسرت ايضا بعد القول وما تشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قايم
وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة
الموصول لا تكون الا جملة نحو الذي ان اباه

وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو
بلغني ان زيدا قايم لوجوب كون الفاعل مفردا
وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان
زيدا شاع لوجوب كون المفعول مفردا او حال
كونها مع جملتها مبتداءة نحو عندي انك فاضل
لوجوب كون المبتدا مفردا او حال كونها مع
جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك
عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا
انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي
ما بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتداء
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت
وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها
وخبرها معمول للفعل الواجب دخول لولا
التحضيضية عليه نحو لولا ان معاذ لك زعمت
اي لولا زعمت ان معاذا لك ولولا انك ضربتني تضربه

معاذ لك صح

وكذلك وكذلك ظالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي
مابعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان
يكون مفردا نحو لو انك قايم اي لو وقع قيامك
فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على
تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر
على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني
اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد
من يكرمني فاني اكرمه وجب الكسر لانها وقعت
في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه
اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها
وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر
مبتداء ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا
واللهازم وشبهه مما وقعت بعد اذا المفاجاة
والفتح على انها معها مبتداء محذوف الخبر اي اذا

اذا عبوديته القفا واللهازم ثابتة وتمام البيت
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا
واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن
وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه لئيم يخدم ولهازمه اي همته ان ياكل
ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان ناتيان
في اللحيين تحت الاذنين جمعها باراده مافوق الواحد
وبارادتهما مع ما حواليهما تغليبا وشبهه بالجر
عطف على اذا انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل
شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة
اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان ما
جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل
المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات
اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

اعني المجموع قول خاص وليس من جنس المقولات فظني
جعلت مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي
تعيين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري
الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من
جنس المقولة ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم
العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على
اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء
كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع
بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت
بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم
وعمرو فانّ في هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع علمت في
تاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف عليه على اسم
حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف

العطف على محل اسمه بالرفع فانه كما غيرت معنى الجملة
لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان
المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبر ما قبل المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا
وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه ان لم
يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين
في اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه
فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه
ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل
في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان
والابتداء في رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر
فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين

على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم انّ
مبنيًا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوزان زيدًا وعمرو ذاهبان فانّ المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما
يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم انّ بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل انّ في
اسمه بواسطة بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسم
لكن اى مثل انّ لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت
عليه قبل دخوله فانّ معناه الاستدراك وهو
لا ينافي المعنى الاصلي كما انها لا ينافيه التاكيد فيجوز
اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل
المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرًا
خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل

بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى
الاصلي فلا يغير محل اسمها وايضا لذلك لاجل
انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير
دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة مع الكسرة
التي هي ايضا للتاكيد معنى الجملة دونها اى دون
المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو
للتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت
اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو انّ
زيدًا القائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا
فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين انّ نحو
انّ في الدار لزيدًا او دخلت على ما وقع بينهما
اى بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه نحو
انّ زيدًا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام
بهذه الصور لانّ فيما عداه لا يلزم توالي حرفي
التاكيد والابتداء اعني انّ المكسورة واللام

وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام
ترجيحا للعامل على ليس بعامل ودخول اللام في لكن
على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها
وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في
معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان
المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها
وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع
الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام
على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية مثل ان زيد قائم وان
زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا
من الاسماء لا يظهر فيها الاعراب اللفظي لكونه اعرابا

اعرابا تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي
من الافعال التي هي دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل
كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما
فاذا فات ذلك اشترط ان يفوت دخولها على
ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان
كقوله تع وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول او عدم
تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول
على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
البصريين في تجويز دخولها على غيره وادخالها متمسكين
بقول الشاعر ربك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين
المتعمد صح

وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره
ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة عند تخفيفها
في سعة الكلام واقع كقوله تع وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام
وح يلزم منه بحسب اللفظ ترجيح الاضعف على الاقوى
وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون
اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة
لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر
كما كانت في الاصل فهو لا تزال عاملة بخلاف المكسورة
فانها قد تكون وقد لا تكون والعمل في اللفظ وان كان
اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم
العمل في اللفظ في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى فقد خفف اى المفتوحة على الجملة

الجملة الفعلية لا تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا
سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها
على المبتدا والخبر او غير داخل وقد شذ اعمالها اى
اعمال المفتوحة في غيره اى في غير ضمير الشان ولكن
قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة
نحو اظن انك قائم واحسنت انه ذاهب وهذه
رواية شاذة غير معروفة واما في الظروف فجار
في الضمير فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
اى المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى
الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل وان
ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم
مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء
ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا وقد نحو ليعلم

ان قد ابلغوا رسالات ربهم لزوم بعض هذه الامور
الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة
او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من
النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين
المصدرية وبين المخففة فانه يجتمع مع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عنى
الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما
من حيث اللفظ فلانه اذا كان الفعل المنفي
منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان
للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على
الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان
المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كا

كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من
اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل
جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما
تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى
عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة
بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون
كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم تعملها
لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة
ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي
اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون وهي مركبة من لا وان
المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصل لا
كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة

وكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو
مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان مخففة مضمون
ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد توهم ان
عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك التوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ فتوسطها بين
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى التغاير
معنويا والضرورتي هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ
وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب وتخفف
اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
وشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها
بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجري
عليهما وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما
جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على

على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف
لها شاهدا ويجوز معها اي مع المشددة والمخففة الواو وهي
اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل
الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني لما ثبت انه
فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قايم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء نحو ليت
زيدا قايما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني
فكانه قيل اتمنى زيدا قايما اي اتمناه كائنا على
صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام
الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام
الصبا رواجعا والمحققون على ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال

كونها راجعة ولعل للترجي اى لانشائه ولا يدخل
على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تع لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب
هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء فى
اللغة العقيلية وانشد السيرافى فى ذلك وداع دعا
يا من يجيب الى الندآء فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى
المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان
يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرحه يعنى انه
وقع مجرورا فى موضع آخر فاتى به حكاه على ما كان
عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء
فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد
المص بما ذكر فى التأويل ان هذا البيت يحتمل ان
لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا
حاجة الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم

بحث حروف العطف

وحكم هذه الحروف العاطفة العطف فى اللغة
الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء
وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل
وعند بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثر يجب
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض
آخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو
وما جاءنى زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها
بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح
واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع
اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد
النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او اما وليس المراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان

فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل
الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان للاطلاق
اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه
لا يفهم هذا الترتيب منها وجوديا او عدميا والفاء للترتيب
اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء
في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم
في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم
فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة وبين ثم المفيدة
للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه
وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او
ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي
العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي
ليدل علمها حتى بتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية وانتهاء الفعل

للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه
على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين
ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا
من متبوعه ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة
المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد
ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب
الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق
بعد التعلق بهم بالانبياء ع م بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم
قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض
الاوقات على عكس ذلك ومع هذا الاصح ان يقال
قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء
الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء

الشيء كذلك لانتهاء بالملاقي للجزء الاخير فيفيد ذلك
العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد
شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت
حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في
العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون
جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا ليتبين للاصل على الفرع مزية وانما
استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخلها جزءا
لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اوفق في الفعل
والاكثر في الوجود من اتحاد المجاورين هكذا في بعض
الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال
الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور
ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من

من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد منهما
اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله
ولا تطع منهم آثما او كفورا لكل من الامرين لانها
مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من
كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي
غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوي الآخر يلي الهمزة اي
همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي
لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة
بعد ثبوت احدهما بطلب التعيين لم تجز تركيب ارايت
زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما
وان ولي ام لكن الآخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره

المصنع المنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح
وازيدا رايت ام عمروا احسن وافصح وح يكون
تركيب ارايت زيدا ام عمروا احسنا فصيحا وان لم
يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في
بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليها خطه
هكذا ايليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح
ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم
بضعفه لتنزيله عن مرتبة الافصحية الى مرتبة
الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا
لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن
اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثمة
اي ومن اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام
المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين
لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت

قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو
فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان
احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب
بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود
احدهما فالمآل اليه بثمة في الموضعين امر واحد
لكنه لما كان مشتملا على شرطين للصحة وفروع ام
المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر
وجعلها اشارة في كل موضع لا شرطا آخر فلا يخلو
عن مسامحة ولو اقتصر على قوله بعد ومن ثمة لم يجز في
اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين
على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق
اللف والنشر لكان احضر واحسن كما لا يخفى وام
المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة
للشك في الثاني والواقع بعد ما ماخبر مثل قولك
انها لابل ام شاة اي ان القطيعة التي اراها لابل

وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء
آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي
اشاة واما استفهاما كما تقول ازيد عندك ام عمرو
اي بل اعمرو وح تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
والاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع
اما اي غير مستعملة الا معها بدونها يعني اذا عطف
شيء على شيء آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه
اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني
اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني
على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر
باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني
اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو
وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد

ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عنه
الاول ان اما التي سابقة على المعطوف عليه ليست
للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الامر كما عرفت
وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية يعطف
ما بعدها على ما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو
ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي
لنسبة الحكم في احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
من المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء
فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع

عنه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عليه بكلمة بل
بعد النفي واما كلمة بل بعد النفي نحو جاءني زيد بل عمرو
ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي
من المعطوف عليه الى المعطوف بمعنى ما جاءني زيد
بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وذهب بعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف
عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو وزيدا اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه
ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان
كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون
لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو
وان كانت في عطف الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها
بعد النفي والاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما

مبحث حروف التنبيه

مبحث حروف النداء

ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد
لكن عمرو قد جاء فعلى كلا التقديرين غير مستعملة بدون
النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها
الجمل كلها لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم
اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قايم
واما زيد قايم وها زيد قايم وتدخلها خاصة من
المفردات على اسماء الاشارات حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء
يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء
والهمزة للقريب فكانه اراد بالقريب ما عدا
البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم
الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله
كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة

بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب يعني
المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال
القريب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة
وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح
النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف
تبيين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما
سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي
في جواب اقام زيد يعني قام زيد وفي جواب الم يقم يعني
لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد يعني قام زيد فمعنى
بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع
بلى هاهنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا
وقيل يجوز استعمال نعم هاهنا بجعلها تصديقا للاثبات
المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر تداوله في العرف
فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال
زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد

بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض المتقدم
ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام
نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا
به فهي اذن بنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله
تع الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا وقد جاء على
سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب
اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام كانت
في طلبة الاستفهام مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم
انها تجيء للتصديق الخبري ايضا وذكر ابن مالك
ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها
القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل
القسم فلا يقال اقسمت وربي ولا يكون القسم به
الا الرب والله لعمري تقول اي والله اي وربي اي
لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر
وفي بعض النسخ تصديق المخبر كقولك اجل وجير

للتصديق الخبري

مبحث حروف الزيادة

وان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم
يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن
الزبير لمن قال لعن الله تع حملتني اليك ان وراكبها
اي لعن الله تع تلك الناقة وراكبها وجاء بعد
الاستفهام ايضا في قول الث وليت شعري هل
للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء شفاء
للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره
المص من كونها تصديق للمخبر حروف الزيادة
انما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع
زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة
ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية
واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من
الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة
اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح

افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة
وزن الشعر او تحسين السجع او غير ذلك ولا يجوز
خلوها من الفائدتين والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء وسيما في كلام الباري تع وتقدس
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام
فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايته زيدا
وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر في
ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت
زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان
بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو
فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم
عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت
زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر
السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع

اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع
متى نحو متيما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس
ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون
تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات الشرط
ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي
كما ان عمرا عدوى وقلت زيادتها مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت
وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها
ولا اى كلمة تزاد مع الواو العاطفة بعد النفى
لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تع
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان
المصدرية نحو قوله تع ومامنعك ان لا تسجد اذ امرتك
اى ان تسجد وقلت زيادتها قبل اقسم نحو لا اقسم

بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها
التنبيه على خلاف القضية بحيث يستغنى عن القسم
فتنبز لذلك فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها
مع المضاف كقوله فى بئر وما شعرى فى بئر حور
والحور بالحاء المهملة جمع حائر اى هالك من حار
اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها
و فى التفسير اى فى معنى تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاء
زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه
اى مات وان وهى اى ان مختصة بما فى معنى
القول اى بفعل مقدر فى معنى القول لغير المظروف
فى الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول
ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا تفسر
فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه ان يا ابرهيم

فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول ناديناه والمقدر
اى ناديناه للفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك
كتبت اليه ان ايت اى كتبت اليه شيئا هو ايت قال
دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله
تع ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان
اعبدوا الله تفسير للضمير فى به فى امرت بمعنى القول وليس
تفسيرا لما فى قوله تع ما امرتنى لانه مفعول صريح للقول
وقد تفسر بها المفعول به الظ كقوله تع واوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما
يوحى الذى هو المفعول الظ لاوحينا وحروف
المصدر ما وان المفتوحة وان المفتوحة المشددة
فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية
اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية
فيجعلانها فى تأويل المصدر نحو قوله تع وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو

وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى
خروجك وتخصيص ما المصدرية انما هو عند
سيبويه وجوز غيره دخولها على الاسمية قال
الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا
كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا
ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة
للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت
بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انها تعمل فى جزئها وتجعل فى تأويل
المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك
قايم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا
اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون
نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا وحروف
التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما
لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام

فتصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
النوع ويليها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم
الفعل لفظا نحو هلا ضرب زيدا او الا ضرب زيدا
او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته فمعناه اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه
في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع
بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في
الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانه من حيث
المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حروف التوقع
والتقريب وقد وسمي بها لمجيئها لهما قال هذه
الحروف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد
فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض
المواضع الى هذا المعنى في الماضي لتقريبه من الحال
مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب

واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد
ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون بمعنى التحقيق
والتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن
لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي مضافا الى التحقيق
في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى
تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين
الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري
بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام صح
لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع
الكلام كما تقدم وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول
في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك

هل تقول هل زيد قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة
تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او
فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها
ان لا يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تع
هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من لوازم الافعال فان رات فعلا في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الالف لما لوفه عانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه زاهلة والهمزة
اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في
مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل
تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع
وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت
وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة
لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل

هل تضرب زيدا الا ان المستفهم عنه في هذا الموضع
محذوف في الحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا
وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا
يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
فانها لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد
المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل
في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق
ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه
في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب
عن السؤال الاول والاستيناف سؤال آخر بام
المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو
في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع
امنتم به وافمن كان ميتا او من كان بادخال
الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة

بخلاف ومن وهل لكونها فرع الهمزة فلا تتقرف
تفرعها حروف الشرط ان ولو واما ولها صدر
الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي
ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي
بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان
للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان
تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك بمعنى المثال
الثاني معنى المثال الاول بعينه يعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه
وكذلك لو للماضي على انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت
ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي
فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في
المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة للتعليق

التعليق حصول امر في الماضي بحصول امر مقدر فيه
ما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه
مطلقا قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق
به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد
علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مقدر فيه
فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى
كثير متعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني
للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف ليعلم منه
انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف
ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء
على المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى لقصد

اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك
اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستندا الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو
ان يقصد بيان استمرار شيء بربط ذلك الشيء بابعد
النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان
استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام ولزمها اي ان ولو
الفعل لفظا كما في الامثلة او تقديرا كقوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان
استجارك احد ولو تملكون انتم مرفوعان بانهما فاعلين

فاعلين للفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر ما بعدهما
فقط واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما
حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تأكيد
لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي ومن
اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموله
فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق
اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان
الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور
موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت وانما قال كالعوض لان
المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة

على معنى التحقيق والثبوت بدليل على معنى ثبت المقدر
ههنا فهو العوض عنه من حيث اللفظ حيث المعنى والفعل
الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ ليس شيء
منها عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض
وهذا اذا كان الخبر مشتقا على اشتقاق الفعل من
مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا للتعذر اى
لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
يوضع فعله في موضعه فاذا تقدم القسم على اول
الكلام اى في اول زمان التكلم بالكلام فيضع تركيبه
لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم
غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزم الماضي اى
لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط

الشرط فيه اى في الجواب وكان الجواب للقسم فقط
لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم
لكون التميز عليه بل للشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا
او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط
اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه
او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم
ويلغى الشرط وان يلغى الشرط ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني لاتيك
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشرا على ترتيب اللف والنشر وباعتبار الشرط
على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك وانما اورد

في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال
الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط
وجوازا اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا
نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال
لتقديم الشرط وجواز الغائه فالشرط بالاعتبار
الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير
ترتيبه مع كل من المثالين يقع من حيث المعنى
اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال
الثاني على الاول لكنه اراد ايصال المثال بالتمثيل
له على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث
مثالا لهما وتقدم القسم كالتلفظ اي كالتلفظ به

به او مقدر كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في
الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو
قوله تع وان اخرجوا اي والله لئن اخرجوا فالشرط
لا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا
قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان
اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم
لمشركون فالشرط جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة
الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اي التفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو
قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في
الذهن فيكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن
وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها

اجمال نحو اما الواقعة فی اوائل الکتب ومتی کانت
لتفصیل المجمل وجب تکرارها وقد یکتفی بذکر قسم
واحد حیث یکون المذکور ضد الغیر المذکور لدلالة
احد الضدین علی الآخر کقوله تع فاما الذین فی
قلوبهم زیغ فیتبعون ما تشابه فان ما یقابل
اما المذکورة ههنا غیر مذکورة لکنه مقدر یعنی
واما الذین لیس فی قلوبهم زیغ فیتبعون
المحکمات ویردون الیها المتشابهات ولحکم
بان کلمة اما للشرط للزوم الفاء فی جوابها وسببیة
الاول للثانی والتزم حذف فعلها الذی هو الشرط
وعوض بینهما ای بین اما وبین فائها الواقعة
فی جوابها جزء مما حیزها ای فی حیز فائها اذ حیز
اما لان حیز الفاء ایضا حیزها سواء کان ذلک
الجزء مبتداء نحو اما زید فمنطلق واما معمولا
لما وقع بعد الفاء نحو اما یوم الجمعة فزید منطلق

[illegible]

منطلق مطلقا ای تعمویضا مطلقا غیر مقید بحال
تجویز تقدیم ذلک الجزء علی الفاء وعدم تجویزه وهذا
مذهب سیبویه لانه جعل صاحبة لاما صلاحیة
جواز التقدیم کما یمتنع تقدیمه مطلقا وقیل والقائل
المبرد وهو ای ما وقع بینهما وبین فائها معمول الشرط
المحذوف عملا مطلقا ای معمولیة مطلقة مقیدة
بحال تجویز التقدیم وعدمه مثل اما یوم الجمعة فزید
منطلق فان تقدیره علی المذهب الاول مهما یکن
من شیئ فزید منطلق یوم الجمعة حذف فعل الشرط
الذی هو یکن من شیئ واقیم اما مقام مهما ووسط
یوم الجمعة بین اما وفائها لئلا یلزم توالی حرف
الشرط والجزاء صار اما یوم الجمعة فزید منطلق
کما تری واما علی المذهب الثانی فتقدیره مهما
یکن من شیئ یوم الجمعة فزید منطلق فیوم الجمعة
معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار

اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل الا لمخالفة
جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان
ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء
مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل
القسم الاول وهو ان يكون المتوسط اجزاء الجزاء
قدم على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل ان انضم الى مانع آخر مثل
اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان اما في خبر ان
لا تعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز
بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
فجعل الاقوى رفع حكم الامتناع الاول دون الثاني
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما
اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم

اما مقام مهما فحذف فعل الشرط ووسط زيد بين
اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق وارتفاع
زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني
مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع مهما ذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل
الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل
الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل
المحذوف فوجهه غير ظ مع انه يوهم جواز اما زيدا
فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب

حروف الردع

مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل الملحق بما يكون
الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور اختلاف
كونهام فوعة لكثرتها حروف الردع الردع هو
الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول
كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد
الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال افعل
كذا كلا اي لا ايجاب لذلك وقد جاء اي كلا بمعنى
حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا
ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز
ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ الذي هو
حرف ولمناسبة معناه بمعناه لانك تردع
المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا
بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من
المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم
يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التأنيث الساكنة لا

المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي
ليكون من اول الامر علامة لتأنيث المسند اليه
فاعلا او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت
هذه الساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء فخصت باول الامر
بسكون هذه على بناء ما اختصت وبحركة تلك على
الاعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما لحقت به
فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث
حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث
وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه
على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام
المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء
التأنيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين
اي الجمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا

التزمون وقمن التاء فضعيف لعدم احتياجها
لهذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا اى سماعيا
وعلامة التثنية والجمع عالكاظة غاية الظهور
واذا الحقت على ضعفها فليس بضمائر لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف الحق
بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء
التأنيث فى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع
من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها
والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر من بدل الكل
او يكون الجملة خبر للمبتداء المؤخر والغرض كون
الخبر بها التنوين فى الاصل مصدر نونته اوح
اوخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ تنوينا اشعار
الحدوث وغروضه كما فى المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وفى الاصطلاح نون

نون ساكنة اى بذاتها فلا تنقض بالحركة العارضة بنحو
عادا الاولى وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن
وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر
الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر لحوقها به من غير
تخلل شئ بينه وبينها والحركة متخللة بين آخر الكلمة
والتنوين ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من
الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم
فى الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون التأكيد الخفيفة
ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق
فان المراد بتبعيتها حركة الآخر فتطلق لها فى الوجود
تطفل العارض والمعروض وليس نون تطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين التمكن
وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه
الفعل بوجهين المعتبرين فى منع الصرف فهو لا يتقوى

فان قلت فآخر الكلمة حركة فلا حاجة الى ذكر الآخر قلت ح

معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين صه اى
اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين
فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو محمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي
وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا جعلته علما لشخص تمحض للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما
على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذا كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي
كانت بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها
التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة
وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا
بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل

بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فانه
الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع
المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك
فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه
للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا
امرأة تثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن
لزالت للعلتين العلمية والتانيث فظهر انه
ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين
الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه حرف يسهل به
ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب

حسن الغناء وانما اعتبروا الحوق اواخر الابيات
والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة
في اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء
لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم
بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم
المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان
رويها متحركا مستتبعا باشباع حركة واحد من
الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق
النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف
الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل
والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
فردف هذا البيت الياء وحصل باشباع فتحها
الالف وعوض عن الالف عند التغني نون الترنم
واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها

رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت
مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده
لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف
الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت
القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت
عند التغني بالفتح والكسر والحق بها التنوين فقيل
المخترقن والخفقن وسمي هذا القسم من التنوين
الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص
به واعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعا بازاء
معنى من المعاني بل موضوع لغرض الترنم لانه
معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض

التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم
من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة
فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الأخر ففي
اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل ويحذف اي التنوين
وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون
الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف
به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا
بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن
وكذا قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم
ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاءني رجل بن زيد وزيد ابن عالم لم
يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا

بحث نون التأكيد

عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا
في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لفظ الملتصق
بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التأكيد
قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل
في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها
وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية
نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف الفاصل بين
نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو
اضربنانّ فانها تكسر معهما لشبهها فيهما
بنون التثنية تختص اي نون التأكيد بالفعل
المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربنّ بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض
نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا او القسم نحو والله
لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة

وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة
على الطلب دون الماضي لانه لا يؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اي نون التأكيد في النفي فلا يقال
زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب
وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون
التأكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان
القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل
بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله
لزمت اشارة الى زيادة نون التأكيد فيما عدا
مثبت القسم غير لازم بل جايز وكثرت اي نون
التأكيد في مثل اما تفعلن اي في الشرط المؤكد حرفه
بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا
ينقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون
التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو

وهو الواو مضموم لتدل على الواو المحذوفة لالتقاء
الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على
حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو بعد
الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في
التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو
الياء مكسور لتدل على الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل
النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح
طلبا للخفة ونظرا الى ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية
وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله ونقول في
التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة
الاستثناء عنه فنقول في المثنى اضربانّ باثبات

الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربانّ في جمع المؤنث
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي الخفيفة
اي التثنية وجمع المؤنث الخفيفة لزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء
الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف
وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة
والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث
مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة
كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان
يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة
المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضمًّا
وكسرًا وغرضه في هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الآخر عند الحاق النون ومعنى كلامه اي النونين ان
حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على

على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا وواحدة المؤنث نحو
اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون مع الضمير البارز
والكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم
بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا
الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء
كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو
ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصلة نحو اخشوا
الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع
المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن
اي مع الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز
وارم واخش وكالمتصل اي فالنون كالكلمة
المتصلة وبعضها الف التثنية تقول اغزون وارمين
واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا

وارميا واخشب ومن ثمه اى لاجل انه مع غير الضمير
البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل
هل ترين في هل ترى كما يقال ارمين بهذا المثال
لغير البارز الذي تحركت لانه بالفتح كما يفتح مع
المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو وكسرها في لم تروا
القوم بهذا المثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل
ترين في هل ترين باثبات اليآء وكسرها كما يقال
لم ترى الناس بهذا المثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون
واغزون على هل ترين لا على ترين اى ومن ثمه قيل
اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية
في اغزوا واغزون في اغزوا بحذف الواو والمضموم
ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزى بحذف
الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزن القوم وهذه
الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقعة في كتب

كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما
اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكنين
اى لالتقاء الساكنين المذكور بعدها وفي بعض
النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذفت النون
المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها
وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان
الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم تحرك كما
تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس لحطاط
مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما
الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما
يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة

كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت
اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا
وقفت عليهما وجب ان يرد المحذوف وقلت
اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة
ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة المفتوحة ما قبلها
تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف
نحو اصبت خيرا واصابني خير لي بخير اللهم
اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من
تبعة شرورنا خيرا واجعل نونات
نقائضنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف
الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك على

نهج

نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته
في محو ارقام الضلالات كافية وعن مفرة
اسقام الجهالات شافية وعلى آله واولاده
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه
قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح
من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه
في وظايف عبوديته للاغراض عن
مطالبة الاعواض والاغراض
ضحوة السبت الحادي عشر
من رمضان المنتظم في
سلك شهور سنة سبع
وتسعين وثمانمائة
من الهجرة النبوية
تم

فيه زيد عليه ديون للاشخاص متعددة ويتوقع الحال
لا يقدر على ادائه وقد ضيقه ارباب الديون بالحبس اربع
مراة فظهر اعساره فهل يحبس بعد ذلك ام يحكم بالاطلاق
وفيه ان يكتب السؤال افتونا ماجورين الجواب اذا
ظهر اعساره بعد الحبس فاطلقه الحاكم لا يعاد الى
الحبس ما لم يظهر يساره
كتبه سعد الدين عفي عنهما

اعلم اذا كان صفة او مصدرا يجوز بالالف
واللام او بدونها كما يقال العباس وعباس
لانه صفة ويقال الفضل وفضل اما اذا
كان اسما جامدا لا يجوز بالالف واللام
كرجلة وبي اسم ليس بصفة
ولا مصدر فلذا لا
يدخله اللام
جواهرزاده

قال النحويون القول يتعدى بحرف الجر وقال عنه
وقال له وقال فيه وقال عليه وقال به اي خاطبه
اما قال به اي حكم به وقال له اي خاطبه
وقال فيه اي اجتهد فيه وقال عليه
اي افترى عليه وقال عنه
اي روى عنه
اخي زاده

النجاة جمع ناج من نجا ينجو اذا نظر
في علم النحو وتكلم فيه حسن چلبي

وما في كما كافة والموصولة صلتها ما بعدها
والكاف اما بمعنى المثل وبمعنى التحقيقي
او بمعنى على او بمعنى اللام الجارة فقال
كما قرأ ويجوز فيه الوجوه الثلاثة
ان يعلم كما قرأ وما قرأ او على ما قرأ
ويجوز ان يكون الكاف
زائدة كانت الموصوفة
صفتها ما بعدها
كمال پاشا زاده

واعلم ان دون [illegible] بمعنى غير [illegible]
اسفل [illegible] سيد علي

اصل ليس لا ايس والايس اسم الموجود
فاذا قيل لا ايس فمعناه لا موجود ثم
استعماله فحذفت الهمزة فبقي
ساكنان فحذفت الالف
فصار ليس من مجموع

ان الاضافة لا تجتمع مع النون والتنوين لانهما
تدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال
فلا يجتمعان شرح [illegible]
حتى انهم ينزلون المضاف والمضاف اليه
منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه
نعتا للمضاف فيقال هذا جحر ضب خرب وانما قال
خرب فرد وصف به ضب وقرأ بجر ورايقال
الجر على الجوار سيد علي

قوله الضب [illegible] التركي
بمعنى [illegible]

الخرب بالضم ذكر [illegible]
ذلك [illegible]

الفاء اذا كانت جواب الشرط المحذوف
سميت فاء الفصيحة لانها تفصح عن
المحذوف شاه [illegible]

[illegible] وقيل هي جواب
شرط محذوف [illegible]

فضعا على الفاء عاطفة وصاعا منصوب على انه
حال من فاعل المصدر المحذوف وتقديره فلا [illegible]
عد داصر [illegible] صاعا
حسن چلبي

اعلم ان المقام بضم الميم اسم مكان من اقام
لانه مكان صيغة المفعول من غير الثلاثي
المجرد وبفتح الميم على انه اسم مكان من قام
لكن الاول اولى واوفق لما اشرنا اليه
سيد علي

فان قيل المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتانيث
لازم فلم كانت منفية في انت طالق قلنا اذا كان اللفظ
مختصا بالمؤنث لم يحتج الى الاظهار لان طالق
لا يطلق الا على المؤنث شرح

قوله والتاء في طائفة للمبالغة لا للتانيث او
قد ذكر في الاية كانت طائفة [illegible] وقد ذكر
ان كان طائفة منكم آمنوا [illegible]
بغير تاء لقوله تعالى [illegible]
من الشيطان
[illegible] مصباح

[illegible]